

Princeton University Library

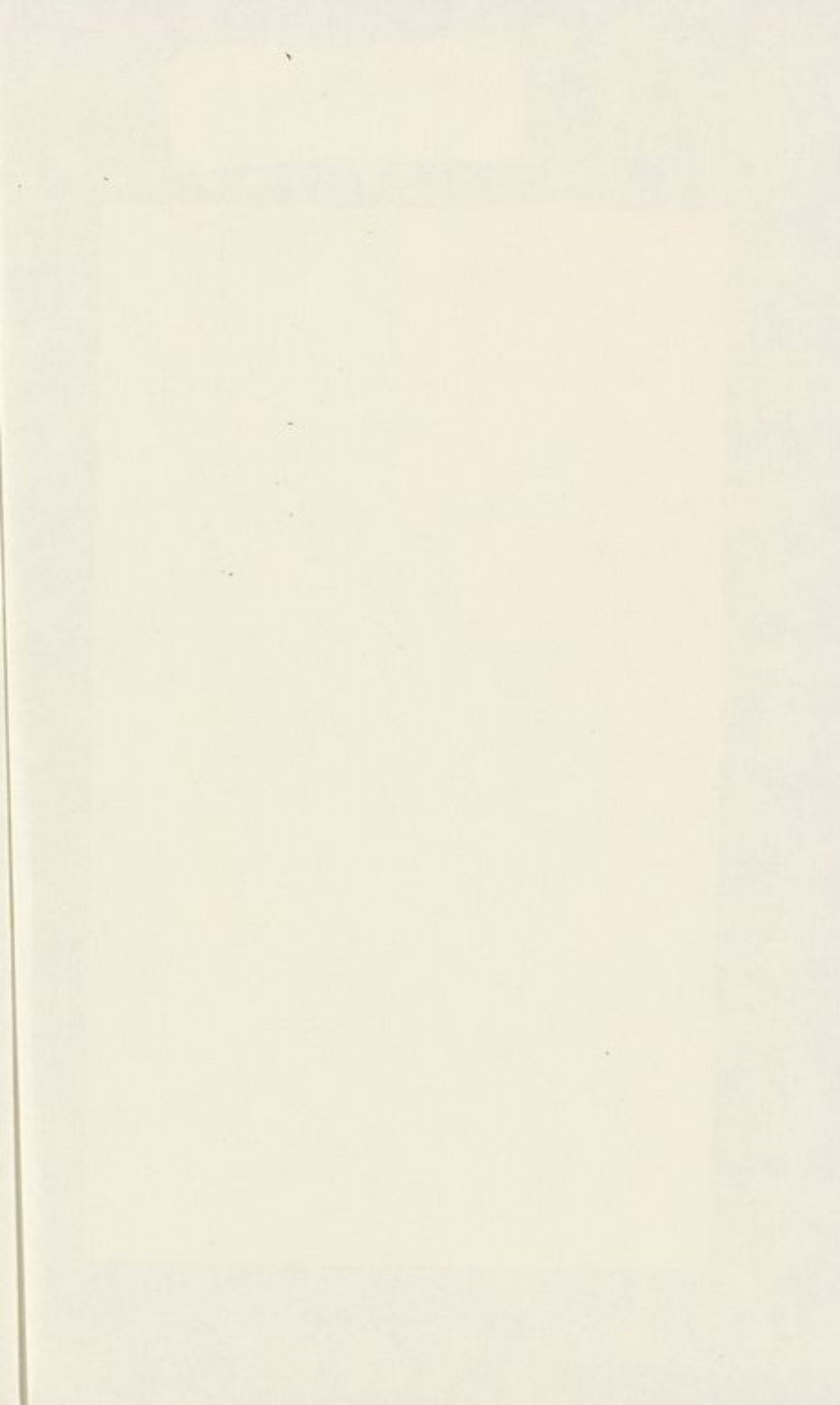


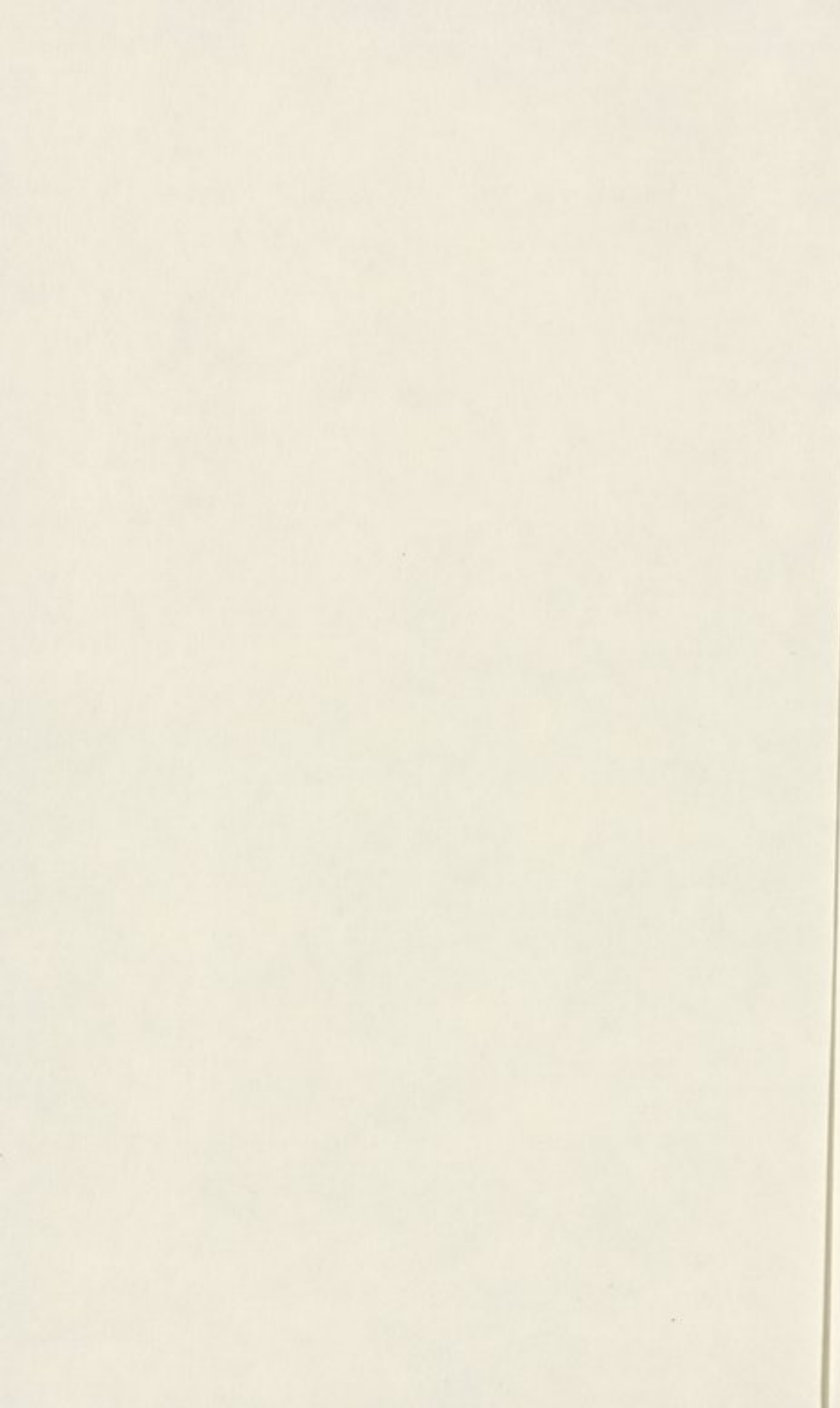
32101 060846191

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*

--	--







الميراث عند الجعفرية

مع ترجمة السيد الإمام
أبو عبد الله جعفر الصادق عليه السلام

تأليف الأستاذ
محمد أبو زهرة



منظمة الاعلام الاسلامي
قسم العلاقات الدولية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تجدد الجمال القديم

الميراثُ عند الجعفرية

Abū Zahrah

مع ترجمة السيد الإمام
أبو عبد الله جعفر الصادق عليه السلام

تأليف الأستاذ

محمد أبو زهرة



کتابخانه ملی و اسنادخانه جمهوری اسلامی ایران

تهران - خیابان ولیعصر - پلاک ۱۰۱

شماره ثبت کتابخانه ملی و اسنادخانه جمهوری اسلامی ایران: ۱۰۱۰۱

تاسیس: ۱۳۰۵ هجری قمری

شماره ثبت کتابخانه ملی و اسنادخانه جمهوری اسلامی ایران: ۱۰۱۰۱

(REGAR)

KBL

.A389



الكتاب: الميراث عند الجعفرية.
المؤلف: الاستاذ محمد ابوزهرة.
المطبعة: سهر/ طهران/ الجمهورية الاسلامية في ايران.
عدد النسخ: ٥/٠٠٠ نسخة.
التاريخ: ١٤٠٤ هـ.



الفهرست

الصفحة	الموضوع
١١	مقدمة الناشر
١٥	مقدمة المؤلف
١٩	تمهيد:
١٩	• الخصومة في الدين وأثرها.
٢٠	• الفرق بين الخصومة وبين الاختلاف في تعرف الاحكام.
٢١	• أثر الخصومة بعد انقضاء عصر المتخاصمين.
٢٣	• وجوب دراسة كل ما خلفته القرون السابقة.
٢٤	• دعوتان حديثتان.
٢٥	• توحيد المسلمين هو الغاية، لا توحيد الآراء والمذاهب.
٢٦	• تقريب الثقافات الاسلامية.
٢٩	الشيعة:
٢٩	• نشأة الشيعة ونموها.
٣١	• فرق الشيعة.
٣٢	• المبدأ الجامع لفرق الشيعة.
٣٥	• الزيدية.
٣٧	• الامامية.
٣٨	• الاثنا عشرية.
٣٩	• الاسماعيلية.
٤٣	الامام جعفر الصادق (ع):
٤٣	• شهادة الامام مالك.
٤٤	• امام ابن امام.
٤٤	• بيثة كريمة.

- ٤٥ • جمعه بين علم المدينة وعلم العراق.
- ٤٦ • علاقته بالسياسة في عصره.
- ٤٦ • التزامه محراب العلم.
- ٤٨ • علاقته بالمنصور.
- ٤٩ • رأيه في الحكم والتزامه مبدأ التقية.
- ٥١ • كثرة اتباعه والتزامهم السرية.
- ٥١ • محاولة النيل منه بالاكاذيب والافتراءات.
- ٥٢ • المنحرفون استغلوا السرية.
- ٥٣ • واجب الدارس المخلص.
- ٥٣ • فقه جليل جدير بالدراسة.
- ٥٥ • الميراث عند الامامية:
- ٥٦ • ترتيب المستحقين.
- ٥٦ • ١- التجهيز.
- ٥٧ • ٢- الديون.
- ٥٨ • علاقة الورثة بالتركة.
- ٥٨ • التركة المستغرقة بالدين.
- ٥٩ • أدلة من قالوا بملكية الورثة للتركة.
- ٦١ • القول الراجح.
- ٦٣ • آثار هذا الخلاف.
- ٦٤ • التركة المدينة بدين مستغرق.
- ٦٤ • أ- دين العباد.
- ٦٦ • ب- الزكاة والكفارة والنذور.
- ٦٧ • ٣- الوصايا النافذة.
- ٦٧ • جواز الوصية لوارث واختلاف الفقهاء.
- ٦٨ • القانون الايراني يبيح الوصية لوارث.
- ٦٩ • ٤- حق الورثة.
- ٦٩ • الترتيب بين الورثة.
- ٧٠ • انواع الولاء:

- ٧٠ — ولاء العتاقة.
- ٧٢ — ولاء ضمان الجريرة.
- ٧٤ — ولاء الامامة.
- ٧٥ ترتيب درجات الورثة.
- ٧٦ قانون الميراث الايراني.
- ٧٧ قانون الميراث المصري.
- ٧٧ شروط الميراث:
- ٧٨ اولاً: موت المورث
- ٧٩ ثانياً: حياة الوارث بعد موت المورث.
- ٨٠ • المفقود وحكمه.
- ٨١ • ميراث الحمل.
- ٨٢ • ميراث من لا يعلم السابق منهم بالموت
- ٨٤ ثالثاً: ألا يوجد مانع من موانع الميراث.
- ٨٤ موانع الميراث:
- ٨٥ • اختلاف الدين وأثره.
- ٨٧ • اذا كان الوارث المسلم واحداً.
- ٨٨ • الخوارج والغلاة والناصبية لا يرثون.
- ٨٩ • والمتردون لا يرثون.
- ٩٠ • القتل المانع من الميراث.
- ٩١ • الرق مانع من الميراث.
- ٩٣ • اذا لم يكن وارث غير الرقيق.
- ٩٥ أنصبة الورثة:
- ٩٦ • فروق جهورية.
- ٩٦ • اسباب التوريث.
- ٩٧ • درجات التوريث.
- ٩٨ ١ — ميراث الزوجين.
- ٩٩ • الفرق بين الامامية والسنة في معنى الولد.
- ١٠١ • الزوجية التي تحيز التوريث.

- ١٠٢ • المخالعة وبدل الخلع.
- ١٠٢ • اختلاف الاحكام بالنسبة للزوجة.
- ١٠٣ • منع الزوجة من ميراث العقار.
- ١٠٥ • حكم جديد.
- ١٠٥ • الطلاق في مرض الموت.
- ١٠٦ • ٢- ميراث القرابة:
- ١٠٦ • خلاف جوهرى بين الامامية والجمهور.
- ١٠٧ • العمل بالقرآن والسنة.
- ١٠٨ • أدلة الامامية على صحة منهجهم.
- ١٠٩ • انكار نسبة الحديث الى النبي (ص).
- ١١٠ • أوجه اخرى تميز الفقه الامامي:
- ١١٠ • اولاً: اولاد البطون كأولاد الظهور.
- ١١٢ • ثانياً: قرابة الأنتى كقرابة الرجل.
- ١١٣ • ثالثاً: الرديكون على أهل كل مرتبة.
- ١١٤ • رابعاً: ميراث الابن المنفرد او البنت.
- ١١٤ • خامساً: رفض نظرية العول.
- ١١٦ • سادساً: احلال فروع الاخوة محل الاخوة.
- ١١٩ • ميراث المرتبة الاولى من الاقارب.
- ١١٩ • ١- ميراث الابوين والفروع.
- ١٢١ • ميراث الام والاب.
- ١٢٤ • اجتماع الام مع البنات في الميراث.
- ١٢٦ • ميراث الابوين مع البنات.
- ١٢٧ • ميراث الابوين مع البنات.
- ١٢٨ • ميراث الاولاد.
- ١٣٠ • ميراث اولاد الاولاد.
- ١٣٣ • ميراث المرتبة الثانية من الاقارب.
- ١٣٣ • ٢- ميراث الاجداد والجدات والاخوة وفروعهم.
- ١٣٤ • سبب اعتبارهم مرتبة واحدة.

١٣٥	• احوال المستحقين في هذه المرتبة.
١٣٥	• اذا لم يكن للمتوفى الا اخوة واخوات.
١٣٨	• نظام الرد على الاخوات والاخوة.
١٣٩	• القانون الايراني وميراث الاخوة والاخوات.
١٤٠	• اساس توريث الفروع.
١٤٣	٢- انفراد الاجداد والجدات.
١٤٦	٣- اجتماع الاجداد والجدات مع الاخوة.
١٥١	ميراث المرتبة الثالثة من الاقارب.
١٥١	٣- ميراث فروع الاجداد والجدات.
١٥١	• سبب تأخيرهم في المرتبة.
١٥٢	• سبب تقديم الدرجة في النوع الواحد.
١٥٣	• احوال الاعمام والعمات.
١٥٤	• احوال الاخوال والحالات.
١٥٧	• اولاد الاعمام والاخوال.
١٥٩	خاتمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الناشر

لقد كان خط الوحدة الاسلامية مبدأ أصيلاً ثابتاً دعا إليه القرآن العظيم، وأكد عليه الرسول الاكرم (ص) والأئمة الطاهرون والصحابة الأخيار دائماً...

فعبّر الوحدة الاسلامية نحقق خصائص امتنا، ومن خلالها نصنع أهدافنا، بل وفي إطارها فقط نستطيع أن نعرف أنفسنا وطاقاتنا. ومن هنا فقد انتهجت منظمة الاعلام الاسلامي هذا النهج وعملت وسعها على تحقيق اقصى ما يمكن منه.

ولئن كانت للوحدة الاسلامية أصعدة عديدة؛ منها صعيد الموقف الاستراتيجي الموحد، فإن لها الصعيد الفكري الخصب، وهو صعيد لا يمكن تجاهله لأنه يشكل الاساس.

لانريد ان نقول ان الخلافات الفكرية يمكنها ان تزول يوماً ما ولكننا نقصد ان هذه الخلافات لو تمت طبق أسس معقولة منطقية. وبالتالي مقبولة لمنطقيتها. فانها تتحول الى رحمة للأمة بلاريب، لأنّها تعني الثراء، و

تعني التعرف على الآراء . وماذا تعني الشورى غير هذا المعنى . ان من شاوور الرجال جمع عقولها الى عقله ونماهن خلال ذلك و قرب الى الحقيقة أكثر فأكثر؟

اما الانطواء على الذات فليس إلا العمى عما وراءها من رؤى و آفاق .
وعلى أي حال ؛

فقد عملنا على إصدار بعض الكتب على هذا السبيل .

وها نحن نقدم هذا الكتاب القيم لعالم جليل هو الشيخ المرحوم محمد ابو زهرة . وهو أشهر من أن يعرف لكثرة مؤلفاته ، وسعة معلوماته ، واختلاف الآفاق التي تطرق اليها .

إننا نجد هذا العالم الجليل كان يحمل هذه الروح ويسعى في سبيلها .
و اذا كنا نختلف معه في بعض الآراء التي طرحها فإن ذلك لا ينافي ان نؤمن بانه كان يحمل هذه الروح الموضوعية الرائعة .
هذا ؛

وقد آثرنا ان نقدم الكتاب دون تعليق على ما ورد فيه من افكار قد نختلف معه فيها هنا وهناك من قبيل :

رأيه في تساؤله متى ظهر التشيع حيث نعتقد ان التشيع ليس إلا امتداداً للاسلام الأصيل الذي حمل لواءه أهل البيت (ع) فهو إذن يبدأ من حياة النبي (ص) .

وكذلك رأيه في الإمام الصادق من انه لم يدخل المعتزك السياسي لأنه كان معتدلاً في ذلك (ص ٣٦) في حين ان الدراسة التاريخية والتحليل الدقيق لسلوكه واقواله (ع) تثبت انه كان على رأس المعارضة ولكنه رأى - كما يقرر المؤلف نفسه بعد ذلك - أن الظروف لا تواتيه للعمل السياسي العلني .

وكذلك فاننا لا نوافق على قياس الامام الصادق على ابن عباس في قضية مشورته للامام الحسين (ع) بعدم الخروج . فان الظروف مختلفة تماماً ، والأهداف المرحلية مختلفة ويكفي ان الناس لم يكونوا يعرفون المنصور كما

كانوا يعرفون يزيد ولؤمه ؛ مما احتفظ للثورة الحسينية بطهارتها و طهارة اهدافها بما لا يمكن تزييفه وهناك ظروف موضوعية مختلفة لا تصحح مثل هذا القياس .

وهكذا يمكننا ان نسرد بعض الأمثلة في مجال بعض الاستدلالات السريعة التي تفضل بها وهويقارن بين الفقه الإمامي والفقه السني .
إلا اننا أخيرا نقدر قولته الشجاعة التي تعني انه كان يقول بفتح باب الاجتهاد ويؤكد عليه حيث يقول في آخر الكتاب .

«هذا نظام التوريث عند الإمامية ، كتبناه كتابة موضوعية ، كنا فيه حريصين على بيانه كما هو ، وكما فهمه أهله من غير أن نفرض تفكيرنا على تفكيرهم ، ولا مذهبا من المذاهب الأربعة أو غيرها من المذاهب الاسلامية عليهم . ونحن وإن كنا لانوافق عليه جملة ، فان في تفصيله ما نجد له دليلا قويا ، كرايهم في نفي العول ، فانا نرى رأي ابن شهاب الزهري في أنه رأي جدير بالاتباع ، فقد قرر أنه لولا سبق عمر بالعول ما اختلف الناس عن ذلك الرأي المنسوب لابن عباس رضي الله عنهما» .

فالى مطالعة هذا الكتاب القيم ندعو القراء الأعزة ..

والله الموفق للصواب ...

منظمة الاعلام الاسلامي

قسم العلاقات الدولية

...
...
...

...
...

...
...

...
...

...
...

...
...

...
...

...
...

...
...

...
...

...
...

...
...

...
...

...
...

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المؤلف

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من
شورور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا
هادي له، ونصلي ونسلم على محمد النبي الأمي المبعوث رحمة للعالمين، وعلى
آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد، ففي نهاية تحريف سنة ١٩٥٣ تذاكرت مع أستاذنا الجليل
الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري المشرف على الشعبة القانونية لمعهد
الدراسات العربية فيما يمكن أن يكون مادة للدراسة الفقهية في ذلك المعهد
الجامع، وقد أفصحت له عن مكنون رأبي، وهو أن تكون المادة الفقهية
دراسة مقارنة للأحوال الشخصية والموارث والوصايا والأوقاف وغيرها من
المعمول به، أو له صلة بالمعمول به من المذاهب الإسلامية السائدة في مجموعها
في هذه البلاد العربية المرتبطة بأشد الأواصر منذ فجر التاريخ الإسلامي، و
هذه المذاهب هي المذاهب الأربعة ومذهب الإمامية الإثنا عشرية، و
مذهب الزيدية. وذلك لأن هذه المذاهب لا تدرّس كلها في جامعة واحدة

من جامعات البلاد العربية، ولعل بعضها لا يظفر بدراسة منظمة مستمرة في أي جامعة من هذه الجامعات، فكان من الواجب أن يتلافى في المعهد ذلك النقص، ولأن أحكام الأسرة في البلاد العربية الإسلامية مستمدة من أحكام الشريعة على مقتضى مذهب من هذه المذاهب الستة، ومن الحق أن يتعرف كل عربي ما عليه أحكام الأسرة في هذه البلاد عامة، وبعض العرب يأخذون بالمذهب الجعفري، وإنه بمقتضى القوانين المصرية وغيرها من القوانين في البلاد العربية يقضى في أحكام الأسرة بالقانون المنظم لها في بلد غير المصري الذي يقيم بمصر ولو كان مسلماً، فالإيراني في مصر يقضى في أحكام الأسرة بمذهبه الإثنا عشري، فكان من الضروري أن تدرس تلك الأحكام في هذا المذهب، وإن هذا المعهد العربي يتسع في هذا لما لم تتسع له الجامعات المصرية وغيرها.

ولقد كانت مذاكري للأستاذ الجليل في هذا بعد أن وضعت المناهج و موضوعات البحث. فكان الحديث في غير أوانه، ولهذا ولغيره من الأسباب الخاصة اعتذرت عن إلقاء دروس في المعهد، ولم أشهيم مع إخواني فيما قاموا به.

وفي ربيع سنة ١٩٥٤ ذاكربي الأستاذ الجليل مرة أخرى هذا الأمر، فاستقر رأبي ورأيه على أن يُدرس الميراث في المذهب الإثنا عشري، وأن تُدرس القواعد الأصولية لذلك المذهب المتسع المترامي الأطراف، على أن يكون ذلك تمهيداً لدراسة فقه الإمام جعفر الصادق إمام ذلك المذهب على المنهج الذي درسنا به الأئمة الأربعة ومن بعدهم، فلم يسعنا إلا أن نجيب الطلب، واعتزمتنا القيام بذلك الواجب محتسبين النية، لا نبغي جزاء ولا شكوراً، ولكن نبتعي وجه الله ونطلب رضاه، ونبتدئ أولاً بالميراث.

وإنه من الحق علينا أن نذكر في هذا المقام إماماً جليلاً، كان هو أول من فتح عيون المذهب الشيعي في دراسته الفقهية، ذلكم هو أستاذنا المرحوم الشيخ أحمد إبراهيم رضي الله عنه، فقد كان يعرض في دراساته الفقهية في

التزام التبرعات لبعض آراء الشيعة الإمامية، والشيعة الزيدية، كما تعرض في دراساته لبيان بعض النواحي في الميراث عند الإمامية، وهو بهذا قد فتح عين الطريق لمن أراد أن يرد هذا المورد العذب، وهو الدراسة الفقهية المقارنة غير المقيدة بالمذاهب الأربعة، وعلى ضوء هذه الدراسة الفقهية الحرة اقتبس «قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ - إجازة الوصية لوارث» من قول في مذهب الإمامية، وقول عند الزيدية، وإن لم يكن هو الراجح فيهما. وعلى ضوء هذه الدراسة أيضاً نهجنا فيما كتبنا في أبواب الفقه ذلك المنهاج المستقيم، وهو الاقتباس من هذه المذاهب، والإشارة إلى ما نراه قوي السند، واضح المعتمد، من آراء الشيعة، كأقوالهم في أيمان الطلاق، والطلاق الثلاث بلفظ الثلاث، وعدم وقوع الطلاق البدعي، واشتراط الإشهاد لإيقاع الطلاق، ونحو ذلك من الآراء التي نرى في الأخذ بها إصلاحاً، ونجد في دليلها قوة، ولا تتجافى عن المعاني الإسلامية جملة أو تفصيلاً.

ولقد كنا نعرض لهذه الآراء في دراستنا على أنها في هامش الموضوع لا في صلبه، وكذلك كان يفعل أستاذنا من قبل، والموضوع الأصلي هو دراسة فقه الأئمة الأربعة، أو إمام منهم، أما الآن فإننا نريد أن نجعل موضوع دراستنا هو المذهب الإمامي في الميراث، وما نعرض له من آراء غيره هو في الهامش لا في الصلب، فالمذهب الشيعي في الميراث هو مقصدنا في الدراسة أولاً وبالذات، ودراسة غيره تكون ثانياً وبالعرض.

وإننا إذ نفعل ذلك نقوم بحق العلم علينا، فإن الدارس للتراث الإسلامي عليه أن يقصد إليه في كل نواحيه، وفي شتى مذاهبه، لا يحول بينه وبين طلب الحق عصبية ولا مذهبية، ولا التحيز لطائفة دون طائفة، فتراث الإسلام لكل العلماء والباحثين، لأنه الزرع الذي أخرج شطأه في ضوء الإسلام، والغرس الذي آتى أكله في ظل ظليل من كتاب الله وسنة رسوله (ص). وليس ذلك التراث الخالد، وتلك التركة المثريّة ملكاً لفريق دون فريق، إنما هو العلم للعلماء، وثمرات الفكر للمفكرين.

وإننا لنرجو بعد هذه الدراسة، أن نقصد إلى دراسة الإمام جعفر الصادق دراسة تفصيلية كما درسنا معاصره أبا حنيفة، وكما درسنا جازة في المدينة مالكا، ولقد عكف رضي الله عنه على الدراسة الفقهية ورواية الأحاديث النبوية كما عكف هذان الإمامان الجليلان، وكان له مقام في الفقه مشهود، ومقام في الحديث مذكور، حتى إن أبا حنيفة ليروي عنه كثيراً كما يدل على ذلك كتاب الآثار لأبي يوسف، وكتاب الآثار لمحمد، هذا فوق أنه من النبع المحمدي، وقد التقى فيه جلال التقى، وشرف النسبة المحمدية. مع نور العلم والمعرفة فكان العالم الهاشمي، والورع التقى، والعترة المحمدية. وإن هذه الدراسة إن أمدنا الله بعونه وتوفيقه يكون مكانها قسم الشريعة بكلليات الحقوق بالجامعات العربية، فإن الزمن فيها يتسع لدراسة إمام كهذا الإمام الجليل.

هذا وإننا نضرع إلى المولى القدير أن يمدنا بعونه وتوفيقه وهدايته، فإنه لولا ما يمدنا به سبحانه من توفيق ما استطعنا أن نقوم بعمل. ونضرع إليه سبحانه أن يُخَلِّصَ نياتنا، ويجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم: «الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله».

محمد أبوزهرة

تمهيد

الخصومة في الدين وأثرها:

قال الإمام جعفر الصادق: «إياكم والخصومة في الدين، فإنها تحدث الشك، وتورث النفاق»؛ وتلك كلمة حق يعبق منها عَرَفَ الهدى المحمدي، نعم إن الخصومة في الدين تحدث الريب في حقائقه، وحيث كان الريب يكون الاضطراب النفسي والفكري، ويكون في وسط ذلك المضطرب من لا يؤمن بشيء، فيكون النفاق، لأن المنافق لا يؤمن بشيء، وهو ذو عقل غير مستقر، وقلب غير مطمئن، يستوي في نفسه الحق والباطل، والصدق والكذب، ولذا قال محمد بن عبدالله عليه الصلاة والسلام: «مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين قطيعين لا تدري إلى أيهما تذهب».

وإن الخصومة الدينية بل الخصومة حول الحقائق هي آفة الأمم في قديمها وحديثها، لقد كان المسلمون في أمن وإيمان في عهد الشيخين أبي بكر و عمر، حتى إذا كانت الخصومات في عهد ذي النورين عثمان، انبعث باعث الشك، وانبعث مع الشك الهوى، فكان الشح المطاع والهوى المتبع، ثم كان ما كان من تحوّل الخلافة النبوية الى ملك عضوض، ثم إلى ملك عشوم ثم إلى أساء فخمة تسمى بها نفوس خانعة للأجنبي الظالم الذي لا يود للإسلام إلا

خبالاً، وهي مع ذلك مستبدة عاتية على المسلمين تسومهم الخسف، و
تذيقهم الحتف؛ فكان الضعف المستخذي، والتفاق المردي، ولا حول ولا
قوة إلا بالله، فكلمة ذلك الإمام الهاشمي العلوي الفاطمي هي نور يشق
حجب الغيب، ويهدي الى الرشاد.

الفرق بين الخصومة وبين الاختلاف في تعرف الأحكام:

ولكن ليست الخصومة في الدين هي الاختلاف في استنباط حكم من
أحكامه ليس فيه نص قطعي للدلالة والثبوت؛ فإن ذلك الاختلاف دليل
على الحيوية الفكرية، ولذا لم يكن اختلاف الصحابة والتابعين في استنباط
الأحكام التي تعتمد على الرأي خصومة في الدين، ولكنه اختلاف منهج في
طلب الحق، وكانوا يقولون في آرائهم: «إن كانت حقاً فن إلهام الله و
توفيقه، وإن كانت باطلاً فمنهم ومن الشيطان»، ولقد استحسّن المخلصون
لدينهم أن يكون بين الصحابة ذلك الاختلاف حول ما يستنبط بالرأي، ولذا
قال عمر بن عبدالعزيز: «ما يسرني باختلاف أصحاب رسول الله حمر النعم
ولو كان رأياً واحداً لكان الناس في ضيق». ولقد اختلف بعد الصحابة
والتابعين أبو حنيفة، ومالك، والأوزاعي، والليث بن سعد، ثم من بعدهم
الشافعي مع أصحاب مالك وتلاميذه. ولم يعتبروا ذلك خصومة في الدين، ولا
اختلافاً في يقين، بل كان من ظواهر الإيمان الصادق والإدراك الحقيقي لمعاني
الإسلام أن تتباين وجهات النظر فيما ليس من أصول الدين، ولا حقائقه
المقررة الثابتة، ولقد كانوا مع اختلافهم يرجعون الى رأي مخالفينهم إن بدا
لهم نور الحق فيه، وكانوا يقولون دائماً: «رأينا صواباً يحتمل الخطأ، ورأي
غيرنا خطأً يحتمل الصواب».

إن الخصومة في الدين إذن غير الاختلاف في فروعها التي لم ينص عليها،
إذ أن الاختلاف ينشأ من الانبعاث الفكري، والخصومة تنبعث من
التعصب، فالاختلاف يكون فيه تعرف لوجهات النظر المختلفة، أما الخصومة

فهي النظرة الجانبية الحادة التي تعمى عن إدراك الجوانب الأخرى، وإن الخصومة افتراق، لأن كل فريق يكون في جانب يتعصب له، ويشد في نصرته بالحق والباطل، فهي ضيق في الأفق الفكري، ونظر يتحيز ولا يدرك. وإن الاختلاف فيما تختلف فيه الأنظار، وتبادل فيه الأفكار من شأنه أن يوسع الآفاق الفكرية، ويوسع ميدان النظر؛ وتتولد عنه مسائل لم تكن في تفكير أحد قبل إبداء أوجه النظر، فالاختلاف المخلص ينمي العلم، والخصومة تضيقه، وفرق ما بين الأمرين عظيم.

أثر الخصومة بعد انقضاء عصر المتخاصمين:

ولكن إذا كانت الخصومة في الدين تحدث ذلك الارتباب، وتورث النفاق فإن ذلك يكون في إبان قيامها، حتى إذا مضى عهد المتخاصمين وجاء من بعدهم الأخلاف، ووزنوا في هداة البحث مقالات المختصمين، وأقوال المتجادلين أبقى التاريخ في سجله المطوي ما يصلح للبقاء، وذهب في عواصف الأزمنة ما لا يصلح، «فأما الزبد فيذهب جفاءً، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض» وعلى هذا تكون من آثار الخصومات بقية صالحة للدرس والنظر والفحص، واستخلاص ما ينفع ويفيد منها. وكل شر لا يخلو من خير؛ لأن الله سبحانه وتعالى لم يخلق شيئاً هو شر محض، فما من شر إلا تأشبه بعض الخير، وإن المحاصمات الدينية وإن كانت شراً في ذاتها، ولا تنتج إلا ملاحاة وحدة في إبانها، فإنه بعد أن يغبر التاريخ، ويطوي الله المتخاصمين في طياته تبقى آثار الالتحام الفكري خلافاً في الفكر والنظر فيذهب الشر ويبقى الخير.

مظهر ذلك في التاريخ الإسلامي:

وإنك لترى ذلك في التاريخ الإسلامي واضحاً جلياً، لقد قامت الفتن في عهد أمير المؤمنين ذي النورين عثمان بن عفان، واشتد أوارها، حتى ذهب فريسة لها ذلك الخليفة الشهيد، ثم أعقب هذه الفتن فتن طخياء تموج كموج

البحر، فكانت فتنة خروج معاوية على إمام الهدى علي رضي الله عنه، و فتنة خروج البصرة عليه، ثم فتنة القتال بين المسلمين، ثم فتنة الخوارج، ثم انبثق البثق الكبير بانقسام المسلمين إلى فرق في السياسة وفي العقائد، فكان الشيعة، و كان الخوارج، وكان المعتزلة، و كانت المرجئة، و كانت الجبرية، وهكذا... ولكن ما إن سار التاريخ سيره حتى صرنا بعد أن هدأت النفوس، و رجعت القضب إلى أجبانها نجد بدل الإحن التي كانت تأكل القلوب، و المحن التي كانت تنزل بالنفوس - آثاراً فكرية اختزنها التاريخ، و نخلتها الأفكار في الأجيال المتعاقبة، و كانت نافعة مفيدة.

انظر الى الآثار البيانية التي خلفها الخوارج في حماسهم و حرارتهم، و قد سجل الكامل للمبرد طائفة كبيرة من هذه الأقوال و هي ثروة أدبية قيمة خلفها أولئك الذين انحرف كثيرون منهم في تفكيره، فذهب الذين عاصروهم بحدة الخصومة، و انتفع الذين خلفوهم بذلك التراث الأدبي، و تلك الثروة البيانية.

و كذلك الأمر في الشيعة نجد بين أيدينا ثروة علمية حظي بها الأخلاف من غير أن ينالهم شيء من حدة الخصومة في الدين و مما تحدثه تلك الحدة، و تورثه تلك المحاصمة في النفوس. وهكذا التاريخ الفكري كالنهر الهائج المائج يشتد في سيره فتتلاطم أمواجه، و لكن ذلك التلاطم الذي يصططق بالآذي لا يلبث حتى ينتهي إلى جداول يجري فيها الماء غميراً عذباً، ينبت الزرع و يسقي الضرع، يجيء إلى البلد الطيب فيخرج نباته بإذن ربه.

و هكذا نحن في عصرنا الحاضر: لقد مضى الذين تخاصموا في الدين، و حسابهم عند رب العالمين، و كل امرئ بما كسب رهين، و لكن علينا نحن الذين لم نشاهد تلك الخصومة و لم نعاينها أن ننتفع بما خلفته من أفكار لأنه ثروة فكرية يجب الانتفاع بها، و ليس علينا شيء مما كان بين المتخاصمين «تلك أمة قد خلت لها ما كسبت و عليها ما اكتسبت».

وجوب دراسة كل ما خلفته القرون السابقة :

ولقد وجدنا بحمد الله تعالى عند كل فرقة طائفة من العلم ما كانت لتكون لولا هذه الفرقة، فتلك الفلسفة الدينية التي تتصل بتنزيه الذات العلية ما كانت إلا بوجود المعتزلة بمنهاجهم؛ وتلك الدراسات الواسعة للخلافة شداً وجذباً ما كانت لتكون لولا الشيعة وغيرهم، وهكذا...

لذلك يجب علينا أن ندرس ما خلفته هذه الفرق الإسلامية، وأن ننتفع به. ونريد هنا أن ننبه الى أمرين :

أولهما- ألا يعتقد مُعتقِد أن الآثار الفقهية للشيعة بكل مذاهبهم تفترق كثيراً عن الآراء المأخوذة عن الأئمة الأربعة؛ وخصوصاً الآراء المنسوبة الى الإمامين الجليلين أبي عبد الله جعفر الصادق، وعمه زيد بن علي زين العابدين، وحسب القارئ لمعرفة مقدار التقارب بين آراء هذين الإمامين، وآراء الأئمة الأربعة أن يعلم أن أبا حنيفة رضي الله عنه تتلمذ للإمام زيد، وعاصره وناصره، حتى لقد قال إن خروجه على هشام بن عبد الملك يضاهي خروج رسول الله (ص) يوم بدر، وأن يعلم أن هذا الإمام السني الجليل روى أحاديث كثيرة عن الإمام جعفر، كما بينا في غير هذا الكتاب؛ حتى عُذَّ من شيوخته.

وإذا كان ذلك التقارب قائماً وثابتاً فإنه من الفائدة بلا شك أن ينتفع بكل الآراء، وما يكون الخلاف فيه كبيراً، والمسافة بين الرأيين بعيدة فإن رأي الشيعة لا يخلو من وجهة نظر قيِّمة وصالحة للدراسة والفحص، وإن لم تكن حقاً خالصاً في نظرنا، كما سنرى في ميراث الفروع، فليس الرأي فيها واضح البطلان، كما يظن بعض الذين يحكمون أحياناً على الآراء من غير فحص دقيق لها، ونظر مستقل فيها، وإن كنا نرجح رأي الأئمة الأربعة

في هذا و نعتقد أنه السنة المتبعة .

ثانيتها- أنه يجب أن تدرس هذه الآراء على أنها مذهب مستقل قائم بذاته، كما يدرس مذهب الشافعي، وأحمد، ولسنا نحاول بهذا أن نقرب الناس إلى الشيعة، ولا أن نقرب الشيعة إلى الناس؛ إنما ندرس ثروة فقهية ليست ملكاً لأحد، ولا مقصورة على طائفة، ولا نحاول في هذه الدراسة أن نرجحها على غيرها، أو نرجح غيرها عليها، إنما ندرسها كما فكر الذين ارتأواها مبينين وجهة نظرهم ما وسعنا البيان .

دعوتان حديثتان :

وإنه من الحق علينا في هذا المقام أن نشير إلى رأينا في فكرتين ظهرتا في السنين الأخيرة: أولاهما- تدعو إلى اختيار رأي وسط من بين المذاهب الإسلامية، وإطراح ما سوى ذلك الرأي وهو اللامذهبية كما عبر الذين دعوا إليها- والثانية ما يسمى بالتقريب بين المذاهب الإسلامية^١.

و نحن نرى أن الدعوة الأولى ليس فيها جدوى علمية؛ ونخشى أن يكون فيها خطر علمي على ذلك التراث الخالد من الآراء الفقهية، وهي ليست قريبة التحقيق، وذلك لأن اختيار ذلك الرأي يحتاج إلى علماء قد انطلقوا من قيود المذهبية، ولئن وجد أولئك العلماء لا يمكن أن يتفقوا على رأي واحد مختار من بين هذه المذاهب في كل المسائل التي طرحها الفقهاء، ولئن وصلوا إلى رأي موحد في كل المسائل لا نجد فائدة إذا كان القصد هجر الباقي من المذاهب، بل هذا خطر علمي مؤكد لو ترك الناس تلك المذاهب منصرفين إليه، ولم يتجهوا إليها في دراساتهم.

١- في مصر جماعة تحمل هذا الاسم، وفيها علماء أفاضل، ويبدو من مناهجها أنها لا تقصد التقريب بين المذاهب، إنما تقصد التقريب بين المسلمين، وذلك غرض حسن نرجو أن يكون واضحاً في اسمها، كما نرجو أن يكون لها منهاج واضح يبين يمدد أهدافها، ليتقدم للعمل معها الراغبون في الوحدة الإسلامية.

أما الدعوة الثانية وهي التقريب بين المذاهب، فإن أراد الدعوة أن يعرفوا علماء المسلمين بالمذاهب التي ينفرون من دراستها، فحن نرى أن ذلك واجب العلماء من غير دعوة إليه، وإن أرادوا الدعوة إلى اعتناق هذه المذاهب فإني أخشى أن يؤدي ذلك إلى إعادة الخصومة في الدين جذعاً، ونحن نريد أن نتركها، وننتفع بالآثار الفكرية التي خلفها المتخاصمون من غير خصومة، وإن أرادوا بيان وجه القرب في المذاهب الإسلامية التي كانت تعتنقها الفرق المختلفة، فإن ذلك دراسة لا تخلو من فائدة، ويجب أن تضطلع بها دور العلم، وإن كانت جماعات التقريب تدعو إليها فنعما هي.

إنه ليس من الخير أن يكون الفكر الإسلامي في الفروع على وجه واحد ما دام لا نص من كتاب أو سنة، فإن أوجه الرأي مختلفة متباينة، وهي في اختلافها متأثرة بأعراف البلاد المختلفة التي تنبت فيها الآراء، وليس لأحد أن يدعي أن رأياً منها بعيد عن الشرع الإسلامي إذا لم يكن نص من القرآن أو السنة يعارضه، ولم يخالف أمراً عرف من الدين بالضرورة. وانهقد عليه إجماع المسلمين من أقدم العصور إلى الآن.

وإن الفقه المبني على الرأي المحض - كما أنه متأثر بالعرف - يتأثر بالمصالح المرسله المطلقة، وهذه المصالح تختلف باختلاف الأقاليم، فهي في إقليم غيرها في إقليم آخر، وليس من مصلحة الناس، ولا من طبيعة الاجتماع الإنساني أن يكون لهؤلاء الذين تفرقوا في الأقاليم رأي واحد إلا أن يكون كتاباً أو سنة أو أمراً مجتمعاً عليه من كل المسلمين، وهو ما عرف من الدين بالضرورة.

توحيد المسلمين هو الغاية، لا توحيد الآراء والمذاهب:

إن توحيد الفكر على هذا النحو غير سائغ، إنما الأمر السائغ المطلوب الذي لا يسوغ لمسلم أن يتركه هو الوحدة الإسلامية، وجعل الجماعات الإسلامية تتلاقى في سياستها وفي اقتصادها، وفي أن تكون أحكامها في ظل كتاب

الله وسنة رسوله (ص)، ولا ضرر إن اختلفت مع ذلك وجوه الاستنباط مع التقائهما جميعها حول المورد الصافي، والنمير العذب من الكتاب والسنة والميراث الذي خلفه الصحابة في فقههم، ودراستهم لشؤون الاجتماع الذي تفتقت سبله بين أيديهم بما لم يكن لهم معهوداً من قبل.

وحدة المسلمين فرض يجب على كل مسلم أن يعمل له، والتقريب بين المسلمين أمانة في عنق كل مسلم، ويجب عليه أن يسعى إليه، لأن المسلم أخو المسلم مهما تناء الديار، وتتباعد الأمصار، والمسلمون جميعاً جسم حي واحد، إذا شكوا عضومنه تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.

وإن التقريب بين المسلمين غير التقريب بين المذاهب كما نوهنا، فالتقريب بين المذاهب بمعناه اللفظي قد يكون فيه اعتداء على المذاهب، وهي التراث الفكري الذي لا يقع إلا في حوزة العلم والعلماء. أما التقريب بين المسلمين فهو العمل على تحقيق معنى الوحدة الذي قرره القرآن وقررتة السنة، وبه وبالتعاون على البريكون فضل الإسلام والمسلمين، كما قال تعالى: «كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله».

تقريب الثقافات الإسلامية:

وإذا كنا لا نريد إدماج المذاهب الإسلامية بعضها في بعض، فليس معنى ذلك أننا لا نريد تقريب الثقافات الإسلامية، فإن الثقافة الإسلامية ليست هي إدماج المذاهب، إنما الثقافة الإسلامية دراسة القرآن ودراسة السنة، ودراسة آثار الصحابة والتابعين، ودراسة المذاهب الإسلامية جملة وتفصيلاً، وإحياء اللغة العربية في كل البلاد الإسلامية التي أحييت لغتها القديمة وأماتت لغة الإسلام، ونقلُ ينباع الفكر الغربي الى تلك اللغة الشريفة، ليجد المسلم في لغته وهي لغة القرآن كل ثمرات الفكر البشري. ونريد من التقريب في الثقافة الإسلامية أن يكون للمسلمين جامعة إسلامية

علمية عالية يدرس فيها كل ما يتصل بالإسلام سياسة واجتماعاً واقتصاداً،
ويرد الى هذه الجامعة نفر من كل إقليم إسلامي .

وفي الجملة نريد ثقافة إسلامية متسعة مترامية الآفاق، توسع ولا تضيق و
تقرب ولا تبعد، من غير اعتداء على التراث الفكري للإسلام، بل تقصد الى
إحيائه على أنه جزء من الثقافة الإسلامية .

بهذه الروح التي تتجه الى دراسة الثقافة الإسلامية على أنها وحدة غير
قابلة للتجزئة وإن اختلفت مذاهبها، نتجه الى دراسة قواعد المذهب
الجعفري في المواريث، ونرجو أن نكون بهذه الدراسة قد أسهمنا بلبنة صغيرة
في ذلك الصرح الشامخ الذي يضم الدراسات الإسلامية والثقافة الإسلامية
على أنها وحدة كاملة، كل مذهب ركن من بنائها وجانب من جوانبها .

وإن دراسة المواريث والوصايا وسائر الأحوال الشخصية في هذا المذهب
من الأمور التي لا بد منها للقانوني المصري كما نوهنا من قبل، ذلك لأن محاكم
الأحوال الشخصية تقضي بالنسبة لغير المصريين في الأحوال الشخصية على
حسب قوانين بلادهم كما نوهنا، ولأن القواعد القانونية تقرر أن قوانين
الأحوال الشخصية يطبق فيها قانون الشخص، لا قانون الدولة، وإن
الأحوال الشخصية يقضى فيها بإيران على مقتضى مذهب الإمام جعفر
الصادق، فكان من الحق أن تدرس ليتمكن القضاء بين الإيرانيين وغيرهم
من العرب الذين يتبعون المذهب الجعفري على مقتضى قوانينهم .

ولقد سئلت من بعض القائمين بالشهر العقاري المصري عن مسائل في
التوريث بين الإيرانيين، لأنهم يريدون معرفتها لشهر ميراث عندهم،
فكنت أجيب بعد المراجعة والفحص .

لذلك كانت حاجة خاصة الى دراسة الميراث عند الجعفرين بجوار تلك
الحاجة العامة، و بجوار ما تقتضيه الدراسة العلمية لمجرد البحث والفحص؛ و
لتكامل الدراسات العلمية للتراث الإسلامي .

وإذا كنا ندرس جزءاً من فقه الإمام جعفر الصادق فإنه من الحق علينا

أن نقرر أمرين :

أولهما- أن ذلك المذهب الجليل هو الذي تسير على منهاجه طوائف كثيرة من الشيعة الإمامية وبعضها في البلاد العربية، وأولها الإمامية الإثنا عشرية، وعلى ذلك يكون من الحق أن نقول كلمة عن هذه الطائفة تعرف بها، ولا نذكر بالتفصيل تاريخها، ولا بد لتمييزها من أن نشير إشارات عابرة الى طوائف الشيعة التي تعد من أهل القبلة، ونضرب صفحاً عن أولئك الذين حملوا اسم الشيعة، ويتبرأ منهم الشيعة كما نتبرأ منهم، و كما يتبرأ منهم كل مسلم و كما تبرأ إمام الهدى علي كرم الله وجهه من النابتة التي نبتت منهم في عصره رضي الله عنه وارضاه.

ثانيهما - أنه لا مناص من أن نكتب ترجمة موجزة كل الإيجاز للإمام جعفر الصادق رضي الله عنه، حتى تكون هذه الترجمة الموجزة كوة تكشف بعض الكشف عن مكانة ذلك الإمام الجليل، على أننا عند وعدنا من أن نكتب فيه بعد ذلك بحثاً عندما يواتي الزمان، وتسعف المصادر. ولنبتدئ بالأمر الأول..

الشيعة

نشأة الشيعة وغوها:

أطلقت كلمة الشيعة على الذين يرون أن عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه كان أولى بالخلافة من الشيخين أبي بكر وعمر؟ ولم يعد من الشيعة من يقول إنه كان أولى بها من عثمان رضي الله عنه؛ لأن ذلك قاله غيرهم معهم، فأبو حنيفة روي عنه أنه كان يفضل علياً على عثمان رضي الله عنهما، ولكل منها فضل كبير، وروي ذلك عن غيره، ولقد توقف ابن حزم - مع شدته على الشيعة - في تفضيل عثمان على عليّ، ولم يجد مسوغاً من دليل للحكم القاطع في التفضيل، وإن كان يميل إلى تفضيل ذي النورين عثمان من غير دليل مرجح. ولهذا لا تطلق كلمة الشيعة إلا على الذين يفضلون علياً رضي الله عنه على الإمامين أبي بكر وعمر فقط. والشيعة تعد أقدم الفرق الإسلامية، حتى لقد يقول ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة إن التشيع لعلي كرم الله وجهه أو اعتباره أولى بالخلافة من أبي بكر نبت عقب وفاة الرسول (ص). وذكر أن ذلك كان من رأي سلمان الفارسي، وعمار بن ياسر، والمقداد بن الأسود، وأبي بن كعب، وحذيفة، وبريدة، وأبي أيوب الأنصاري، وسهل بن حنيف، وعثمان بن حنيف، وأبي الهيثم، و

خيزمة بن ثابت، وأبي الطفيل عامر بن وائلة، والعباس بن عبدالمطلب وبنيه، وبنو هاشم كافة. ويقول ابن أبي الحديد أيضاً إن الزبير بن العوام كان من القائلين بذلك في بدء الأمر، ثم رجع عنه وظهر ذلك عقب مقتل الإمام الشهيد عثمان رضي الله عنه.

وعلى ذلك الشيعة أقدم الفرق الإسلامية من حيث ابتداء فكرتها ولكنهم لم يظهروا بمذهبهم السياسي إلا في آخر عصر عثمان ثم نما وترعرع في عهد علي رضي الله عنه، لما بدا من مواهبه، إذ كان كلما اختلط بالناس ازدادوا إعجاباً به، وبدا علمه، وقوة دينه، فاستغل الدعاة ذلك الإعجاب، وأخذوا ينشرون نحلتهم بين الناس من وراء ذلك الإعجاب. وزادت الفرقة ونمت لما كثرت الخروج بغير حق عليه، وتلاقت قوى البغاة لإضعافه، فكان استمساكه بالحق وكثرة الخروج عليه سبباً في حدة المتعصبين له، وقوة استمساكهم بإمامته، وبأولويته؛ فإن شدة الملاحاة تزيد المتعصب تعصباً، بل توجد التعصب حيث لا يكون، وبه تصير الفكرة عقيدة للنفس، فإن استقبلها الناس بعد ذلك في هدوء سارت في طريق هادئ وأحتفى التعصب فيها وقد يرجع عنها، فإن خصم صاحبها واشتدت الخصومة وسلك المحارب لها كل مذهب بالحق وبالباطل، فإنه يكون حينئذ التعصب الشديد الدائم.

وكذلك كان الأمر بالنسبة لشيعة علي كرم الله وجهه، كانوا كلما اشتد الخروج عليه ازداد التعصب له، حتى إذا جاء العصر الأموي، وقتل الحسين ابن علي سبط رسول الله (ص) ثم توالى المظالم على ذلك البيت الكريم أرثت نيران التعصب، وكلما نزلت مظلمة بعلوي كان تحيز هذه الفرقة أشد وأحد، وهكذا سار ذلك النمط الرتيب في العصر العباسي، فاشتدت المظالم على آل البيت من أبناء عمومتهم العباسيين، كما اشتدت من قبل من خصومهم الأمويين. واستمر ذلك الأذى والاضطهاد زمناً غير قصير، فبلغ التحيز أقصاه، ورضوا أن يكون لهم اسم خاص بهم، وفي أول العصر العباسي كانت الخرافات من بعضهم، وكان من هؤلاء المنحرفين من حاولوا السيطرة كالقرامطة، ثم كان التدبير السري، كالذي ظهر باسم دولة الباطنية أو

الحشاشين في إبان الحروب الصليبية.

وفي هذه الأثناء قامت دولة الفاطميين بالمغرب ثم بمصر وكان تحت حوزتها الشام، واستمرت تحكم أحياناً بالعدل، وأحياناً كثيرة بغير العدل كالشأن في كل حكم استبدادي.

فرق الشيعة:

وإن هذه الفرقة وإن كانت تحمل اسم الشيعة في عموم شعبها هي في ذاتها شعب مختلفة كل شعبة منها فرقة قائمة بذاتها، ولذلك كانت الانحرافات الشديدة في بعضها، واستنكر آراء هذا البعض الآخرون، ولقد حمل التاريخ الطائفة وزر هؤلاء المنحرفين مع أن الله سبحانه وتعالى يقول: «ولا تزر وازرة وزر أخرى»؛ فإذا كان القرامطة قد ظهرُوا بانحرافات شديدة، والحشاشون قد دبروا ذرائع الاستهواء ثم الاستغلال ثم الاغتيال، والتصيرية قد بدت منهم انحرافات في العقيدة كالحلول بالنسبة للذات العلية، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. فإن اسم الشيعة قد حملته التاريخ هذه الأوزار جميعاً، وليس ذلك من الإنصاف في شيء، فمنهم أمة مقتصدة، وإن كان بعضهم ساء ما يفعلون. ومن الحق علينا أن نشير إلى بعض أساء هذه الفرق بكلمة موضحة لتعلم طائفة الاثنا عشرية من بينهم، فهذه الفرقة هي التي حملت علم الإمام جعفر الصادق رضي الله عنه، ونشرته بين فرق الشيعة المعتدلة، كما حملت الزيدية علم الإمام زيد بن علي زين العابدين، ونشرته و دَوَّنته، وسجلته في تاريخ الفكر الإنساني.

متمى سميت باسم الشيعة:

ثم لتعد في هذا إلى ما بدانا، فإنه قد ظهرت هذه الفرقة قوية في أواخر خلافة عثمان كما نوهنا، ولكنها لم تحمل الاسم إلا بعد أن قتل علي رضي

اللّه عنه، وقد شايعوا من بعده الحسن، وأخذ التاريخ يسميهم بتلك التسمية، ولما سلّم لمعاوية بن أبي سفيان لم يسلموا، وإن سكنوا، فلم يتحركوا بحركات إيجابية، وأخذت الأفكار تنمّي، فكان عهد معاوية عهد ركود وسكون من حيث العمل، وكان من حيث التفكير عهد التفريخ، والسبب في هذا السكون رضا أهل البيت بصنيع الحسن رضي الله عنه، حتى إذا ولى عهد معاوية، وجاء عهد يزيد الذي أخذت له البيعة بغير رضا شامل كامل، وتحرك الحسين بن علي وذهب الى العراق حيث توهم النصرّة في أهله، ولكنهم كانوا كما وصفهم الفرزدق له: «قلوبهم معك وسيوفهم مع بني أمية». ثم كان أن قتل سبط رسول الله (ص) تلك القتلّة الفاجرة، قتله جيش عبيد الله بن زياد بن أبيه، فبكى المؤمنون، وقال الحسن البصري في بكائه: «واحسرتاه، ماذا لقيت هذه الأمة قتل ابن دعيها ابن نبيها»^١

عندئذ قويت الدعاية الشيعية، وقام المختار بن ابي عبيد الثقفي يجمع الناس في العراق للأخذ بثارات آل البيت، ودعا بالخلافة لمحمد بن علي بن أبي طالب المسمى بابن الحنفية نسبة إلى أمّه، وكانت من بني حنيفة، ولم يوافق كثيرون من الشيعة على أن يكون محمد هذا إماماً، لأنه ليس ابن فاطمة.

المبدأ الجامع لفرق الشيعة:

وقد أخذت الشيعة من بعد ذلك تفرق الى فرق، من حيث الإمام الذي يدعون اليه من أولاد علي، ثم إنه يتبلور المبدأ الجامع لفرق الشيعة ويتكون من عنصرين:

أحدهما: «أن الإمامة ليست من مصالح العامة التي تفوض الى نظر

١ - يشير بهذا الى أن زياد بن أبيه لصيق النسب في بني أمية، فهو دعي. والله يقول: «ما جعل أديعاءكم أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل، ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله».

الامة. ويتعين القائم بها بتعيينهم، بل هي ركن الدين، وقاعدة الإسلام، ولا يجوز لنبي اغفالها وتفويضها إلى الأمة، بل يجب عليه تعيين الإمام لهم»^١.

والعنصر الثاني. أن علي بن أبي طالب هو الخليفة المختار من النبي (ص)، وأنه أفضل الصحابة بعد رسول الله (ص) وأن الخليفة من بعد علي رضي الله عنه ابنه من فاطمة (الحسن) وبعد الحسن الحسين رضي الله عنهما. ثم افترقوا من بعد ذلك فيمن يكون أولى بالخلافة؛ كما اختلفوا في اختيار النبي (ص) الخلفاء من بعده أكان بالوصف أم كان بالشخص؟ وهل إمامة غير الإمام الذي عرقه النبي بأوصافه تكون باطلة أم تكون صحيحة؟ وهذا ما يسمى إمامة المفضول، وفي محيط هذه المسائل جرى اختلاف فرق الشيعة بعد أن أجمعوا على العنصرين السابقين، فهما محور التشيع:

الكيسانية:

فالكيسانية^٢، وهم أتباع المختار بن أبي عبيد الثقفي الذي جمع الجموع للشأركلحسين بن علي رضي الله عنها كما أشرنا، وقد كان من الخوارج الذين يناوئون الأمويين والعلويين معاً، ولكنه خرج من نخلته إلى التشيع عندما قتل الحسين، وروي عنه أنه كان يقول: «سأطالب بدم الشهيد المظلوم المقتول سيد المسلمين، وابن بنت سيد المرسلين الحسين بن علي؛ فوَرَّ بَكَ لِأَقْتَلَنَّ بِقَتْلِهِ عِدَّةً مِنْ قَتَلَ عَلِيَّ بْنَ زَكْرِيَّا».

ولكنه لا يمكن أن يلتف الناس حوله إلا إذا انتمى في دعوته لأحد من آل البيت ليجتمع الناس حوله ويشدوا أزره؛ فدعا محمد بن الحنفية كما أشرنا، وقال إنه جاء إلى العراق من قبله، وذلك لأن محمداً هو الذي كان قد

١ — مقدمة ابن خلدون.

٢ — نسبة إلى كيسان قيل إنه اسم مولى لعلي، وقيل إن كيسان تلميذ محمد بن الحنفية، وقيل إنه رجل كان يحرس المختار.

بقي من أولاد علي فهو أخو الحسين وولي دمه، وقد كان محمد رضي الله عنه
ذا منزلة امتلأت القلوب بحبته، وكان كما وصفه الشهرستاني: «كثير العلم
غزير المعرفة، رواد الفكر مصيب النظر في العواقب، قد أخبره أبوه أمير
المؤمنين عليٌّ أخبار الملاحم».

ولكن المختار أعلن في دعايته أوهاماً، وآراء فاسدة منها القول بالبداء، و
هو أن الله سبحانه وتعالى تتغير إرادته تبعاً لتغير علمه، فإن إرادته سبحانه وتعالى
ليست أزلية، وعلمه سبحانه وتعالى ليس أزلياً، وليس ذلك من الدين في
شيء. وأعلن القول بتناسخ الأرواح، وهو أن الأرواح تخرج من
جسد لتسكن في جسد آخر، وهذا مأخوذ من الأفكار الهندية، فإن ذلك
المبدأ عند البراهمة، وكان المختار هذا يقول: «إن لكل شيء ظاهراً وباطناً،
ولكل شخص روحاً، ولكل تنزيل تأويلاً، ولكل مثال في هذا العالم
حقيقة، والمنتشر في الآفاق من الحكم والأسرار مجتمع في الشخص الإنساني،
وهو العلم الذي استأثر علي عليه السلام به ابنه محمد بن الحنفية، وكل من
اجتمع فيه هذا العلم فهو الإمام حقاً»^١.

ولما بلغ ابن الحنفية هذه الأوهام التي يقولها حول شخصه، و يعلنها بين
الناس، وأنه يدعو باسمه؛ أعلن البراءة منه. ولكنه استمر في دعايته. ولما
مات محمد بن الحنفية ادعى أنه لم يميت، وأنه سيجيء ويحمل اللواء، ويقود
الجيوش إلى الحق.

ومهما تكن أوهاام المختار ودعاياته، فإنه أرضى قلوباً كانت عطشى
للشأ من دماء * آل البيت التي أهدرها يزيد وأتباعه يوم قتل الحسين عليه
السلام، فقد أخذ في محاربة أعداء العلويين، وأكثر من القتل الذريع فيهم،
ولم يعلم أن أحداً اشترك في محاربة الحسين إلا قتله، فحببه ذلك في نفوس
شيعة علي وأولاده، فالتفوا حوله، وقاتلوا معه، وقد استمر يقاتل، حتى قتله
مصعب بن الزبير، بعد أن انتصر عليه بجيوش أخيه عبد الله بن الزبير.

١- الملل والنحل - عند الكلام في الشيعة. * - لدماء المصح.

وهذه الفرقة هي في أصلها كانت أقرب فرق الشيعة إلى الجماعة الإسلامية. ومظهر ذلك أنهم لا يميزون لعن الإمامين أبي بكر وعمر، و أنهم يرون جواز إمامة المفضول، فع اعتقادهم أن علي بن أبي طالب كان أولى بالخلافة من أبي بكر وعمر يرون صحة بيعتها؛ لأن علياً رضي الله عنه قد بايعهما، ورضي بخلافتها، فلم يسعهم إلا أن يرضوا ما ارتضى، و يقروا ما أقر، و يرون أن الإمام منصوص عليه بالوصف لا بالاسم، وأوصاف الإمام التي قالوها هي أن يكون فاطمياً ورعاً، عالماً، سخيماً، يخرج داعياً لنفسه. وقد خالفهم في اشتراط الخروج غيرهم من الشيعة الإمامية، ولما قال إمام هذه الفرقة زيد بن علي زين العابدين ذلك الرأي ناقشه فيه أخوه محمد الباقر، رضي الله عنهما، وقال له كما نقل عنه الشيعة: «على قضية مذهبك والدك ليس بإمام فإنه لم يخرج قط، ولا تعرض للخروج»^١.

ومن مذهب الزيدية جواز خروج إمامين في قطرين مختلفين، بحيث يكون كل واحد منهما إماماً في قطره الذي خرج فيه، وأنه على هذا لا يجوز قيام إمامين في قطر واحد، لأن ذلك يستدعي أن يبايع الناس لإمامين، وذلك منهي عنه بصريح الأثر.

وإمام هذه الطائفة زيد بن علي زين العابدين، وقد خرج على هشام ابن عبد الملك بالكوفة، ولكن خذله أهل العراق، كما خذلوا من قبل جده الحسين، فقتل وصلب بكناسة الكوفة.

ويقول المسعودي في سبب خروجه: «كان زيد دخل على هشام، فلما مثل بين يديه لم ير موضعاً يجلس فيه، فجلس حيث انتهى به مجلسه، وقال: يا أمير المؤمنين ليس أحد يكبر على تقوى الله، ولا يصغر دون تقوى الله.

١- الملل والنحل للشهرستاني.

فقال هشام: اسكت لا أم لك، أنت الذي تنازعتك نفسك في الخلافة، وأنت ابن أمة. قال يا أمير المؤمنين إن لك جواباً، إن أحببت أحببتك به، وإن أحببت أسكتُ عنه. فقال: بل أجب. قال زيد: «إن الأمهات لا يقعدن بالرجال عن الغايات، وقد كانت أم اسماعيل أمةً لأم اسحاق صلى الله عليهما وسلم، فلم يمنعه ذلك أن بعثه الله نبياً، وجعله للعرب أباً، فأخرج من صلبه خير البشر محمداً (ص)؛ أفقول لي هذا وأنا ابن فاطمة وابن علي». ثم خرج مغاضباً، وهو يقول:

شرده الخوف وأزرى به كذاك من يكره حر الجلال

وزيد بن علي هذا كان له نشاط علمي ممتاز، ومنزلة بين العلماء، ولهم به صحبة، فقد كان أبو حنيفة يجلُّه، وعادى من أجله ومن أجل أهل بيته بني أمية أولاً، وبني العباس ثانياً. ولقد قال أبو حنيفة عند خروجه «ضاهى خروجه خروج رسول الله يوم بدر»، وكانت له صداقة بواصل بن عطاء رأس المعتزلة. ويقول المعتزلة إنه تتلمذ على واصل هذا، ويقولون إن زيدا كان لهذا ينتحل رأي المعتزلة، وهو أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر، وأنه مخلد في النار، ما لم يتب توبة نصوحاً، وهذا هو ما يسمى بالمنزلة بين المنزلتين، أي أن مرتكب الكبيرة في منزلة بين الإيمان والكفر، وإن كان يصح أن يسمى مسلماً.

وقد أثر عن زيد مذهب فقهي جليل، وينسب إليه كتاب اسمه: المجموع الكبير في الفقه؛ وعلى مقتضى المأثور من مذهب زيد يتفقه الشيعة في اليمن، وهم كثيرون.

ويجب أن يلاحظ أن بعض الشيعة الزيدية من بعد زيد وأولاده تركوا القول بإمامة الفضول، وأخذوا يطعنون في الصحابة كما فعل غيرهم.

الإمامية:

هذه الطائفة هي أصل للمذهب الجعفري الذي نريد أن نتكلم في بعض فقهه، وهذه الطائفة من الشيعة ترى أن إمامة علي رضي الله عنه ثبتت بالنص عليه بالذات من النبي (ص) نصاً ظاهراً، و يقيناً صادقاً من غير تعريف بالوصف فقط، بل إشارة بالعين، قالوا: «وما كان في الدين أمر أهم من تعيين الإمام حتى تكون مفارقتة الدنيا على فراغ قلب من أمر هذه الأمة، يرى كل واحد منهم رأياً، ويسلك كل واحد منهم طريقاً لا يوافق عليه غيره، بل يجب أن يعين شخص هو المرجوع إليه، وينص على واحد هو الموثوق به، والمعول عليه»^١.

ويستدلون على تعيين علي رضي الله عنه بالذات بما يروون عن النبي (ص) أنه قال: «من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم والي من والاه، وعاد من عاداه». وقول النبي (ص): «أفضاكم علي». ولقد كلف النبي (ص) علياً قراءة «سورة براءة» يوم الحج الأكبر، وقد كان أمير الحج أبابكر الصديق رضي الله عنه؛ فتكليف علي دون أبي بكر دليل على استحقاقه الإمارة دونه، وقد جهز النبي (ص) جيش أسامة وجعل فيه أبابكر وعمر بإمرة أسامة، ولم يجعل علياً في هذا الجيش، ليكون بالمدينة ويتولى أمرها من بعده (ص). و إنه يلاحظ أنه ما كان علي تحت إمرة أحد غير النبي (ص)، بل كان حيث ينفرد عن النبي (ص) في غزوة يكون الأمير فيها دائماً.

ولقد عين النبي (ص) علياً بالنص، وعلي عين بالنص من بعده الحسن، والحسن عين الحسين. وهكذا كل إمام يعين من يليه، ولا يترك الأمر لمن بعده حتى لا يكون أمر الأمة سدى، وتكون من بعده فوضى.

وقد اتفق الإمامية على إمامة علي والحسن والحسين، ثم اختلفوا من بعد

١- الملل والنحل للشهرستاني.

ذلك في سوق الإمامة، ولم يثبتوا على رأي واحد، بل انقسموا فرقاً عدة، وقد أحصاها بعضهم نيفاً وسبعين، وأظهرهم وأبينهم أثراً في التاريخ الإسلامي فرقتان: هما الاثنا عشرية، والاسماعيلية، وكلتا الفرقتين تدينان بإمامة جعفر الصادق، شيخ أبي حنيفة وصديقه، وصديق مالك رضي الله عنه.

الاثنا عشرية:

والاثنا عشرية، يرون أن الإمامة بعد الحسين لعلي زين العابدين ابنه، ثم محمد الباقر، ثم لجعفر الصادق، وبعد جعفر الصادق ابنه موسى الكاظم، ثم لعلي الرضا، ثم لمحمد الجواد، ثم لعلي الهادي، ثم للحسن العسكري، ثم لمحمد ابنه، وهو الإمام الثاني عشر، ويعتقدون أنه دخل سرداباً في دار أبيه بِسْرَمَنْ رَأَى و أمه تنظر إليه، ولم يُعَدِّ بعد، وهو المهدي المغيب، و يترقبون ظهوره كل حين ليحكم ويملا الأرض عدلاً.

وإن هؤلاء الاثنا عشرية يسمون أنفسهم الإمامية، ويكادون يقصرون الاسم عليهم، كما يسمون أنفسهم جعفرية نسبة الى الإمام جعفر الصادق، لأنهم يأخذون بفقهاءه، ويتبعون آراءه في العقائد وفي الأحكام الفقهية، فهو إمامهم في الأصول وفي الفروع معاً.

وإن هؤلاء يعتقدون في هؤلاء الأئمة الاثنا عشر-الذين يتدنون بالإمام علي رضي الله عنه، و ينتهون بمحمد المهدي المغيب- أنهم معصومون عن الذنوب كسبورها وصغيرها، بل يعتبرونهم معصومين عن الخطأ والنسيان والغفلة فيما يتعلق بأحكام الشريعة، وأن هذه العصمة قد اشتقوها من صلتهم بالنبي، و من إمامتهم الثابتة المقررة المتسلسلة عن النبي (ص) بعهدة لعلي رضي الله عنه، ثم عهد علي لمن يليه، ثم عهد من يليه الى من بعده، وهكذا.

وإن أولئك الأئمة في نظر «الاثنا عشرية» علمهم إلهامي وليس بكسبي، فقد جاء علمهم بالوراثة عن النبي (ص)، فإذا كان النبي (ص) قد آل إليه علم المرسلين الذين سبقوه؛ لأنه خاتم النبيين، فعلم خلفائه- وهم أولئك

الأئمة الذين اختيروا بأشخاصهم- من علمه (ص) بما لهم من وراثة النبي (ص).

وإذا كان علم هؤلاء الأئمة المطهرين المعصومين إلهاماً من رب العالمين، ووراثة عن النبي الأمين، فإنهم الذين يرجع اليهم في معرفة الاحكام الدينية، فما ثبت عن النبي (ص) يؤخذ به، وكذلك ما ثبت عنهم يؤخذ به، والشيعه يتبعون ما أثر عنهم، كما يتبعون ما أثر من طريق الشيعة عن النبي (ص)، وإذا اختلفت الرواية عنهم أعملوا فيها قواعد الترجيح، بل إنهم يرون أن الأحاديث المروية عن هؤلاء الأئمة من السنة، إذ هم الذين حملوا الى الناس علم النبي (ص). فما عندهم من علم، فهو من علم الرسول (ص)، وعلم الرسول متبع، فعلمهم متبع أيضاً.

وهكذا نرى هذه الفرقة ترفع الأئمة الى هذه المرتبة التي لا تعلو عليها إلا مرتبة النبوة، فهم يعطون الإمام من الإتياع ما يعطونه للنبي، ويعصمونه عن الكبائر والصغائر، وعن الخطأ والنسيان والغفلة، ولا يعلو عليه النبي (ص) إلا بأنه يوحى اليه، وأنه النبي المبعوث رحمة للعالمين، وأن كل علم لهم مشتق من علمه النبوي الشريف.

والاثنا عشرية من الفرق الباقية من الشيعة، فالإيرانيون من الاثنا عشرية، وأكثر فرق الشيعة في العراق منهم، ومنهم بعض الذين في لبنان وسوريا من الشيعة، وإن عندهم فقهاً قيماً لا يفترق كثيراً عن فقه الأئمة الأربعة إلا فيما يتصل بالمواريث، فالافتراق فيها جوهري.

الاسماعيلية:

هذه هي الفرقة الثانية من فرق الإمامية، وهي تتفق مع الاثنا عشرية في الإمامة الى الإمام جعفر الصادق رضي الله عنه، وتختلف عنها من بعد جعفر. فإنها تقول إن الإمام بعد جعفر الصادق ابنه اسماعيل بنص من أبيه في زعمهم لأن الإمامة عندهم تكون للابن الأكبر، واسماعيل كان الابن

الأكبر مع ما كان له من الفضل، ولكنه مات قبل أبيه، فقالوا إن نص أبيه بإمامته يستمر، فتكون الإمامة في عقبه، وإنه إذا تعذر ان تكون له الإمامة لوفاته قبل أبيه، فإنه لا يتعذر بقاؤها في عقبه، فيستمر النص عاملاً بالنسبة للعقب، ثم انتقلت الامامة بعد جعفر الصادق رضي الله عنه، إلى محمد بن اسماعيل المكتوم، وهو أول الأئمة المكتومين، ثم من بعده ابنه جعفر المصدق، وبعد جعفر ابنه محمد الحبيب، وهو آخر المستورين، ثم من بعده عبد الله المهدي الذي استولى على بلاد المغرب، وملك بعده بنوه مصر، وأقاموا بها دولة الفاطميين.

ومن الإسماعيلية من قالوا إن اسماعيل بن جعفر لم يمت، لأنهم زعموا أن أباه «جعله الامام من بعده، ولا يمكن أن يقول المعصوم الذي لا يخطئ ما يتضح خطؤه، فدعوى أنه مات لا تتفق مع العهد إليه بالإمامة»، هذا زعم هؤلاء، ولكن الآخرين حكموا بموته، وجعلوا فائدة النص تظهر في إمامة ابنه.

وأولئك الأئمة المكتومون كتبوا لأن الأحوال اضطرتهم إلى الاختفاء، إذ أن مبدأ التقية الذي سوَّغه الشيعة جميعاً أوجب عليهم أن يختفوا بسبب الاضطهاد.

وهذه الفرقة نشأت بالعراق حيث كان الاضطهاد من العباسيين ومن قبلهم كان اضطهاد الأمويين، ففروا تحت تأثير ذلك الاضطهاد إلى فارس وهناك خالط مذهبهم بعض آراء من عقائد الفرس القديمة، ولما ذهب عصر الكتمان وظهر الأئمة في بلاد المغرب وبلاد مصر كانت لهم دولة؛ ولكن بعد أن اختلط بآرائهم في عهد الكتمان آراء أخرى، ولقد حمل هذا الاسم طوائف كثيرة، بعضهم لم يخرج عن دائرة الإسلام، وبعضهم خرجوا - بما انتحلوا من نحل - عن الإسلام.

وقد سمو جميعاً بالباطنيين أو الباطنية؛ ولهذه التسمية أسباب مختلفة كلها فيهم: منها أنهم قالوا إن للشريعة ظاهراً وباطناً، وأن الناس يعلمون

علم الظاهر، وعند الإمام علم الباطن، بل إن عنده باطن الباطن، وأولوا على هذا ألفاظ القرآن تأويلات غريبة، بل أول بعضهم بعض الألفاظ العربية تأويلات غريبة، وجعلوا هذه التأويلات هي الباطن، وما عند الإمام من أسرار هو باطن الباطن. وكانوا يقولون بالإمام المستور غير المكشوف. وكانوا لأخذهم بمبدأ التقية يسترون آراءهم ولا يكشفونها، ولا يعلنون إلا ما تسمح الأحوال بإعلانه. ولهذا كله كانت تسميتهم بالباطنية متلاقية مع هذه الآراء، وتلك المسالك.

وقد بنيت تعاليم المعتدلة من الإسماعيلية على عناصر ثلاثة:

أولها - الفيض الإلهي من المعرفة الذي يفيض الله به على الأئمة، فيجعلهم بمقتضى إمامتهم فوق الناس قدراً، وفوق الناس علماً، فهم قد اختصوا بعلم ليس عند غيرهم، وأن عندهم علماً قد أوتوه فوق مدارك الناس، ويشاركهم في هذا القول الامامية الاثنا عشرية.

ثانيها - أن للشيعة ظاهراً وباطناً كما بيّنا، وأن الباطن الحقيقي الذي هو لبّها ومعناها لا يعرفه إلا الامام الذي أفاض الله عليه بنور المعرفة، وأشرفت عليه، وأنه لهذا ليس الامام مسؤولاً أمام أحد من الناس، وليس لأحد من الناس أن يخطنه مهمات من أفعال، بل يجب عليهم أن يؤمنوا بأن كل ما يفعله خير لا شرفيه؛ لأن عنده من العلم ما لا يقبل لأحد بمعرفته، و لهذا قرروا أن الأئمة معصومون؛ لا بمعنى أنهم لا يرتكبون ما نسميه خطايا بالنسبة لنا؛ بل على معنى أن ما نسميه خطايا بالنسبة لنا قد يكون عندهم من العلم ما ينير لهم السبيل فيه، ويكون سائغاً لهم، وليس بسائغ لسائر الناس...

ثالثها - أن الإمام لا يلزم أن يكون ظاهراً معروفاً، بل يصح أن يكون خفياً مستوراً، كما ذكرنا من قبل، ومع ذلك تجب طاعته ويجب الايمان بأنه هو الذي يهدي الناس، وأنه إذا لم يظهر في جيل أو أجيال لا بد أنه ظاهر بعد ذلك، وأنه لن تقوم الساعة حتى يكون الحكم الكامل لهذا المهدي المحتفي

الذي يملأ الأرض عدلاً، كما ملئت ظلماً وجوراً.

وإنه بسبب هذا كانت السرية دائماً هي العش التي تفرخ فيه آراؤهم، حتى إنهم ليكتبون الرسائل ويثونها بين الناس من غير أن يعلنوا أسماؤهم. وفي هذه السرية سرت بين بعض طوائفهم آراء منحرفة كما أشرنا من قبل، حتى إنه ليجود في المنتمين إليهم طائفة تسمى الحاكمة وقد غالت هذه الطائفة في معنى الاشراق الروحي، حتى قالت إن الله حل في نفس الامام. وقد كان رأس هذه الطائفة الحاكم بأمر الله الذي ادعى أن الله حل فيه، ودعا الناس الى عبادته، ولذا نسبت الفئة اليه، وقيل عنها حاكمة كما ذكرنا.

* * *

وإننا نكتفي بذلك القدر من الاشارة الى طوائف الشيعة، ولا يهمننا في هذا البحث إلا ذكر الفقه عند «الاثنا عشرية»؛ لأنهم المعنيون بدراسة فقه الإمام الجليل جعفر الصادق رضي الله عنه، وحاملوه الى الأخلاف، و قواعد الفقه عندهم مشتقة في نظرهم من أقوال الامام جعفر، أو منتبهة اليها، ويجب أن نشير الى ترجمته بكلمة.

• الظاهر أنه خطأ مطبعي وصحيحه: الذي. المصحح.

الإمام جعفر الصادق (ع)

من سنة ٨٣ الى سنة ١٤٨ هـ .

شهادة من الإمام مالك:

قال إمام دار الهجرة مالك رضي الله عنه : «اختلفت الى جعفر بن محمد زماناً، فما كنت أراه إلا على إحدى ثلاث خصال : إما مصلياً، وإما صائماً، وإما يقرأ القرآن، وما رأيته قط يحدث عن رسول الله (ص) إلا على الطهارة، ولا يتكلم فيما لا يعنيه، وكان من العلماء الزهاد الذين يخشون الله»^١.

تلك كلمة مالك بن أنس الامام، وهو قائل غير متحيز، فلم يعرف بموالة الشيعة، ولا بالدعاية لهم أو لأئمتهم، بل كان أقرب الى النزعة الأموية، و كان أميل الى الأمويين و ولا تهم من غيرممالأة على باطل ولا مناصرة على ظلم، فكلمته في ذلك الامام الجليل كلمة العالم يقولها في عالم زاهد خاشع ضارع لله، لا يعتز بأحد سواه، فلا تحيز فيها ولا ميل، بل هي الحق الصادق الذي لا شبهة فيه .

١- المدارك - ص ٢١٠ مخطوط بدار الكتب المصرية.

ولقد كان الامام مالك من تلاميذ الامام جعفر كما تدل العبارة، فهو يقول «اختلفت الى جعفر بن محمد زماناً» أي أنه كان يحضر مجلسه في الحديث مدة وإن لم يكن ذلك على طريق الملازمة، ولا عجب في أن يتلقى مالك عن جعفر، فقد كان معه بالمدينة، وكان محدثاً، وكان خاشعاً تقياً، وكان يقظاً مدركاً، وكان قادراً على فهم ما يحمل وما يقول، فتحققت فيه بلا ريب شروط الرواية التي يريدها مالك رضي الله عنه، ثم كان فوق ذلك يكبر مالكا بنحو عشر سنين، فقد ولد مالك نحو سنة ٩٣، وولد الإمام جعفر نحو سنة ٨٣، فهو شيخه، وهذه شهادة التلميذ الإمام لشيخه الإمام.

إمام ابن إمام:

الامام جعفر الصادق هو ابن الامام محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب من فاطمة سيدة نساء العالمين، كما قال سيد المرسلين، وهي بنت محمد، وهي التي بقيت منها العترة النبوية، والسلالة المحمدية، ففي أولادها وذريتها الى يوم القيامة العبة النبوية، والسلالة الهاشمية، إن صحت النسبة واستقاموا على الجادة.

ولد الإمام جعفر سنة ٨٣، وقيل سنة ٨٠، وتوفي سنة ١٤٨ فسنة قريبة من سن الامام أبي حنيفة، وإن كان يعد من شيوخ أبي حنيفة، فقد روى عنه وعن أبيه محمد الباقر.

وجعفر الصادق إمام ابن إمام، حتى تنتهي السلسلة الى الامام علي بن أبي طالب الذي قال عنه النبي (ص) إنه أفضى أصحابه؛ وهو الذي كان يحل كل معضلة في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حتى لقد كان يقول عمر عند ما تكون معضلة: «مسألة ولا أبا حسن لها».

بيئة كريمة:

ولسنا بمن يقول إن العلم ينتقل بالوراثة، ولكننا نقول إن العرق دساس، وإن الرجل الذي ينبت في منبت العلم، ويتوارث ذكر العلم كابراً عن

كأبر، لا بد أن يكون فيه نزوع إليه، واتجاه نحوه؛ فإن وجد البيئة الصالحة والفراغ الذي يشغله بالعلم، ولا يشغل عنه بشاغل آخر، فإنه لا بد أن ينتج في العلم ويثمر؛ والامام جعفر الصادق، هو غصن كبير من أغصان تلك الدوحة الهاشمية التي انصرفت في العصر الاموي والعباسي الى العلم تزجي به الفراغ، وتعمل فيه بما يتفق مع شرف النسبة، والانتفاء الى محمد (ص).

جمعه بن علم المدينة و علم العراق:

وقد تهيأت لجعفر الصادق نشأة علمية، وبيئة علمية؛ فأبوه محمد الباقر ابن علي زين العابدين كان إماماً من أئمة العلم بالمدينة يؤخذ عنه في الفتيا ويرجع إليه؛ وقد التقى فيه شرف النسب؛ وشرف النفس؛ والعزة الهاشمية؛ مع العلم الذي انصرف إليه؛ ولم يجد عملاً له سواه¹. وقد قالوا إنه لقب بالباقر لأنه لما اشتهر بالعلم ونفاذ البصيرة فيه قيل كأنه بقر العلم أي شقه و وصل الى لبابه وأقصى غايته. وعمه الامام زيد بن علي أستاذ أبي حنيفة، و صاحب واصل بن عطاء، كان عالماً في الفقه وفي العقائد، وحسبك أن أبا حنيفة شيخ الفقهاء قد أخذ عنه. وابن عمه عبد الله بن حسن كان إماماً في الفقه والحديث، وقد أخذ عنه أبو حنيفة أيضاً. فالإمام جعفر نشأ في ذلك البيت العلمي، و كان مقامه مدينة رسول الله (ص) التي كانت مثابة الحديث، وفقه الصحابة والتابعين، ولذلك كان من أعلم الناس بأقوال العلماء، وقد علم فقه الأثر، وفقه الرأي معاً. ولقد قال أبو حنيفة في مقدار علمه «ما رأيت أفقه من جعفر بن محمد الصادق». وقد روي أن أبا جعفر المنصور قال يا أبا حنيفة إن الناس قد فتنوا بجعفر بن محمد، فهبئ من المسائل الشداد ما تسأله به؛ فهبأ له أربعين مسألة، وإن أبا حنيفة يقول في لقائه و عرض هذه المسائل: «أتيتته فدخلت عليه (أي على أبي جعفر المنصور) وجعفر بن محمد جالس عن يمينه فلما بصرت به دخلتني من الهيبة لجعفر بن

١- لقد توفي الإمام محمد الباقر سنة ١١٤.

محمد مالم يدخلني لأبي جعفر المنصور؛ فسلمت عليه، وأوماً فجلست، ثم التفت إليه، فقال يا أبا عبد الله هذا أبو حنيفة فقال: نعم، ثم التفت إليّ فقال يا أبا حنيفة ألقى على أبي عبد الله مسائلك، فجعلت ألقى عليه فيجيبني، فيقول أنتم تقولون كذا وأهل المدينة يقولون كذا، ونحن نقول كذا، فرما تابعنا، وربما تابعهم، وربما خالفنا، حتى أتيت على الأربعين مسألة، ما أدخل منها مسألة واحدة» ثم قال أبو حنيفة «أعلم الناس أعلمهم باختلاف الناس».

فإذا كان قد تلقى العلم بالمدينة، فهو لم ينقطع عن علم العراق، بل كان يعرفه كما حكى شيخ فقهاء العراق، وإمام القياسيين في الفقه الإسلامي.

علاقته بالسياسة في عصره:

ولقد كان أبو عبد الله -كأبيه محمد الباقر- من لم تشغل السياسة العملية حيزاً كبيراً من تفكيرهم فيما يظهر، بل انصرف إلى العلم كأبيه، ولم يشغل هو ولا أبوه نفسيهما بالسياسة العملية، كما فعل عمه زيد، و كما فعل أولاد عمه إبراهيم ومحمد ذو النفس الزكية أولاد عبد الله بن الحسن.

وكان في آرائه السياسية كأبيه معتدلاً غير مغال، وقد كان أبوه ينهى عن سب الشيخين أبي بكر وعمر، وعن سب ذي النورين عثمان رضي الله عنهم، ويروى أنه ذكر بحضرتة بعض أهل العراق هؤلاء الأئمة الثلاثة بسوء، فغضب وقال لهم مؤثباً: «أنتم من المهاجرين الأولين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم!!» قالوا: لا. قال: فأنتم من الذين تبوأوا الدار والإيمان!! قالوا: لا. قال: «ولستم من الذين جاءوا من بعدهم يقولون: ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان، قوموا عني، لا قرب الله داركم، تُقِرُّون بالإسلام، ولستم من أهله».

التزامه محراب العلم:

ولقد كانت الأحوال في العصر الذي عاش فيه الامام جعفر تجره إلى

السياسة جراً شديداً، ولكنه استعصم ولم يسر في تيارها العلمي، كما فعل عمه، وأبناء عمومته من أولاد الإمام عبد الله بن الحسن رضي الله عنهم أجمعين. ولقد بلغ أبو عبد الله أشده والدولة الأموية قد شاخت، وأذنت بزوال، وأخذت الشعوب الإسلامية تتمللمل من عبء حكامها، وتبرم بها، وحركات الشيعة تشتد وتقوى، وتخرج من السر إلى الإعلان، مما جرَّ الإمام زيदा وابنه من بعده إلى الخروج والاستشهاد في سبيل الحق الذي دعوا إليه، ثم أدرك أبو عبد الله الدولة العباسية وقد حملت المشعل باسم الشيعة ابتداءً، ثم استبدت بالفاطميين انتهاءً، وناصبوها العداوة، وناصبتهم، واشتدت الحرب بينهم، وانتهت الحال باستشهاد محمد ذي النفس الزكية وأخيه ابراهيم، وسجن أبيهما عبد الله حتى مات في سجنه، أدرك الامام جعفر ذلك، ولكنه أوى إلى ركن العلم، كما أوى إليه أبوه محمد، وجده زين العابدين بن الحسين. ولقد حاول الشيعة أن يحملوه على أن يقود حركتهم أو يشترك في قيادتها في عهد السفاح وأبي جعفر المنصور الخليفة العباسي، فلم يسر وراءهم، بل استمسك بالعلم لا يتركه إلى غيره، فلم يخرج مع الخارجين على دولة بني أمية، ولم يخرج على بني العباس، وتحامى أن يناوى المنصور بل كان كله للعلم، مع أن أعناق الشيعة اشرأبت إليه بتبغيه الخليفة الفعلي للمسلمين، ولكنه لم يغادر محراب العلم إلى ذلك المعترك المضطرب الهائج المائج. ولقد حاولوا أن يجروه إلى الخلافة بعد موت ابراهيم الإمام الذي كانت تدعو إليه الشيعة العلوية في آخر العصر الأموي، ولكنه آثر الاعتزال فعهدوا من بعد ابراهيم الامام إلى أبي عبد الله محمد السفاح، وتحولت الدعاية من العلوية إلى العباسية فما نقم، وما تحرك، بل استمر في منهاجه الذي رسمه لنفسه.

ولما استقر الأمر للعباسيين وخرج بنو عبد الله بن الحسن محمد ذوالنفس الزكية بالمدينة وأخوه ابراهيم بالعراق لم يخرج معهم، بل إنه ناهم عن الخروج قبل أن يخرجوا، وذلك لأنه كان لا يرجو من الذين كانوا يخرضونهم

على الخروج نصراً ومعاوضة كاملة، بل كان يرى في الخروج ضياعاً، و إهدار دم المسلمين من غير نتيجة مرضية، كما رأى من قبل من خروج زيد و أولاده. و الدليل على أنه ما كان يرى في الذين يناصرون أولئك الأئمة قوة مجدية؛ أن أبا جعفر المنصور قال له — و محمد و ابراهيم أبناء عبد الله بن الحسن يثون الدعوة ضد العباسية — : «ألا تعذرني من عبد الله بن الحسن و ولده يثون الدعوة و يريدون الفتنة». فقال جعفر رضي الله عنه: «قد عرفت الأمر بيني و بينهم، فإن أقتعتك مني آية من كتاب الله تعالى تلوتها عليك»، قال: هات. قال: «لئن أخرجوا لا يخرجون معهم، و لئن قوتلوا لا ينصرونهم، و لئن نصروهم لَيُوَلِّتُنَّ الأُدبار، ثم لا ينصرون».

و إن دلت هذه الكلمات على شيء فإنها تدل على أنه مع بعده عن السياسة و عوجائها و لأوائها كان بعيد النظر قوي الفراسة مدركاً لما حوله، فاهماً لنفوس الناس، و كأنه في هذا كان عبد الله بن عباس رضي الله عنها عندما نهى الإمام الحسين بن علي كرم الله وجهيها عن الذهاب إلى العراق، لكيلا يخذلوه في ساعة العسرة.

علاقته بالمنصور:

ولكن إذا كان قد جافى السياسة و باعد بينه و بينها فهل سلم من أعين أبي جعفر المنصور المترصدة المترقبة؟ فإنه كان شديد الرقابة عليه في المدينة، يظهر له المودة و التكریم إن لاقاه، و يبث عليه العيون من ورائه تتعرف أمره و تتقصاه، فإنه المُلْكُ يحرص عليه طالبه — و من قبض عليه — حرص الأم على مولودها من العوادي، و تتوهم أنها في مذابحة دائماً، فهي ترقب كل شيء، و تخشى على ولدها من كل شيء.

ولقد كان المنصور يدعوه اليه كلما ذهب إلى الحج، و كان أحياناً يدعوه ليستسمع اليه مُجَلِّلاً مُحْتَرِماً، و أحياناً مبدياً شكوكه و ظنونه متهماً، و في كلتا الحالتين يخرج من عنده، و قد زال الريب من قلبه، و اطمأن إلى أنه لا يعمل

للفتنة ولا يستغفها، ثم لا يلبث إلا قليلاً حتى يساوره الريب وتجري بقلبه
الظنون، ويتقوّل الذين يحيطون به عليه الأقاويل؛ فيذهب الاطمئنان. وقد
كان ذلك الريب يشتد في أيام الفتن أو بعدها.

ولقد دعاه مرة الى بغداد عندما بلغه أنه يجبي الزكاة من شيعته، وأنه
كان يمد بها محمداً و ابراهيم أولاد عبدالله عندما خرجا، فلما جاء قال المنصور:
«يا جعفر بن محمد، ما هذه الأموال التي يجيبها اليك المعلى بن خنيس؟»
فقال أبو عبد الله: معاذ الله من ذلك يا أمير المؤمنين. قال له: «ألا تحلف على
براءتك من ذلك بالطلاق والعتاق؟» قال: نعم أحلف بالله إنه
ما كان من ذلك شيء؛ قال أبو جعفر: لا؛ بل تحلف بالطلاق والعتاق^٢.
قال أبو عبد الله: أما ترضى بيمينى بالله الذي لا إله إلا هو؟ قال أبو جعفر:
لا تتفقه عليّ؛ فقال أبو عبد الله: «وأين يذهب الفقه مني يا أمير
المؤمنين؟»^٣. ولقد اختار بعد ذلك المنصور أن يعرض على جعفر من وشى
به؛ فأصرّ الواشي على قوله، ولم يحلف بالصيغة التي وضعها له الإمام جعفر
فتين كذبه، واطمأن المنصور، وقال: «يا أبا عبد الله سر من غدك الى حرم
جدك إن اخترت ذلك، وإن اخترت المقام عندنا لم نأك في إكرامك وبرك،
فوالله لا قبلتُ قول أحد بعدها أبداً».

رأيه في الحكام والتزامه مبدأ التقيّة:

وكان يصحّ لنا أن نستنبط من هذا القصص أن أبا عبدالله الصادق قد
جانب السياسة ولم يعن بها، ولم يهتم لها، ولكن الشيعة الإمامية يتفقون على

١- هو مولى للإمام جعفر كان يلازمه، ولقد قتله داود بن علي والي المدينة من قبل
المنصور، ونال جعفر بالأذى، ولعل داود هذا هو الذي أشاع قالة السوء عن الإمام إيذاء له و
يمكن أبا جعفر من قتله، كما قتل هو مولاه.

٢- الحلف بالطلاق والعتاق بدعة ابتدعتها الحجاج لأخذ البيعة الموثقة للأمويين، و
أهل البيت لا يقع الطلاق عندهم بالحلف والحنث فيه.

٣- راجع في هذا كتاب «الصادق» للاستاذ محمد حسين المظفر.

أنه إمام، كما يتفقون على أن فقهه معتبر عندهم جميعاً، فكيف يمكن أن يكون إماماً مهدياً في نظرهم، ويكون في الوقت نفسه منصرفاً عن السياسة الفعلية الإيجابية؟ لقد أجابوا عن ذلك بجوابين:

أحدهما: أنه التزم مع بني أمية وبني العباس سياسة سلبية لا يعاونهم ولا يناوئهم، وإن كان يرى أن حكمهم باطل، وأنهم انتزعوا الأمر من أهله، وأن ذرية النبي (ص) هم الأئمة المهديون، والقادة المرشدون والحكام الأمناء الذين عهدت اليهم الإمامة، وحلوا من صاحب الرسالة.

والجواب الثاني: أنهم يأخذون بمبدأ التقية بمعنى أنهم إذا رأوا ظالماً سينزل بهم العذاب الشديد، ولا حول لهم ولا قوة يستدفعون بها هذا العذاب اتخذوا التقية والاستتار ذريعة لمنع الأذى، يتقون بها ظلم المضطهدين. وينسبون للصادق رضي الله عنه أنه قال: «التقية ديني ودين آبائي، ولادين لمن لا تقية له، وإن المذيع لأمرنا كالجاحد به». ويأخذون بمبدأ التقية في الإسلام من قوله تعالى: «لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء إلا أن تتقوا منهم تقاة ويحذرکم الله نفسه». فقد سَوَّغ بهذا سبحانه أن يتظاهر المؤمنون بموالاتة الكافرين عندما يكون للكافرين قوة تتقى؛ فكذلك يجوز أن يتظاهر المؤمن بالولاء لغير صاحب الحق من الولاة والأمراء. ولقد قالوا إن علي بن أبي طالب التزمها بخضوعه لحكم أبي بكر وعمر وعثمان، وأن الحسن اتخذها ذريعة في حكم معاوية، وأن علياً زين العابدين بن الحسين اتخذها، واتخذها من بعده محمد الباقر أبو جعفر الصادق، فلا عجب إذا اتخذها هو أيضاً، وبهذا يفسر نداؤه لأبي جعفر المنصور بيا أمير المؤمنين.

ولمبدأ التقية هذا لم يشترط الإمامية أن يدعو الإمام لنفسه، بل يجوز أن يكون إماماً ولا يدعو إلى نفسه، ويجوز أن يكون إماماً مستوراً، وهذه قضية الخلاف بين الزيدية والإمامية، فالزيدية يشترطون أن يدعو الإمام إلى نفسه، كما فعل علي كرم الله وجهه والحسين من بعده، وكما فعل زيد بن علي. أما

الإمامية فلا يشترطون ذلك الشرط، وسوغوا ألا يدعوا الإمام إلى نفسه، بل سوغوا أن يكون مستوراً كما ذكرنا.

كثرة أتباعه والتزامهم السرية:

على هذا النحو من التفكير نستطيع أن نتصور الإمام جعفر الصادق رضي الله عنه؛ كان معتزلاً للسياسة في الظاهر، ومعنياً بها في الحقيقة والواقع، كما يصوره لنا الشيعة قديمهم وحديثهم. فقد قالوا إنه كان يلتقي به زعماء الشيعة و يدبرون أمرهم معه، وينهاهم عن أن يذيعوا سر هذه الاجتماعات، وينذر بعقاب الله تعالى كل من يفشي سره، و يذيع أمره، ولقد رواه عنه أنه قال لجماعة من أصحابه بعد أن خاض معهم في أمور السياسة: «لا تذيعوا أمرنا و لا تحدثوا به إلا أهله، فإن المذيع علينا سرنا أشد مؤونة من عدونا، انصرفوا رحمكم الله، و لا تذيعوا سرنا^١».

و ليس لنا أن نردّ هذه الأخبار، بل علينا أن نقبلها، لأنه ليس بين أيدينا ما ينفي. وإن هذه الأخبار تتفق مع الحوادث في الجملة، فإنه ليس لنا أن نتصور مثل أبي عبد الله يرى الدماء تسري في بني عمه القريب زيد، و أولاد عمه بني الحسن، و يصمت صمت الموقى، و لا يتكلم حتى بين شيعته و أنصاره، فلا بد أن يكون لتلك الحوادث دوي في نفسه، و أن يجري لسانه بها بين شيعته و أتباعه. و إنه لا مانع من أن يفكر و يقدر و يدبر، و إن لم يكن ثمة مظهر عملي لتفكيره و تدبيره في حياته، فقد يكون له صدئ بعد وفاته.

محاولة النيل منه بالأكاذيب و الافتراءات:

ولكثرة الأتباع و للسرية التي كان يلتقي فيها مع أصحابه و شيعة بيته، قد أشيعت حوله الإشاعات، و وجد من مدّعي الانتاء إليه من ينتحل النحل الباطلة و ينسبها إليه، و يجهر بها بين الناس باسمه، حتى كان مضطراً أن يبعد منتحلها عن حظيرته لكي ينفي نسبة تلك الأقوال الباطلة إليه.

١- راجع كتاب الصادق ج ١ ص ٩٤.

ومن ذلك أنه كان في عصره رجل اسمه أبو الخطاب^١ قد تبعه حتى صار من أخص دعائه وأقرهم إليه. ولكنه لم يلبث أن ادّعى أن جعفر الصادق قد حل فيه روح الإله. وأن شهادة الشخص تجوز على أنه عاين ورأى وإن لم يعاين، ما دام قد ذكر له أحد من أهل فرقته أنه عاين. ويقول فيه القاضي أبو حنيفة النعمان التيمي المغربي في كتابه دعائم الإسلام: «كان أبو الخطاب في عصر جعفر بن محمد من أجلّ دعائه، ولكنه كفر، وادّعى النبوة وزعم أن جعفر بن محمد إله، تعالى الله عن قوله، واستحل المحارم كلها ورخص فيها، وكان أصحابه كلما ثقل عليهم أداء فريضة أتوه، وقالوا يا أبا الخطاب خفّف علينا، فيأمرهم بتركها، حتى تركوا جميع الفرائض واستحلوا جميع المحارم، وارتكبوا المحظورات، وأباح لهم أن يشهد بعضهم لبعض بالزور، وقال: من عرف الإمام فقد حلّ له كل شيء كان حراماً عليه. فبلغ أمره جعفر بن محمد فلم يقدر عليه بأكثر من أن لعنه وتبرأ منه وجمع أصحابه فعرفهم ذلك، وكتب إلى البلدان بالبراءة منه، وباللعنة عليه»^٢.

ولقد روي أن أبا عبد الله جعفر رضي الله عنه أرسل إليه كتاباً جاء فيه: «بلغني أنك تزعم أن الزنى رجل، وأن الخمر رجل، وأن الصلاة رجل، والصيام رجل والفواحش رجل وليس كما تقول»^٣.

المنحرفون استغلوا السرية:

وهكذا نرى أن هذه السرية جعلت بعض المنحرفين الذين حضروا مجالسه، واعتبروا أنفسهم من دعائه ينتحلون النحل الباطلة وينسبونها إليه، و

١- أبو الخطاب هورأس طائفة الخطابية من الشيعة. قال الفقهاء انه لا تقبل شهادتهم لأنهم يجيزون ان يشهد الشخص على شهادة واحد من طائفته على أنه عاين ورأى مع انه لم يعاين ولم ير.

٢- عن كتاب دعائم الإسلام بتصريف قليل - ص ٦٢.

٣- أخبار الرجال ص ١٨٨.

هو براء، ولا يعلم ما ينسبون إليه إلا بعد أن يذيع ويشيع، فيضطر لأن يكذبه. ولذلك نقول إن ذلك الإمام كان فريسة لأولئك المنحرفين يشيعون عنه ما شاءت لهم أهواؤهم، ولا يكتفون بأن يقولوا عنه في حياته ما يقولون بل إن أولئك الذين سولت لهم انفسهم الكذب في حياته، قد كانت جرأتهم أشد بعد وفاته، فأولئك الخطائية زعموا أنه ترك مجلداً فيه كل ما يحتاجون إليه من علم الغيب، وقد قال في ذلك المقرئ في الخطط: «زعمت الخطائية بأجمعها أن جعفر بن محمد الصادق أودعهم جلدأ يقال له حفر فيه كل ما يحتاجون إليه من علم الغيب وتفسير القرآن^١».

واجب الدارس المخلص:

لذلك نجد الأقوال المنسوبة لذلك الإمام الجليل فيها كثير لم تصح نسبتها إليه، وإذا كان قد كذب عليه في حياته، فإن الكذب عليه بعد وفاته يكون أكثر شيوعاً وذيولاً، وإذا أمكنه وهو حي أن يرد فرية المفتريين، فإنه بعد موته لا ينطق فيرد ما يفترى عليه من بعده، إلا أن يتولى ذلك صحابته المخلصون.

وعلى ذلك يكون على الدارس لحياة ذلك الإمام الجليل وأقواله أن يميز الخبيث من الطيب، والمقبول من المرذول؛ ويزن الأقوال بما اشتهر عنه في حياته، وما كان له من منزلة علمية اعترف بها أمثال الإمامين أبي حنيفة و مالك رضي الله عنهما.

فقه جليل جدير بالدراسة:

ولقد اُتِرَ عن ذلك الإمام العظيم فقه يردده الإمامية. ولا بد أنه في حياته كان له فقه جليل جعل أبا حنيفة ينطق بالثناء عليه ويحكم بأنه كان أعلم الناس بأقوال الناس. وإن هذا الفقه جدير بالدراسة والعناية والبحث، و تعرف الأصول التي انبنى عليها، والمناهج التي رسمها ذلك الإمام نفسه وقيد

١- الخطط المقرئية ج ٢ ص ٣٥٢.

نفسه بطرق الاستنباط ثم ما وضعه من مسائل، وما استنبطه من بعده
المجتهدون في مذهبه، وما بنوه على الأصول التي تركها هو، ومقدار قرب هذا
المذهب العظيم من فقه المذاهب الأربعة. وإنه لقريب منها في الجملة غير
بعيد.

وإن ذلك يحتاج إلى دراسة خاصة، ونرجو أن يمدنا الله بعونه لتحقيق ذلك
إن شاء الله تعالى، إنه نعم المعين.

وإن من الحاجة الملحة أن نعرف فقه الشيعة في الميراث والوصايا و
الأحوال الشخصية والوقف؛ فإن هذا الفقه معمول به في إيران وفي طوائف
الشيعة في الهند والعراق ولبنان وبعض البلاد العربية الأخرى، وباكستان
وغيرها، ولا يسوغ للأمم الإسلامية أن تجهل المعمول به من الشريعة في إقليم
من أقاليمها.

ونبتدئ بعون الله في دراسة الميراث؛ فإن الميراث عندهم له منطق ونظام
يختلفان عن منطق الميراث ونظامه عند الأئمة الأربعة، فلنعرفه ولنتعرف
وجهته، وإن الميراث عند الإيرانيين المقيمين في مصر يسير على مقتضى أحكام
ذلك المذهب ويطبق عليهم، ولنبتدئ ببيانه في إيجاز ونرجو ألا يكون مغلاً.

الميراث عند الإمامية

يختلف نظام التوريث عند الإمامية عن مذاهب عامة المسلمين اختلافاً جوهرياً في بعض النواحي، واختلافاً جزئياً في نواح أخرى، ويتفق كل الاتفاق مع المجمع عليه في المذاهب الأربعة أحياناً، ويختلف مع بعضها متفقاً مع البعض الآخر في مواضع الخلاف أحياناً. ولكي يكون الشكل كاملاً يجب دراسة المتفق عليه والمختلف فيه، ولكن الجوهر في موضوع هذه الدراسة هو ما اختلفوا فيه اختلافاً جوهرياً؛ لأنه الخاصة التي تميز بها الفقه الإمامي في الميراث عن غيره، ولهذا نجد من الواجب أن نفصل القول بعض التفصيل في ذلك الجزء المختلف اختلافاً كلياً عن فقه الأئمة الأربعة، ونجمل الإجمال كله من غير إخلال بنسق الكلام فيما يكون فيه الاختلاف غير جوهرية. لأنه في أكثر الأحوال يكون اختلافهم مع بعض فقهاء الجمهور يصادف الاتفاق مع أقوال الآخرين، ولأنه ليس الخاصة التي يمتاز بها الفقه الإمامي في الميراث، ونبتدئ القول بترتيب المستحقين للتركة عندهم فنذكر ما اتفقوا فيه مع الجمهور، ونبين ما اختلفوا فيه.

ترتيب المستحقين للتركة

١- التجهيز

يبدأ من التركة بالتجهيز والتكفين، ويظهر أن الشيعة الإمامية يعتبرون ذلك الحق مقدماً على الديون غير المتعلقة بأعيان التركة قبل الوفاة؛ لأن التجهيز والتكفين من حاجات الشخص، وحاجات الشخص الضرورية مقدمة على سداد الديون ولو كانت مستغرقة لكل ماله، وهذا حقه في الحياة، فهو أيضاً حقه في الوفاة.

ولكن إذا كانت الديون متعلقة بالتركة قبل الوفاة كالأعيان المرهونة قبل الوفاة، فيظهر في هذه الحال أن حق الدائنين حق عيني يسبق كل الحقوق، ولكن قانون الميراث الإيراني يجعل الحقين في مرتبة واحدة و هذا نص المادة، فقد جاء في المادة ٨٦٩ ما نصه:

«الالتزامات المفروضة على التركة والتي يجب إيفاؤها قبل القسمة هي:

- ١- ثمن كفن المتوفى والحقوق المتوقفة على الأشياء المتروكة كحق المرتهن على الشيء المرهون.
- ٢- ديون المتوفى والالتزامات الأخرى التي تكون عليه.
- ٣- الوصايا التي يكون قد أوصى بها، ولا تتعدى الثلث بدون موافقة الورثة، والتي تتعدى ذلك الثلث بموافقة الورثة، فإن هذا النص يفيد أن ثمن كفن المتوفى مساوٍ للحقوق المتعلقة بالتركة، لأنهما وضعاً في مرتبة واحدة، وهو في ظاهر القول يسدد أولاً^١.

١- اتفق جمهور الفقهاء على أن التجهيز والتكفين يقدم على الديون التي لم تتعلق بالتركة قبل الوفاة، وموضع الاختلاف بين الجمهور هو في تقديم التجهيز والتكفين على الديون التي

٢- الديون

و الديون كلها مقدمة على الوصايا و المواريث في الأداء عند الإمامية، و ذلك متفق عليه، و هو موضع إجماع فقهاء المسلمين، لم يخالف في ذلك أحد، فالديون تسدد كلها قبل تنفيذ الوصايا، و يبدأ منها بسداد الديون التي تعلقت بالتركة قبل الوفاة، فإنها حقوق عينية تتبع العين أتى ذهبت، فلا يستوفى دين غيرها من هذه الأعيان التي تعلقت بها تلك الحقوق، حتى توفي، فإن بقي شيء بعد الوفاة سددت منه الديون الأخرى.

تعلقت بالتركة قبل الوفاة، و مذهب الجمهور انها تقدم على التجهيز و التكفين، فهذا هو رأي أكثر الفقهاء، و يكون التجهيز و التكفين من الزائد على الديون، فإن لم تكن الاعيان تزيد قيمتها على الديون فان تجهيز الميت و تكفينه يكون على من كانت تجب عليه نفقته لو كان حياً و كان عاجزاً عن الكسب، و حجة ذلك الرأي أن الديون التي تتعلق بالأموال لا يستطيع المدين أن يتصرف فيها لحاجته الخاصة، فأولى ألا يستطيع بعد وفاته؛ لأن الموت يضعف الذمة و لا يقويها، و هو يقوي تعلق الديون بالأموال و لا يضعفه. و قال الحنابلة و رواية ضعيفة عند الحنفية إن التجهيز و التكفين يقدم على الديون كلها، و منها الديون التي تعلقت بالتركة قبل الوفاة، و حجة ذلك الرأي أن حاجات الشخص مقدمة على سائر الديون، ألا ترى أنه عند الافلاس و تعلق الديون بالأموال تبقى للشخص ملابسه و سكنه، و ليس التجهيز و التكفين إلا من باب الكسوة و السكن، و المذهب الحنفي يقصر التجهيز و التكفين المقدم على سداد الديون كلها على تجهيز الميت و تكفينه.

و قد كان المعمول به في مصر مذهب أبي حنيفة، إلى أن جاء القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ فقرر أن التجهيز و التكفين مقدم على كل الديون بلا استثناء، و لم يقدم فقط تجهيزه و تكفينه بل قدم أيضاً على تسديد كل الديون تجهيز و تكفين من كان عليه تجهيزه لومات هو قبل أن يجيزه و يكفنه، و من هؤلاء الزوجة إذا ماتت قبله و مات قبل أن يجيزها، و هذا هو رأي الشيخين من أئمة المذهب الحنفي، فهما اللذان يقرران أن تجهيز الزوجة على زوجها، و خالف في ذلك محمد رضي الله عنه.

علاقة الورثة بالتركة:

ولكن ما حقوق الورثة بجوار حقوق الدائنين إذا كانت التركة مستغرقة بالديون أو غير مستغرقة، أو كما تعبر كتب الإمامية: إذا كانت الديون مستوعبة للتركة أو غير مستوعبة؟. تتعرض لبيان ذلك كتب الإمامية فقد جاء في كتاب القواعد ما نصه: «من مات وعليه دين مستوعب فالأقرب عندي أن التركة للورثة لكن يمنعون منها كالرهن حتى يقضى الدين منها أو من غيرها، وقيل تبقى على حكم مال الميت، و لا تنتقل الى الوارث. وتظهر الفائدة في النماء. ولولم يكن الدين مستوعباً انتقل الى الورثة ما فضل عن الدين، وكان ما قبله على حكم مال الميت، وتكون التركة بأجمعها كالرهن^١». هذه عبارة متن القواعد، وهي مع إيجازها قد أشارت إلى تفصيلات؛ فقد ذكرت الخلاف في شأن التركة المستغرقة بالدين، وثمره هذا الخلاف، وحكم التركة المدينة بدين غير مستغرق.

ولنفصل ببعض التفصيل القول في ذلك مستمدين البيان من الشروح.

التركة المستغرقة بالدين:

إذا كانت التركة مستغرقة بالدين فإن بعض الإمامية قال إن التركة تكون ملكاً للورثة، ولكن يتعلق بها حق الدائنين تعلق حق الدائن المرتهن بالعين المرهونة، واحتج لهذا الرأي بوجوه:

أولها— أنها لا يمكن أن تكون باقية على ملك الميت لفناء ذمته معه، وعدم صلاحيته للتملك؛ إذ أساس الامتلاك القدرة على الانتفاع؛ ولا تنتقل إلى الغرماء، لأن حقهم في الدين لافي العين، ولم يتعلق بالعين إلا للاستيثاق من الإيفاء. ولذلك كان للوارث أن يقضي ديونهم، وليس لهم

١— القواعد ص ٩١ ج ٨.

أن يمتنعوا عن الأخذ بدعوى أن حقهم متعلق بالعين. ولا يمكن أن تكون التركة قد آلت الى الله، وإلا كان مصرفها المساكين. كما لا يمكن أن تكون لغير مالك، وإلا كانت سائبة، ولا سائبة في الإسلام بعد أن تثبت الملكية عليها. وإذا لم يكن فرض واحد من الأمور السابقة فإنه يتعين الفرض الآخر، وهو أن تكون ملكاً للورثة، وهو فرض لا يرد عليه شيء مما سبق، وفوق ذلك هو موجب الخلافة، ولا يتعارض مع حقوق الدائنين، لأن حقهم في وفاء الدين وبقاء حقهم في تتبع العين للاستيثاق من الوفاء كاف، وهو لا يمنع ملكية الورثة، كما لا يمنع الرهن ملكية الراهن للعين المرهونة.

ثانيها— أنه ثبت أنه لو مات أحد الورثة قبل الوفاء بالدين ثم حصل الوفاء أو الإبراء، فإن ورثة ذلك المتوفى يدخلون في التركة بنصيب مورثهم الذي مات قبل الإبراء فلو لم يكن مورثهم مالكا للجزء الذي يخصه في التركة، ما آل إليهم شيء، إذ أن الوارث إنما يأخذ ما كان المورث يملكه^١.

ثالثها— أن الموت هو سبب التوريث، إذا لم يوجد مانع، وفي التركة المدينة قد وجد السبب ولم يوجد المانع فيتحقق التوريث، وتحقق الملكية به، ولا يقال إن الدين مانع من موانع ثبوت الملكية، لأن الديون حقوق تتعلق بالأعيان، ولا تؤثر في ملكيتها لمن تؤول إليه.

أدلة من قالوا بملكية الورثة للتركة:

قال بعض الإمامية كما نوهنا إن التركة إذا كانت مستغرقة بالدين فإن الملكية لا تؤول إليه، بل تكون على حكم ملك الميت؛ إذ أن ذمته تبقى الى أن

١— قد يرد على هذا بأن الوارث وإن كان لا يملك شيئاً من التركة المستغرقة بالدين على الرأي الآخر فله حق فيها وهو حق الملكية بالخلافة عند البراءة من الدين أو وفاته، وهذا حق قابل للورثة، فإذا مات أحد الورثة قبل الوفاء انتقل ذلك الحق إلى ورثته.

تسدّد ديونه، وتنفّذ وصاياها، واحتج هذا الرأي بوجه:

أولها: بأن الله سبحانه وتعالى قال في الميراث: «من بعد وصية يوصى بها أو دين» ولقد تكررت هذه الجملة الشريفة في سياق واحد أربع مرات، وما كان ذلك التكرار إلا لتأكيد هذا المعنى، فدلّ هذا على أن الوراثة لا تكون إلا بعد سداد الدين، فشرط الملكية بالوراثة سداد الدين أولاً، ولا يسلم شيء من التركة إذا كانت مستغرقة بالدين؛ لأنه لا يمكن أن يتوافر للوراثة شيء مطلقاً بعد الدين إذا كانت كذلك.

وإذا لم يكن للوارث ملكية في التركة التي استوعبها الدين، فإنه لا سبيل لأن تكون سائبة، ولا لأن تكون لله تعالى، فلم يبق إلا أن تكون على حكم ملك الميت، وتفرض له ذمة حقيقية، حتى يسدّد الدين.

ثانيها: أنه من المتفق عليه أنه لا ملكية للورثة في الجزء الموصى به إذا كانت الوصية لا تزيد على الثلث، وقد اقترنت في الآية الكريمة بالدين، فكذلك لا تكون ملكية للورثة في الجزء الذي يقابل الدين.

ثالثها: ما يروى عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال في دية المقتول إنها يرثها الورثة على كتاب الله وسهامهم فيه إذا لم يكن على المقتول دين، والمعنى في ذلك أنه إذا كان المقتول مديناً بدين مستغرق فإنه لا وراثة وبالتالي فلا ملك.

رابعها: أنهم أجمعوا على أن ديون المتوفى تقضى أولاً وتنفّذ وصاياها و تجهز، ولا سبيل لذلك إلا أن يكون له ملك في التركة بهذه الحقوق، أو حكم ملك، فيثبت هذا له الملك أيضاً في الجزء الذي يقابل الدين^١.

رأي ثالث:

وبعد، فذاتك رأيان في المذهب الشيعي، قد ذكرهما صاحب

١- هذه الأدلة لخصت ببيان وتوضيح من كتاب مفتاح الكرامة ج ٨ ص ٨٩ و ٩٠ و

القواعد، ولكن جاء في بعض كتب الشيعة الإمامية أن هناك رأياً ثالثاً، و هو أن تكون التركة موقوفة حتى يسدد الدين، فقد جاء في السرائر في باب الوصايا: «لاخلاف بيننا أن التركة لا تدخل في مال الغرماء وملك الورثة، و الميت قد انقطع ملكه و زال فبقي أن تكون موقوفة على قضاء الدين، فالشيء الموصى به بعد موت الموصي و قبل قبول الموصى له يبقى موقوفاً على القبول لا يدخل في ملك واحد مثل التركة سواء».

خلاصة ذلك:

و على ذلك نخرج أن الدين المستغرق للتركة لا يمنع الملكية للوارث على رأي و عليه الأكثر، و يمنعها على رأي آخر، و إذا منعها فقليل إن الملكية تكون على حكم الميت، و قيل تكون موقوفة، بل قيل إن الميت يملك حقيقة، لا أن الملكية تكون حكيمية.

ولكن يرد على اعتبار الملك موقوفاً أنه يكون سائبة لأمالك له، فيقرر أصحاب هذا الرأي أن وقف الملك سائغ تقتضيه حتماً بعض الأحكام التي اتفق عليها الإمامية، و من ذلك ما قرره من أن الشخص إذا مات، و لا قريب له إلا عبد، فإنهم قالوا مجتمعين إنه يشتري من التركة ثم يعتق، و بعد ذلك تكون الملكية له، لأنه قبل عتقه ليس أهلاً لأن يمتلك شيئاً، ففي الفترة بين شرائه و عتقه تكون التركة موقوفة لأمالك لها، و لا يمكن أن يكون المالك هو الميت، أو تكون على حكم ملكه، لأنه لا حاجة له فيها، فلا يسدد منها دين عليه، و لا وصية أوصى بها، ولكن وقفها لمنفعة الوارث نفسه حتى يكون أهلاً للملكية.

القول الراجح:

هذه أقوال الاثنا عشرية في ملكية الورثة للتركة المدينة بدين مستوعب للتركة، و ينتهي الخلاف فيها الى أن هناك قولين مشهورين: أحدهما أن الورثة يكونون مالكين، و الآخر أن الورثة لا يكونون مالكين، ولكن تكون على

حكم الميت أو موقوفة^١ لأمالك لها في هذه الفترة.

والقول الأول هو الراجح كما نوهنا، ولكن تتعلق الديون بالتركة على هذا الرأي، فيكون الدين متعلقاً بأعيان التركة؛ ومن أي نوع هذا التعلق؟ أهو من قبيل تعلق المرتهن بالعين المرهونة؟ أم هو من قبيل تعلق حق تعلق الأرش برقبة العبد الجاني؟ وذلك أن العبد إذا جنى جنائية عقوبتها مال تعلق ذلك المال برقبته، فبيع العبد في سداد المال.

لقد قال صاحب القواعد: «إن تعلق حقوق الدائنين بأعيان التركة من قبيل تعلق الدائن المرتهن بالعين المرهونة» وذلك لأن هذه الديون تعلقت بذمة الميت في حياته، وآلت في تعلقها إلى الأموال، فهي ديون متصلة بالأموال عن طريق ذمة المتوفى، ولم تتصل بالأموال مباشرة، فكانت جديرة بأن يكون تعلقها كتعلق الدين بالعين المرهونة.

ولكن صاحب «مفتاح الكرامة» يرى أنه يحتمل أن يكون التعلق كتعلق أرش الجنائية (أي العقوبة المالية) برقبة العبد الجاني، وذلك لأن ثبوت ذلك التعلق ليس باختيار المالك للعين وهو الوارث بمقتضى الوراثة، وأنه يسقط ذلك الحق بتلف العبد ما دام التلف من غير عمل أحد، وكذلك يسقط الدين إذا تلفت التركة من غير أن يتسبب في إتلافها أحد، ولأن حق الدائنين يثبت في التركة بأقل الأمرين: الدين أو قيمة التركة، وليس كذلك حق الدائنين في العين المرهونة، بل إن الدين لا يسقط جزء منه إذا كانت قيمة الرهن أقل من قيمته^٢.

وسياق هذه الأدلة يدل على أن صاحب مفتاح الكرامة يختار أن يكون التعليق من قبيل تعلق أرش الجنائية برقبة العبد، لآمن قبيل الرهن، وإن ذلك

١- يلاحظ أن الوقف لا يقتضي أنه لأمالك له، بل إن الوقف سيكشف الأمر فيه. فإن آلت إلى الوارث تقرر أنها كانت ملكاً له من وقت الوفاة، وإن بيعت في سبيل الدين تبين أنها في معناها لآفي أعيانها كانت للدائنين، ومعنى التركة هو قيمتها.

٢- مفتاح الكرامة ج ٨ ص ٩١.

كله فرض فقهي ليس له أثر في العمل.

آثار هذا الخلاف:

هذا تقرير الخلاف في شأن ملكية التركة التي يستوعبها الدين، وهو خلاف جوهرى يترتب عليه أثر عملي، ولقد ذكر صاحب القواعد أن ذلك الأثر يظهر في النماء، فالذين يقررون أن الملكية تؤول إلى الورثة مع تعلق حق الدائنين بها قالوا إن نماء التركة يكون للورثة، لأن النماء ثمرة الملكية، و الملكية لهم فالثمرة تكون لهم، ولأن الخراج بالضمان فاداموا مالكين فهي في ضمانهم فالملكية لهم ولا يتعلق به الدين. والذين يرون أن التركة تكون على حكم ملك الميت قالوا إن النماء يكون على ملك الميت، ويلحق بالتركة من حيث سداد الديون أيضاً فتعلق به كما تعلقت بالتركة.

ويظهر أنه من ثمرة الخلاف أيضاً الملك المتجدد بعد الوفاة، فالذين قالوا إن التركة للورثة يقررون أن الملك المتجدد بعد الوفاة يكون لهم ولا يتعلق به الدين. والملك المتجدد بعد الوفاة هو ما باشر الميت سببه في حياته، ثم توفي قبل أن يتحقق السبب، كأن يحفر حفرة لصيد، فلا يقع الصيد في الحفرة إلا بعد الوفاة، فإن هذا يكون ملكاً للورثة على نظر الذين قالوا إن الملكية للورثة في التركة المستوعبة بالدين، وعلى رأي الذين قالوا إن التركة لا تؤول إليهم إلا بعد سداد الدين يكون هذا الملك كالتركة تماماً، وعلى هذا يخرج قول الذين قالوا إن الديون تسدد منه كما تسدد التركة. فقد جاء في كتاب مفتاح الكرامة: «قيل قد يتجدد له أي للميت الملك بعد الموت فضلاً عن استصحاب ما ثبت له من قبل كملكه لديته، ولما يقع في شبكته؛ اختاره الشهيد الثاني في الروضة» - (ص ٩٠)

التركة المدينة بدين غير مستغرق:

أ. دين العباد:

هذا كله إذا كان الدين قد استوعب التركة، أما إذا كان الدين غير مستوعب فإن الذين قالوا إن التركة تنتقل ملكيتها إلى الورثة في حال الدين المستوعب يقولون إنها تنتقل أيضاً في الدين غير المستوعب بالأولى. أما الذين قالوا إن التركة تستمر على حكم ملك المورث في الدين المستوعب فقد قالوا إن ما يساوي الدين يكون على حكم ملك الميت، وما يزيد على الدين تنفذ من ثلثه الوصايا، وما بقي يكون على ملك الورثة، ولكن بعد القسمة، لأنه فائض عن الدين، ولأن حق الميت في أن يوفى دينه من تركته، لا أن يزيد، فتتعلق ملكيته بما يوفى به فقط.

ولكن مع أن الملكية فيما يزيد على الوفاء بالدين لا تكون للورثة متقررّة إلا بعد القسمة، فإن حق الدائنين تكون التركة كلها ضامنة له، إذ لا يتجزأ الضمان، فلا يكون ضامناً للدائنين ما يوفى بحقهم فقط، بل تضمن التركة كلها حقوقهم، يستوي ذلك ما يكون على حكم ملك المتوفى، وهو ما تساوي قيمته الديون، وما هو ملك للورثة، وهو الزائد على الدين، ولذا يقول صاحب القواعد: «و تكون التركة بأكملها كالرهن» وإن مقتضى هذا في نظر الإمامية أنه لا يجوز التصرف في أي جزء من التركة حتى يوفى بالدين، إذ يجوز أن يتلف بعض التركة فيكون الاستيفاء من الباقي، ولأن الدين قد تعلق بالتركة أي بكل ما يمكن استيفاء الدين منه، وليس جزء بأولى من جزء.

ولكن قد جاء في كتاب كفاية الأحكام بأنه يجوز نفاذ التصرف، ولكن يكون قابلاً للنقض إن تلف بعض الباقي ولم يسدد الدين ليتحقق معنى التعلق، وذلك لأن المنع لأجل الدين، وذلك يتحقق بقدره، ولا سيما إن

تجاوزت التركة الحد في الكثرة، ويقول صاحب مفتاح الكرامة: «و يحتمل أن يقال إن المال إذا كان كثيراً جداً يجوز التصرف فيما يفضل أو في الكل، و يكون ضامناً، كما استقرت طريقة الناس، ومثله إذا عين ما يقوم بالدين و زيادة».

١- هذه أقوال الإمامية في التركة التي تعلق بها الدين، و يحسن في هذا المقام أن نشير إلى أقوال الأئمة الأربعة في هذا، و خلاصة القول في ذلك أن مذاهب الأئمة الأربعة فيها رأيان مختلفان أولهما: رأي الحنفية و بعض المالكية و هو أن ملكية الورثة تكون من وقت الوفاة في الجزء الذي لا يقابل الدين، فالجزء الذي تساوي قيمته مقدار الدين لا يدخل في ملكهم، و يكون على ذمة الميت؛ إذ تبقى ذمته بعد وفاته حتى تسدد ديونه و تنفذ وصاياه. و على ذلك لا يملك الورثة شيئاً من التركة المستغرقة بالدين، ولكن لهم فقط حق استخلاصها جبراً عن الدائن بسداد ما عليها من دين لا بقيمتها، و التركة غير المستغرقة بالدين يملكها من قبل الوفاة الدين، و مع ذلك تجوز قسمة هذه التركة غير المستغرقة، و يخصص جزء للدين على أن تنقص القسمة إن هلك، أو لم يعرف بالدين، أو ظهرت ديون أخرى، و يجوز التصرف بعد القسمة على أن يكون التصرف قابلاً للتقص، لظهور سبب من الأسباب السابقة. هذا هو الرأي الأول في مذاهب الأئمة الأربعة. أما الرأي الثاني . فهو رأي جمهور الشافعية و جمهور الحنابلة و بعض المالكية و أساسه أن الملكية تثبت في التركة المدينة، سواء كانت التركة مستغرقة بالدين أم كانت غير مستغرقة، و إذا كانت التركة مستغرقة أو غير مستغرقة فإن الدين يتعلق بكلها و هي ضامنة له على أنه ضمان قابل للتجزئة، فإذا قسم الورثة التركة أصبح كل جزء ضامناً لجزء الدين الذي يقابله إلا إذا كان الدين قد تعلق بالتركة قبل الوفاة، و لذا قيل عند الشافعية إن الرهن الجعلي أقوى من الرهن الشرعي. و الرهن الجعلي هو الذي حدث باتفاق المتوفى قبل وفاته، و الشرعي هو الذي كان بحكم الشارع على تركته بعد وفاته.

وقد ظهرت ثمرة الاختلاف بين الرأيين في أمور: منها نماء التركة، فإنه على رأي الشافعية للورثة، و على رأي الحنفية يكون النماء حكمه حكم التركة أي ما يقابل الدين منه يكون على حكم ملك الميت. و منها نفقات الحفظ و التغذية فإنها عند الشافعية تكون على الورثة، و عند الحنفية تكون من التركة، و منها ما يتجدد من الملك بسبب تولاه المتوفى فعند الشافعية للورثة لأنه كالنماء، و عند الحنفية يكون على حكم ملك المورث، و منها ثبوت الشفعة فإنها تثبت للورثة إذا قام سببها سواء أكانت التركة مستغرقة أم كانت غير مستغرقة، و عند الحنفية لا تثبت الشفعة إذا كانت التركة مستغرقة.

ب. الزكاة والكفارة والندور:

هذا كله في دين العباد، فهل مثله دين الله تعالى، وهو ما كان على الرجل من زكوات وكفارات وندور بصدقات نذرها الله تعالى؟. لقد وجدنا الإمامية ينقلون عن الإمام جعفر الصادق أنه أفتى بأن الزكوات إن أوصى بها تؤدي من التركة كلها، ولا يقتصر في ذلك على الثلث، فقد جاء في مفتاح الكرامة «عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل فرط في إخراج زكواته في حياته، فلما حضرته الوفاة حسب جميع ما كان فرط فيه مما يلزمه من الزكاة ثم أوصى به أن يخرج ذلك، فيدفع إلى من تجب له؟ قال جائز، يخرج ذلك من جميع المال، إنما هو بمنزل دين لو كان عليه، ليس للورثة شيء حتى يقرروا ما أوصى به من الزكاة، وهي صريحة ولا فرق بين الوصية بالزكاة وغيرها»^١.
وبهذا يتبين أن مذهب الشيعة الإمامية قريب من مذهب أكثر المالكية بالنسبة لديون الله تعالى، فإنهم يقولون إن ديون الله تعالى لا يجوز أدائها إلا إذا أشهد المتوفى على نفسه أنه لم يؤدها، وهذا الإشهاد للإعلام، ولبين التقصير في الأوامر، لا لمجرد الإيصاء، ومن هذا يتبين وجه القرب بين الإمامية والمالكية في هذا.

١- هذا نظر الإمامية في ديون الله وديون العباد، والمذاهب الأربعة فيها راiban: أحدهما رأي الحنفية وهو أن الذي يقدم ديون العباد فقط على حق الورثة - وديون الله لا تقدم إلا بوصية وفي حدود الثلث، فأساس أدائها الوصية - أما الرأي الثاني وهو رأي جمهور الفقهاء فهو أن ديون الله تعالى تقدم على حق الورثة، ولو استغرقت التركة، لأن دين الله أحق أن يقضى. بيد أن المالكية يشترطون أن يعلم الميت قبل وفاته بما عليه من ديون الله تعالى؛ لأن مقدارها لا يعلم إلا من جهته (راجع الكلام في الديون المتعلقة بالتركة في كتاب أحكام التركات والموارث للمؤلف، ففيه بيان أوجه النظر المختلفة والأدلة، وتفصيل لبعض الأحكام).

٣- الوصايا النافذة

جواز الوصية لوارث، واختلاف الفقهاء:

الوصايا النافذة التي لا تحتاج في نفاذها الى إجازة الورثة تؤدي من التركة بعد سداد الديون، وإن من الوصايا النافذة بإجماع الفقهاء الوصية لغير وارث بما لا يزيد على الثلث، فإنها لا تحتاج في تنفيذها الى إجازة الورثة بإجماع فقهاء المسلمين، ولا ينفذ إلا بإجازة الورثة الجزء الزائد على الثلث، وذلك أيضاً باتفاق فقهاء المسلمين. وإنما موضع الخلاف بين بعض الشيعة وجمهور الفقهاء هو الوصية لوارث في حدود الثلث.

فلقد قال بعض أئمة الشيعة الإمامية «الاثنا عشرية»، و الهادي والناصر و أبوطالب و أبو العباس من أئمة الزيدية: إن الوصية لوارث بما لا يزيد على الثلث تجوز. ولقد احتج أولئك بزيادة ظنوها صحيحة في قوله (ص): «لا وصية لوارث بأكثر من الثلث»، فإن جمهور الفقهاء يروون الحديث هكذا: «إن الله أعطى لكل ذي حق حقه فلا وصية لوارث» فالزيادة في النص وهي - بأكثر من الثلث -، جعلت النفي منصباً على أكثر من الثلث لاعلى أصل الوصية لوارث.

و البعض الآخر من الإمامية مع الجمهور في أن الوصية لوارث لا تجوز إلا بإجازة الورثة في القليل وفي الكثير، ولقد روي عن أبي عبد الله الإمام جعفر الصادق رضي الله عنه أنه منع الوصية للوارث، لأن الوصية لوارث فيها تغيير لفرائض الله تعالى، إذ أن البنت مثلاً نصيبها النصف بنص القرآن الكريم، فلو جازت الوصية لها لكان نصيبها النصف و الثلث، وفي ذلك تغيير لفرائض الله التي نص عليها في القرآن الكريم.

القانون الإيراني يبيح الوصية لوارث:

وإن ظاهر نص القانون الإيراني يبيح الوصية لوارث آخذاً بآراء بعض الفقهاء الذين أجازوا الوصية لوارث، فإن الفقرة الثالثة من المادة ٨٦٩ - التي نقلناها آنفاً - نصها هكذا: «الوصايا التي يكون قد أوصى بها ولا تتعدى الثلث بدون موافقة الورثة، والتي تتعدى الثلث بموافقة الورثة» فهذا النص يفيد بعمومه أن الوصية التي تكون في دائرة الثلث تنفذ من غير حاجة إلى الإجازة من الورثة، سواء أكانت لوارث أم كانت لغير وارث، وإن هذا النص يتفق تمام الاتفاق مع نص المادة (٣٧٠) من قانون الوصية المصري، وهذا هو النص:

«تصح الوصية بالثلث للوارث وغيره، وتنفذ من غير إجازة الورثة، و تصح بما زاد على الثلث ولا تنفذ في الزيادة إلا إذا أجازها الورثة بعد وفاة الموصي، و كانوا من أهل التبرع عالمين بما يجيزونه»^١.

ولقد ذكرنا في شرحنا لقانون الوصية أن ذلك النص مأخوذ من أقوال بعض الشيعة الإمامية وبعض الشيعة الزيدية، والذين وضعوا المذكرة التفسيرية لهذا القانون ذكروا أنهم أخذوا ذلك المبدأ من أقوال بعض الفقهاء،

١- قد نقدنا ذلك المسلك في سنة ١٩٤٣ وشددنا في النقد، وجوهر ما انتقدنا به ذلك القانون وهو مشروع يتلخص فيما يأتي:

(أ) أن القانون في هذا يخالف ما عليه جمهور الفقهاء، وما كان العمل به بين جمهور المسلمين من أقدم العصور، وأن هذه المخالفة تنتهي إلى مخالفة قسمة الله العادلة في الموارث، كما أشار إلى ذلك الإمام أبو عبد الله جعفر الصادق رضي الله عنه، وقد كان مما يسوغ هذا إلى حد لو كانت الوصية لوارث تكون للمحتاج من الورثة فقط.

(ب) أن هذا الجزء من القانون يثير البغضاء بين آحاد الأسرة؛ لأنه سيؤثر صدور من لم ينالوا هذه الحظوة، ولن يكون سبيل عدل، بل سيؤثر بالحظوة ذوو والمحبة غير العادلة.

(ج) أن هذه الوصية ستكون مضارة بالورثة، ووصية المضارة لا تجوز.

فأشاروا الى الشيعة الإمامية، وإن لم يصرحوا بذلك، فقد قالت المذكرة: «صحة الوصية لوارث بما لا يزيد على الثلث مذهب جمهور الفقهاء، ونفاذها يؤخذ من الآية الكريمة: «كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين» وهو رأي فريق من المفسرين ومنهم أبو مسلم الأصفهاني، كما قال فريق من الفقهاء من غير المذاهب الأربعة واختير القول بجواز الوصية للوارث لحاجة الناس إليها».

رأينا: وإنا في هذا المقام نرى أن الأخذ برأي جمهور الفقهاء ومعهم الإمام أبو عبدالله جعفر الصادق — رضي الله عنه — أحرى وأحفظ لمصلحة الأسرة وأبقى للمودة بين آحاديها، وأقرب إلى العمل بكتاب الله تعالى واحترام فرائضه التي بيّنها، وقال في آخر بيانها: «يبين الله لكم أن تصلوا والله بكل شيء عليم».

٤ — حق الورثة

الترتيب بين الورثة:

يجيء حق الميراث في المرتبة الرابعة بعد التجهيز والتكفين وتنفيذ الوصايا التي لا تزيد على الثلث، والميراث يكون في الأقارب وفي الزوجين أولاً، ثم يكون للولاء بأقسامه إذا لم يكن أقارب مطلقاً، فالرد على أصحاب الفروض من الأقارب وتوريث ذوي الأرحام مقدم على الولاية بأقسامه الثلاثة، وإن كان ثمة خلاف في تقديم ولاء الإمام، وهو القسم الأخير على الرد على الزوجين. وولاء النعمة وولاء ضامن الجريمة مقدمان بالاتفاق على الرد على أحد الزوجين.

وعلى هذا يكون الترتيب بين الورثة هكذا: أولاً، الأقارب والزوجان. و ثانياً، الولاية بعد أن لم يكن أحد من الأقارب ولا أحد الزوجين، أو كان أحد الزوجين واستحق فرضه.

أنواع الولاء:

وقبل أن نخوض في بيان توزيع الميراث بين الأقارب و الزوجين نذكر كل ولاء من هذه الأنواع الثلاثة بكلمة و كونه سبباً من أسباب التوريث و مرتبته فيه فنقول:

ولاء العتاقة

إن الولاء معناه صلة تربط بين الشخص و آخر برابطة تجعل بينها لحمة كلحمة النسب. و الولاء المجمع عليه هو ولاء العتاقة أو ولاء النعمة، كما يعبر الشيعة، و هو صلة بين العتيق و من أعتقه تجعل للمعتق حق الميراث إن لم يكن للعتيق قريب قط عند الإمامية، و يأخذ ما كان يأخذه القريب، بعد أن يأخذ أحد الزوجين نصيبه إن كان. و قد اتفق الفقهاء على أنه سبب من أسباب التوريث، و إن اختلفوا في مرتبته و في مداها، و في كونه يميز ميراث عسبة المعتق أم لا يميز.

و قد قال الإمامية: إن ميراث الولاء مطلقاً و أقواه ولاء النعمة مؤخر عن كل الأقارب و إن كان يشترك مع الزوجين؛ و استدلوا على ذلك بالإجماع عندهم على ذلك، و بقوله تعالى: «و أولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض» و بالنصوص القرآنية التي وزعت الميراث بين الأقارب و لم تتعرض لولاء العتاقة بذلك، و لأن النص الذي ثبت به الميراث بسبب الولاء قوله (ص): «الولاء لحمة كلحمة النسب» فأقصى قوته أنه يشبه النسب الحقيقي، فلا يمكن أن يرث مع النسب الحقيقي، و هو نسب مجازي.

و قد اشترطوا لميراث ولاء العتاقة ألا يتبرأ المعتق من ضمان الجريرة، و أن يكون متبرعاً بالعتق غير مجبر عليه؛ فلو كان العتق تكفيراً ليمين أو لنذر لا يثبت ولاء.

و معنى قولهم ألا يتبرأ من ضمان الجريرة، ألا يتبرأ من العقل عنه إذا

جنى بأن يدفع عنه الدية، وذلك لأن هذا الولاء يوجب أن يرث المعتق ممن أعتقه، وأن يعقل عنه إذا جنى، فإذا تبرأ المعتق مما عليه من واجب، فلا يثبت ماله من حق.

وبهذا يتبين أن ولاء العتاقة عند الإمامية يصح اشتراط ما ينافيه، وهذا يخالف ما عليه جمهور الفقهاء، فإنهم لا يرون أنه يجوز للمعتق أن يعتق و يشترط عدم الولاء، أو يجعل الولاء لغيره.

وهل ينتقل الإرث بالولاء إلى الآباء والأولاد عند الإمامية؟ قال بعضهم لا ينتقل، وهو حق شخصي للمعتق لا يورث عنه، لأنه كالنسب بين المعتق ومن أعتقه، والنسب لا يورث، ولأنه المنعم دون غيره.

وقال الأكثر من الإمامية: ولاء العتاقة يورث، ويكون للذكور والإناث على سواء. وحجة ذلك الرأي: أن الولاء إذا كان كالنسب فقد أوجد قرابة مشتركة بين المنعم والعتيق، وهي قرابة لكل من يتصل به، وقد اشتهر عن أمير المؤمنين رضي الله عنه وأئمة الشيعة من بعده أن من أحرز الميراث فقد أحرز الولاء. وعلى هذا الرأي الذي يقول إن الولاء ينتقل إلى الورثة، أي أن الورثة للمعتق يخلفونه فيما له من ميراث بالولاء، ويقول في ذلك صاحب القواعد: «ويرث العتيق من عصابات سيده، أقرئهم اليه، وأولاهم بميراثه يوم موت العبد».

وهذا إذا كان العتيق ليس له وارث من القرابة قط، لأن الميراث بالولاء مرتبته بعد القرابة أجمعين، ولم ينص على ميراث العتيق ممن أعتقه، بل نص على خلافه، ففي القواعد أيضاً: «وإنما يرث الولي من أعلى، ولا يرث من أسفل^١».

١- اتفق فقهاء المسلمين على الورثة بولاء العتاقة، ولم يخالف فيه إلا الإباضية، وقالوا إن الميراث بولاء العتاقة يكون عقب العصابة النسبية، وقبل الرد على أصحاب الفروض غير الزوجين. وبعد أن اتفقوا على أن ولاء العتاقة سبب للورثة اختلفوا أيحوز نفيه أم لا يحوز نفيه، و أيحوز في كل الأحوال أم يحوز في بعض الأحوال دون بعض، فقال الإمام مالك إنه يحوز نفيه و

ولاء ضمان الجريرة

ولاء ضمان الجريرة؛ ويسمى عند الحنفية ولاء الموالاة؛ وهو عقد بين شخص أسلم، وآخر مسلم، وله عاقلة على أن يعقل عنه إذا جنى، ويرثه إذا مات. فهو عقد ككل العقود، ولقد جاء في مفتاح الكرامة في صورة عقد من هذا النوع فقال: «صورة عقد ضمان الجريرة على ما ذكره بعض الأصحاب أن يقول أحد المتعاقدين دمك دمي، وثأرك ثأري، وحر بك حرني، وسلمك سلمي، وترثني وأرثك، فيقول الآخر قبلت».

وإذا تم هذا العقد أصبح الولي الأعلى عليه أن يعقل عن الآخر إذا جنى، وإذا مات الأذى ورثه الأعلى إذا لم يكن له وارث سواه من ذي نسب أو معتق، ويرث مع أحد الزوجين.

وهذا العقد عقد لازم لا يجوز لأحد العاقدين فسخه، وقيل يجوز لكل واحد منها فسخه عند الإمامية، ولكن لا يفسخ الأذى، وهو المسلم حديثاً إذا كان قد عقل عنه فعلاً الأعلى، فإنه حينئذ لا يجوز له أن يفسخ، لأن الطرف الآخر قام بالالتزام من جانبه؛ فقانون المساواة في العقود — الذي يجعل الالتزام متقابلاً — يوجب المنع من الفسخ وإلا كان تفريراً.

وقد اشترط الإمامية في هذا العقد أن يكون المولى الأذى لا وارث له وقت العقد مطلقاً، ولكن الراجح أن ذلك شرط عند الميراث بالفعل وقت الوفاة؛ إذ أن مرتبة ذلك النوع من الميراث بعد الأقارب جميعاً، وبعد المعتق و

لايشتت الولاء إلا إذا كان العتق على سبيل التبرع لوجه الله تعالى، وعلى سبيل الاختيار، و بذلك يتلاقى المذهب المالكي مع الجعفري.

ويلاحظ أن القانون المصري عندما أبى التوريث بالولاء أخره عن الرد على الزوجين، و هو بهذا قارب المذهب الإمامي، لأن الإمامية يؤخرونه عن القرابة، ويقدمونه على الرد على الزوجين.

عصبة المعتق، فإذا كان له وقت العقد ورثة، ثم لم يكن له بعد ذلك أحد فإن المولى الأعلى يرث.

وهل المضمون يرث كما أن الضامن يرثه؟ لقد قال صاحب مفتاح الكرامة في ذلك ما نصه: «الضامن يرث المضمون دون العكس إلا أن يكونا متضامنين»، أي إلا إذا كان كلاهما يضمن صاحبه في الجناية، أي كل واحد منها يعقل عن الآخر إذا جنى و كل واحد منها يرث الآخر إذا مات، فالاتفاق حينئذ على أن كليهما ضامن فيه، و كليهما مضمون.

وقد اختلف في انتقال هذا الولاء الى الورثة بعد موت العاقل، كما اختلف في ولاء النعمة، ولكن الراجح هنا أنه لا ينتقل الى الورثة.

و الميراث بولاء الموالاة، أو ولاء ضامن الجريرة كما يعبر فقهاء الإمامية موضع خلاف في الفقه الإسلامي، لم يسوغ الميراث به جمهور الفقهاء، وقال أبو حنيفة مع الإمامية إنه يورث على أن يكون بعد ذوي الأرحام والرد، ولكن الحنفية قصرُوا ولاء الموالاة على أن يكون بين عربي وأعجمي كما كان يجري بين الصحابة والتابعين في عصر الإسلام الأول؛ لأن الأعجمي هو الذي يحتاج إلى ولاء العربي، والعربي لا يحتاج إلى ولاء الأعجمي، أما الشيعة فليس ذلك بشرط عندهم، بل تصوروه بين الأعاجم بعضهم مع بعض كما يكون بين الأعجمي والعربي.

و الأصل في ثبوت ولاء الموالاة عند من أثبتته قوله تعالى: «ولكل جعلنا موالياً مما ترك الوالدان والأقربون والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم؛ إن الله كان على كل شيء شهيداً».

فهذا النص يفيد أن العقد يوجد سبباً من أسباب التوريث، وذلك العقد هو عقد الموالاة.

ولاء الإمامة

هذا النوع من الولاء اختص بالكلام فيه الشيعة، وهو يقابل بيت المال عند جمهور المسلمين، وهو نوع من الوراثة، وهذا الولاء يقتضي أن يأخذ الإمام — إن كان ظاهراً غير مستور ولا غائب — المال الذي لا يكون هناك قريب يرثه، ولا مولى نعمة، ولا المولى ضامن الجريرة، فيكون للإمام يضعه حيث يشاء غير مقيد في تصرفه، لأنه غير مسؤول أمام أحد من الناس، لأنه إنما هو قد تلقى إمامته بالنص من سابقه، وهذا قد تلقى من السابق، حتى تصل السلسلة إلى النبي (ص) «ولقد كان علي عليه السلام يضعه في فقراء أهل بلده وضعفاء جيرانه»^١.

وإن كان الإمام غائباً كما هو الشأن الآن عند كل «الاثنا عشرية» — فهم يرون جميعاً أن الإمام غائب سوف يظهر — فالحكم في هذه الحال أن يتبع أحد أمرين، إما أن يحفظ له حتى يظهر ويعطى ما تجمع من أموال التركات التي ليس لها قريب يستحقها، وإما أن يصرف في المحاويع والمظلومين من الشيعة والضعفاء والفقراء منهم.

وإن الإمامية يسيرون على الأمر الأخير، وهو أنه يصرف في المحاويع والضعفاء، ولقد جاء في مفتاح الكرامة: «هو المنقول عن المذهب القديم؛ للعلم برضاه (أي الإمام الغائب) جعلني الله تعالى فداه؛ لاستغنائه عنه؛ وحاجة شيعته المظلومين لأجله، فلو كان حاضراً مستغنياً عنه ما تجاوز هذا الصنع، ويؤيده ما دل عليه فعل أبيه علي^٢ أمير المؤمنين، وكذا خبر سليمان بن خالد عن الصادق (ع) أنه سئل في مسلم قتل وله أب نصراني لمن تكون ديتة؟ قال تؤخذ، فتجعل في بيت مال

١ — القواعد ج ٨ ص ٢٠٦.

٢ — المراد من الأب هنا الجد الأعلى، إذ كان ينفقه في فقراء بلده وضعفاء جيرانه.

وبيت مال المسلمين في نظر الشيعة هو ما يؤول إلى الإمام. ولا بد هنا من بيان أمرين: أحدهما — إذا مات الإمام فلمن يؤول هذا المال؛ إلى ورثته الشرعيين؟ — وثانيهما — أيقدم الرد على أحد الزوجين على هذه المرتبة من التوارث، أم يؤخر عنه، وما يكون إذا لم يكن وارث قط؟

أ — أما بالنسبة للأمر الأول، فإنهم قالوا إن ما يؤول إلى الإمام من أموال المسلمين لا يورث عنه لورثته الشرعيين، بل ينتقل إلى الإمام الذي يليه. ولو أننا أردنا أن نفهم هذا على ضوء العبارات القانونية في العصر الحاضر، لكان المؤدى أن الإمام لا يملك ما يؤول إليه من التركات، بل هو ملك للمؤمنين، ويده عليه يد ولاية لا يد ملك، ولكنه غير مقيد في تصرفاته بأي قيد، ولذا ينتقل ما بيده من أموال إلى الإمام الذي يرثه في الإمامة، لا إلى ورثته الشرعيين.

ب — أما الأمر الثاني، وهو مرتبة هذا الولاء؛ فقد اتفقوا على أنه بعد ولاء ضمان الجريرة، ولكن اختلفوا أيقدم على الرد على أحد الزوجين؟ فقال بعضهم يقدم الرد على الزوجين على الإمام، وقيل لا رد على أحد الزوجين ويكون للإمام إذا لم يكن مولى نعمة ولا ضمان. وهناك قول وسط، وهو أن يرد على أحد الزوجين عند غيبة الإمام، ولا يرد عليها إذا كان الإمام حاضراً.

ترتيب درجات الوراثة

الذي يستفاد من السياق الذي بيناه أن ترتيب الوراثة عند الإمامية على هذا النحو:

١ — ما يستحقه الزوجان والأقارب، بما في ذلك الرد على الأقارب

١ — مفتاح الكرامة ج ٨ ص ٢٠٧.

أصحاب الفروض، من غير رد على أحد الزوجين.

٢- إذا لم يكن أقارب قط، فإن الميراث يكون لمولى النعمة على النحو الذي بيناه بعد أن يأخذ أحد الزوجين فرضه إن كان.

٣- إذا لم يكن مولى نعمة، فبعد أن يأخذ أحد الزوجين فرضه يكون الميراث لضامن الجريرة كما يعبر الإمامية.

٤- إذا لم يكن ضامن الجريرة، يكون الرد على أحد الزوجين، وقال بعض الإمامية لا يكون رد على أحد الزوجين قط، وقيل يكون الرد عليهما في غيبة الإمام، لافي حال إعلانه وظهوره.

٥- إذا لم يكن أحد الزوجين أو كان وكان ممنوعاً من الميراث، فإن الميراث للإمام إذا كان حاضراً، وللفقراء إن كان غائباً أو يحفظ له، وفي تقدمه على الرد على أحد الزوجين خلاف قد أشرنا إليه من قبل.

قانون الميراث الإيراني

هذا ويلاحظ أن قانون الميراث الإيراني لم يذكر أي نوع من أنواع الولاء بالنص، فلم يذكر ولاء النعمة، ولاضمان الجريرة، ولم يذكر ولاء الإمام بالنص، وذكر الرد على الزوج، واعتبره بعد استحقاق الأقارب أجمعين، ولذا جاء في المادة ٩٤٩ ما نصه: «إذا توفيت الزوجة، ولم تترك ورثة غير زوجها، فإنه يرث كل تركتها، أما إذا مات الزوج فإن زوجته لا ترث إلا نصيبها، وباقي التركة يعتبر لاوارث له، وتطبق عليه أحكام المادة ٨٦٦».

وهذا النص يستفاد منه ثلاثة أمور:

أولها- أن الزوج يرد عليه إذا لم يكن أقارب قط لا أصحاب فروض ولا ذو وأرحام، وهذا أحد قولين مصححين في المذهب، وخصوصاً أن الإمام غائب، وهذا هو القول الوسط وقد طبقوه بالنسبة للزوج.

ثانيها- أن الزوجة لا يرد عليها، بل تأخذ فقط الفريضة الشرعية وهي الربع أو الثمن، فلا يرد عليها، وقد اختير في هذا قول آخر غير القول الذي اختير بالنسبة للزوج.

ثالثها— أن التركة إذا لم يكن وارث سوى الزوجة؛ تطبق على الباقي
المادة ٨٦٦، وهذا نصها:

«في حالة عدم وجود ورثة يقرر القاضي كيفية استعمال تركة المتوفى».
وفي هذا نرى أنه لم ينص على ولاء الإمام، ولكن بالنظر العميقة نجد
قد اختار أحد قولين مصححين من أقوال الإمامية، لأنهم قرروا أنه في حال
غيبة الإمام تكون للفقراء والمحاويج من شيعته أو تحفظ له، ورجحوا صرفها
في مصالحهم لما ذكرنا، وليس تركها للقاضي إلا من هذا الباب.

قانون الميراث المصري

ولقد خالف القانون المصري القانون الإيراني؛ لأن القانون المصري
نص على الميراث بولاء العتاقة، وجعله بعد الرد على أحد الزوجين، سواء
أكان المتوفى الزوج أم كان المتوفى الزوجة، وبذلك يختلف القانونان في هذا
المقام في أمرين:

أولها— أن القانون الإيراني جعل الرد على الزوج وحده دون الزوجة،
بينما القانون المصري جعل الرد على الزوجين معاً، فالزوجة يرد عليها كالزوج.
ثانيها— أن القانون المصري نص على ولاء العتاقة، وترك ولاء الموالاة،
أو ولاء ضامن الجريرة، بينما القانون الإيراني لم ينص على واحد منهما؛ ولا شك
أن ذلك مخالف لمنهاج الإمامية، ولم يقل أحد من الفقهاء بإلغاء ولاء العتاقة
إلا الخوارج، ولعل الذي دفع الذين وضعوا هذا القانون هو عدم الرق
الشرعي، وبذلك لا يكون ولاء إذا لم يكن رق شرعي، والله سبحانه وتعالى
أعلم.

شروط الميراث

يشترط جمهور الفقهاء لثبوت التوريث ثلاثة شروط:

أولها— موت المورث حقيقة أو حكماً.

وثانيها— حياة الوارث بعد وفاة المورث حقيقة أو حكماً.

وثالثها— ألا يوجد مانع من موانع الارث.

وهذه الشروط ثابتة عند الشيعة على اختلاف في تفصيلها ومداهها بين الجمهور والإمامية، كما أن الجمهوريين بينهم اختلاف أيضاً في التفصيل. ونشير هنا الى بعض ما قالوه في الأمرين الأولين، ثم نتكلم من بعد عن موانع الميراث عندهم.

أولاً: موت المورث:

موت المورث أساس التوريث؛ لأن الملكية بالخلافة لا تتصور إلا إذا كان شخص قد خلف آخر في ماله، وذلك لا يكون إلا بوفاته.

والوفاة الحكيمة تكون في المفقود، وهو الغائب الذي لا تعلم حياته ولاموته إذا حكم القاضي بموته بعد أن تمر المدة المقررة لذلك. ولقد قال فقهاء الإمامية إن الغائب الذي لا تعلم حاله يحكم بموته إذا ثبت بأدلة شرعية أنه توفي، وفي هذه الحال لا يعتبر مفقوداً، ويعتبر متوفى من تاريخ الوفاة إذا كان معلوماً بدليل. وإن لم يثبت أنه توفي؛ ففي المذهب الإمامي أربعة أقوال:

(القول الأول) وهو أرجحها، أنه ينتظر حتى يموت أقرانه، وذلك ببلوغه ما دون المئة أي نحو التسعين

(القول الثاني) أنه ينتظر أربع سنين، لأنها المدة المقررة للبحث عنه في جوانب الأرض الأربعة كما يقولون.

(القول الثالث) أنه ينتظر عشر سنين وإن هذا القول ضعيف، وفي نسبه إلى أئمة المذهب نظر.

(القول الرابع) هو التفرقة بين ما إذا غاب في معسكر، وإذا غاب في غير معسكر، وهو أنه يحكم بعد غيبته بأربع سنين إذا غاب في معسكر، ويحكم بموته بعد عشر إن غاب في غير معسكر!

١- الأقوال الثلاثة الأولى في «القواعد»، والقول الرابع في «مفتاح الكرامة» ج ٨ ص ٩٤ وما يليها.

و إذا حكم بموته فإن ماله يورث لورثته الموجودين وقت الحكم، ويعتبر الحكم بالموت في هذه الحال موتاً حكماً، لأن سبب التوريث ليس هو الموت الحقيقي؛ لأنه لا يوجد دليل قطعي عليه، إنما أسند الموت إلى الحكم لا إلى الحقيقة، وقد اختار قانون الميراث الإيراني أن المفقود يحكم بموته بموت أقرانه، إن لم يكن دليل على الحياة أو الوفاة، ولكن لا يعتبر المفقود مفقوداً إلا إذا أعلنت غيبته وشهرته، ولم يتقدم أحد لإثبات حاله، ولذا جاء في المادة ٨٧٢ من نصه: «أملاك الغائب الذي شهر غيابه لا تجوز قسمتها إلا بعد ثبوت وفاته، أو بعد انقضاء زمن كاف لوفاة أمثاله».

ثانياً: حياة الوارث بعد موت المورث:

حياة الوارث بعد موت المورث شرط في الوراثة، لتحقيق معنى الخلافة التي هي أساس الملكية في الوراثة؛ إذ لا خلافة إلا إذا كان الخليفة حياً وقت موت من يخلفه. وحياة الوارث بعد موت المورث تكون حقيقية، وتكون تقديرية، وقد يوقف الحكم فيها، ويكون ذلك عند فرض المفقود على قيد الحياة مدة فقدته حتى يحكم بموته، فإن حكم بموته انسحب الحكم على الماضي بالنسبة للمال الذي يأخذه عن غيره، ولا يورث عنه ماله إلا من وقت الحكم، فورثته الذين يرثونه هم الموجودون وقت الحكم، ولا يرث عن غيره إلا إذا ثبتت حياته وقت وفاة المورث، وعلى ذلك يكون ماله الذي له وقت الفقد ونماء هذا المال لورثته عند الحكم، ولا يستفيد هو من مال موروث وقت الفقد، وعلى ذلك إذا كان أحد الورثة مفقوداً، فإن نصيبه يعزل، ويأخذ الورثة الحاضرون أحس الأنصبة، فإن ظهر حياً قبل الحكم بموته أخذ ما عزل له، وإن استمر حتى حكم القاضي بموته، أعطي الورثة أنصبتهم على فرض أنه كان ميتاً وقت وفاة مورثه، ولقد جاء في مفتاح الكرامة في هذا المقام مانصه:

«المختار وقف نصيبه من الميراث، حتى يعلم موته بالبينة، أو مضي مدة

١- هذا هو مذهب أبي حنيفة وهو غير المعمول به الآن في مصر.

لا يعيش مثله فيها عادة. ويقسم باقي التركة، فإن كان حياً أخذه، وإن علم أنه مات بعد موت المورث دفع نصيبه إلى ورثته، وإن علم موته قبله أو جهلت الحال بعد التربص تلك المدة دفع إلى سائر ورثة الأول، كما هو مقتضى الأصل^١.

المفقود وحكمه:

وهناك قول آخر، وهو أن المفقود يرث ممن يتوفى — في أثناء فقده وقبل الحكم بموته — ما دامت لم توجد بينة على وفاته من قبل. والأصل في هذا الخلاف هو في قوة الدلالة في استصحاب الحياة، وهي الحال التي كانت عند الفقد، فالذين اختاروا عدم توريثه تعتبر الوفاة عندهم من وقت الحكم بالنسبة لورثته غيره منه، ولا يعتبر في حكم الأحياء بالنسبة لورثته من غيره، وقصرت قوة الاستصحاب على الدفع، ومنع أن ينتقل ماله إلى غيره. والذين قالوا إنه يرث من غيره عموماً قوة الاستصحاب فجعلوها تشمل الدفع ومنع الغير من ماله، والإثبات بأن جعلوا له في مدة الفقد حق الإرث من غيره مع أن حياته احتمالية، وقد اختار القانون الإيراني الرأي الثاني^٢. وهذا يلاحظ أنه إذا ثبتت حياته بالبينة أو ثبتت وفاته وتاريخها بالبينة أو ما يشبه البينة أيضاً، فإنه لا يعد مفقوداً بل يحكم بالحياة أو الوفاة في تاريخها بما أثبتته البينات.

١— مفتاح الكرامة ج ٨ ص ٩٧.

٢— إن نص القانون الإيراني صريح في الأخذ بأنه لا يعتبر ميتاً حتى بالنسبة للمال الذي يرثه إلا من وقت الحكم، وهذا هو نص المادة ٨٧٩:

«إذا وجد بين الورثة غائب قد شهرت غيبته حفظ نصيبه في التركة حتى يتبين مصيره النهائي فإذا ثبت أن الغائب قد توفي قبل المورث أعطي نصيبه للورثة، وفي الحالات الأخرى يعطى نصيبه له أو لورثته». وتبين من هذا أن ذلك القانون أخذ بالرأي الذي قال عنه صاحب مفتاح الكرامة إنه غير المختار، فإن كون نصيبه ينتقل إلى ورثته إذا حكم بموته دليل على أنه يرث من يموت في أثناء فقده، ولو حكم بموته من بعد ذلك.

ميراث الحمل:

وهناك حياة تقديرية، وهي حياة الجنين في بطن أمه، فإنه إن ولد حياً فرض أنه كان حياً من وقت وفاة المورث، وإن ولد ميتاً فرض أنه كان غير حي وقت وفاة المورث؛ وذلك لأن الجنين له مظهران: (أحدهما) أنه جزء من أمه يتحرك بحركتها، وينتقل بانتقالها. و (الثاني) أنه موجود له كيان، وإن أحد الأمرين لا يرجح الآخر إلا بالولادة، فإن ولد حياً اعتبر حياً مستقلاً من وقت الوفاة، وإن ولد ميتاً اعتبر ميتاً من وقت الوفاة، والموت تقديري في هذه الحالة، والحياة تقديرية أيضاً على ما يقول الفقهاء أيضاً عند ترجيحها. والشرط في وراثة الحمل أن يتحقق وقت وفاة المورث كون الأم حاملة به، وإن تقسيم التركة التي فيها حمل لا ينتظر إلى وقت الولادة. بل يصح التقسيم قبلها، وذلك إذا طلب الورثة ذلك، وكانوا يرثون مع وجوده وولادته حياً، ويحفظ له ضعف نصيب ولد ذكر، وإن كان الحمل يحجبهم لا يعطون شيئاً حتى يولد، وهذا الجزء الأخير هو ما اشتمل عليه نص القانون الإيراني وهذا نص المواث:

«المادة - ٨٧٥ - شروط الميراث تحقق حياة الوارث وقت وفاة المورث، والولد الذي لم يكن مولوداً بعد لا يرث إلا إذا كان الحمل به قد ثبت قبل وفاة المورث، وبشرط أن يولد حياً، ولوتوفي مباشرة بعد ولادته.

المادة - ٨٧٦ - المولود حديثاً لا يرث إذا كانت ولادته مشكوكاً فيها.

المادة - ٨٧٧ - في حال النزاع على تاريخ الحمل يؤخذ بالقرائن القانونية المقررة لإثبات النوة.

المادة - ٨٧٨ - إذا وجد عند افتتاح التركة حمل، لو ولد حياً لحجب جميع الورثة الآخرين أو بعضهم، لا يجوز تقسيم التركة قبل معرفة مصير ذلك الحمل. وفي حال ما إذا كان الحمل لا يحجب أحداً من الورثة، وطلبوا تقسيم التركة، فعليهم أن يحتفظوا للحمل بنصيب من التركة يساوي ضعف

النصيب الشرعي لوارث ذكر في طبقته، في هذه الحالة يكون النصيب الذي يعطى لكل وارث - ذا صفة مؤقتة حتى يعلم مصير الحمل النهائي». و بهذا يتبين أن ذلك القانون ينظر عند الاختلاف في تقدير الحمل، و كونها حاملاً أو غير حامل، إلى القرائن القانونية المقررة.

ميراث من لا يُعلم السابق منهم بالموت:

و هناك مسألة تثار، وهي الحال التي لا يعلم فيها تاريخ الوفاة. والمنصوص عليه في كتاب القواعد وغيره أن الذين يموتون غرقاً، أو يموتون في هدم، - ولا يعرف منهم من الذي مات أولاً - يرث كل واحد منهما من الآخر، إذا كان لكل واحد منهما مال، فإن كان أحدهما لا مال له فإنه لا يرث أحدهما الآخر، بل يكون ذو المال ميراثه للأحياء من ورثته، ويشترط بالبداهة أن يكون بينها توارث. و لكن الإمامية يشددون كما ترى فيشترطون أن يكون كل واحد منهما يرث الآخر، فإن كان أحدهما يرث، والآخر لا يرث كأخوين ماتا معاً في غرق أو هدم، وأحدهما يرث الآخر لأنه من غير ولد، والآخر لا يرثه لأنه هو ذو ولد، فإنه لا يجري التوارث بينهما، ويكون ميراث كل واحد لورثته من الأحياء.

و إذا استوفيت هذه الشروط، ورث كل من الآخر المال الذي كان له قبل الغرق أو الهدم، أي أنه لا يرث أحدهما من الآخر ما يرثه الآخر منه، و هذا هو الأصح في المذهب^١.

هذا الحكم - وهو اجراء التوارث بين الذين يموتون معاً في غرق أو هدم - هو موضوع إجماع في أصله عندهم، فهل يقاس عليه غيره ممن يموتون في مثل

١ - قالوا إن السبب في أنه لا يرث الآخر ما يرثه منه صاحبه أنه لا ثمرة، و لذلك قالوا إذا كان أحدهما أقوى في التوريث فإن الآخر يرثه، و ذكروا في ذلك أن الزوجة ترث من زوجها و لا يرث زوجها منها مما ترثه هي، لأن ميراث الزوج أقوى من ميراث الزوجة إذ هو يستحق من كل التركة، و هي لا تستحق في عين العقار من التركة، فكان هذا مظهراً لقوة التوريث، فتقدم، لأنه يقدم الأضعف.

هذه الحال ، كحرق أو قتل في حرب أو ما يشبهها ؟ قالوا إن من يموتون من غير أن يعلم أيهم سبق إليه الموت أولاً - إذا كان الموت حتف الأنف - أنه لا يجري التوارث فيه بينهم ، وقد ادعى بعض العلماء الإجماع على أنه لا يجري بينهم التوارث ، ولكن لم يصح ذلك الإجماع عندهم على ذلك ، بل هو قول الأكثرين .

والخلاف جرى فيمن يموتون حرقاً ، أو قتلاً لسبب آخر ، أيلحقون بمن يموتون في غرق أو هدم ؟ فقد ألحقهم بعض الفقهاء من الإمامية بهم ، وامتنع عن الإلحاق كثيرون ، واعتبروهم كمن يموتون حتف أنوفهم ولا يعلم تاريخ وفياتهم^١ .

والأصل في هذه القضية أنه روي عن الإمام علي رضي الله عنه أنه سئل عن اثنين ماتا في غرق أو هدم فأجاب بأنهما يتوارثان ، فكان قوله هذا حجة يجب اتباعها قولاً واحداً في شأن من ماتوا معاً في غرق أو هدم ، وإن ذلك عندهم على غير الأصل ، إذ الأصل أنه لا بد للتوريث من ثبوت حياة الوارث وقت موت المورث حقيقة أو حكماً ، فما لم تثبت فلا توارث بينهما ؛ وإذا كان كلامه رضي الله عنه على غير الأصل فهل يقاس عليه مثله ، قال بعضهم يشبث الحكم فيمن يموتون في مثل هذه الحال كالخرق والتسمم مثلاً ، وبعضهم منع إلحاق غير الغرق والهدمى بهم .

والقانون الايراني أخذ في هذه المسألة برأي الذين لا يلحقون الوفاة في

١- في التوريث بين الذين لا يعلم السابق منهم إذا كان بينهم أسباب التوريث عند جمهور المسلمين آراء ثلاثة : (أولها) - رأي الحنفية والمالكية والشافعية أنه لا توارث بينهم ، ويكون الميراث للأحياء من ورثة كل واحد منهم ، وهو المعمول به في مصر . (ثانيها) - أنهم يتوارثون دائماً ، بشرط أن يرث كل واحد صاحبه في ماله الذي لم يكتسبه بالميراث منه ، وهذا هو رأي ابن أبي ليلى (وثالثها) - رأي الحنابلة وهو كراي ابن أبي ليلى ، ولكنهم يشترطون ألا يحصل دعوى من ورثة كل منها الأحياء بأن مورثهم مات أولاً - فإنه إن حصلت تلك الدعوى من الجانبين فأبها أثبت دعواه حكم بها . فإن عجزا عن الإثبات فإنه يكون التحالف . فإن حلفوا جميعاً تهاوتت الدعويان ، وكان ميراث كل لورثته ، وإن امتنع أحدهما قضى للآخر .

غير الغرق والهدم بمن توفوا بهذين السببين، فهو يحكم بالتوارث بين الذين يموتون في غرق أو هدم، ولا يحكم بالتوارث بين غيرهم، بل يكون ميراث كل واحد من هؤلاء الذين لا يعرف السابق منهم لورثته، وهذا نص المادة : ٨٧٣

«وإذا كان جملة أشخاص مستحقين أن يرثوا كل واحد من الآخر، وماتوا ولم يكن تاريخ وفاتهم معروفاً، فلم يعرف من توفي منهم قبل الآخر، فإنه لا يرث أحد منهم عن الآخر شيئاً، إلا إذا كانت الوفاة قد حدثت لهم في غرق أو هدم، ففي هذه الحال يرث بعضهم بعضاً».

وبهذا يكون النص سائراً مع المشهور في الفقه الإمامي .
وقد ذكر القانون حكماً آخر، وهو الحكم في حال ما إذا كان أحد الذين يجري بينهم التوارث تاريخ وفاته معروفاً، والآخر غير معروف تاريخ الوفاة، فإن المجهول تاريخ وفاته يرث من المعروف تاريخ وفاته .
وهذا نص المادة ٨٧٤ :

«إذا توفي جملة أشخاص وكانوا مستحقين أن يرثوا كل واحد من الآخر، وكان تاريخ وفاة أحدهم معروفاً، دون معرفة ما إذا كان قد توفي قبل الآخرين أو بعدهم، فن يكون تاريخ وفاته غير معروف هو الذي يرث من الآخر» .
وفي كل حال غير ما ذكر لا يجري التوارث بين من جهل وقت وفاتهم، أو اقترنت وفاتهم، بل يكون ميراث كل واحد منهم لورثته الأحياء .

ثالثاً : الا يوجد مانع من موانع الميراث :

موانع الميراث

إذا وجد سبب الميراث، وهو القرابة أو الزوجية أو الولاء لا يتحقق حتماً الميراث، فقد يوجد مانع يمنع تأثير السبب، فإن الميراث يكون إذا تحقق السبب وزال المانع. وقد ذكرت كتب الإمامية عدة أمور ذكرها موانع، وعند التحقيق لا يتحقق في بعضها وصف المانع، إذ أن بعض الأمور لم يتوفر فيه

النسب الموجب للميراث، كولد الزنى، فإن السبب وهو النسب لم يتوفر فيه، فانتفى الميراث لالوجود مانع بل لعدم توافر السبب. وذكروا من الأسباب استيعاب التركة بالدين، وقد علمت الحق في هذا، وهو أن منع الميراث إنما هو لحق الدائنين، وتبقى على ذمة الميت، فالخلافة لم تتحقق تحققا كاملاً مسوّغاً للميراث، ولذلك كان عدم الملكية، فلم يتحقق السبب ولهذا لم يكن الميراث، لالوجود مانع من موانع الإرث. وكذلك لا يعد اللعان مانعاً من موانع الميراث، إذ أنه يترتب عليه نفي السبب، لالوجود مانع من الموانع.

وعلى ذلك لو نظرنا هذه النظرة الفاحصة نجد أن موانع الميراث ثلاثة فقط: أولها اختلاف الدين بين المسلم وغير المسلم، وثانيها القتل، وثالثها الرق.

اختلاف الدين وأثره

وقد قرر الإمامية أن اختلاف الدين يمنع غير المسلم والمرتد من ميراث المسلم، ولكنه لا يمنع المسلم من أن يرث غير المسلم، وأن يرث المرتد، فإن كان لرجل غير مسلم ابن مسلم فإنه يرثه، بل إنه يحجب غيره من الورثة غير المسلمين، مهما بعد المسلم، وقرب غير المسلم، فلو كان لشخص ابن غير مسلم، وله ابن عم أو ابن خال مسلم فيرثه لابن العم أو ابن الخال. وإذا

١- اللعان معناه أن يرمي رجل امرأته بالزنى أو نفي الولد، ولا شهادة معه تثبت الزنى فإنه يحلف أربع مرات بالله أنه لمن الصادقين فيما رماها به من الزنى أو نفي الولد والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين. ثم تحلف هي أربع مرات بالله أنه لمن الكاذبين، والخامسة أن عليها غضب الله إن كان من الصادقين، فإذا تم التحالف على ذلك التحوفرق بينها ولا تحمل له، وانتفى نسب الولد الذي يكون نفيه موضوع هذا اللعان فإذا كانت الأم لا ترث فلانتفاء السبب وهو الزوجية، وإذا كان الولد لا يرث فهو لانتفاء السبب وهو النسب، ومع ذلك فالقانون الإيراني جعل ذلك من الموانع فقد جاءت المواد ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، الخاصة بمنع التوريث للأولاد غير الشرعيين ومنع الميراث إذا حدث لعان تحت عنوان شروط الميراث و الموانع من الإرث.

كان لشخص ابن غير مسلم، وله معتق مسلم فالميراث للمعتق، ولو كان لشخص أب غير مسلم، ومولى موالاة— أو كما يعبرون ضامن الجريرة— مسلم، فالميراث لضامن الجريرة ولذا جاء في القواعد مانصه في ورثة غير المسلم «وإن كان معهم مسلم كان الميراث كله له سواء أقرب أم بعد حتى إن مولى النعمة بل ضامن الجريرة يقدّم^١».

وعلى ذلك يكون عند الإمامية ثلاث قضايا:

أولها: — أن غير المسلم لا يرث المسلم، وهذا متفق عليه بينهم وبين جماهير المسلمين، وعلى ذلك يكون الإجماع متفقاً بين فقهاء المسلمين قاطبة على أن غير المسلم لا يرث المسلم قط.

والثانية — أن المسلم يرث غير المسلم، وعلى هذا المبدأ معاوية بن أبي سفيان، فقد أمر قضاياه بأن يورثوا المسلم من غير المسلم، ولا يورثوا غير المسلم من المسلم، ولقد كان شريح التابعي قاضي الكوفة، ولما صدر إليه الأمر بذلك، وقد كان يقرن أفضيته بقوله: هذا حكم الله ورسوله، لكنه في هذه المسألة كان يقول: «هذا قضاء أمير المؤمنين معاوية»^٢.

والثالثة — أنه عند وجود المسلم ولو كان بعيد الرتبة يكون مقدماً على غيره، ولو كان قريب الرتبة، وهذا لانعلم أن أحداً غير الشيعة الإمامية قاله.

ولقد عللوا عدم ميراث غير المسلم من المسلم بأن الميراث ولاية وخلافة، ولا ولاية لغير المسلم على المسلم، ولكن الذمي مادام في دار الإسلام فهو في ولاية المسلمين له عليهم حق، وعليه في هذه الولاية واجب وإن هذا القدر

١— القواعد ج ٨ ص ١٩.

٢— وقد استنكر كثير من التابعين ذلك الرأي وقالوا إنه بدع في الدين، وقال في ذلك مسروق: ما أحدث في الإسلام أغرب من قضية قضاها معاوية وذكرها، ولذلك لما تولى عمر ابن عبد العزيز ألغى هذا، وقرر أنه لا توارث بين المسلم وغير المسلمين فلا يرث المسلم الذمي ولا يرث الذمي المسلم لتكون المعاملة بالمساواة.

يسوغ التوارث به بينها، بل يجعل المسلم أولى بالميراث عندما يكون ورثة
الذمي فيهم مسلمون وغير مسلمين.

ومع أنهم وافقوا الإجماع عند غيرهم من جمهور الفقهاء من أن غير المسلم
لا يرث المسلم قالوا إنه إذا أسلم غير المسلم قبل القسمة شارك غيره من الورثة
المسلمين في الميراث، ولذا جاء في تبصرة المتعلمين: «ولو أسلم الكافر قبل
القسمة يشارك إن كان متساوياً، وأخذ الجميع إن كان أولى سواء أكان
الميت مسلماً أم كافراً، ولو كان الوارث واحداً وأسلم الكافر لا يرث» و
يظهر أن الأساس في ذلك هو أن المال لا يتقرر في ملك الورثة قبل القسمة،
فالملكية على هذا لا تبدي من وقت الموت كما هو ظاهر عبارات كتب الفقه
عند جمهور الفقهاء، بل إن الملكية تكون على حكم ملك الميت حتى يتقرر
التوريث بالقسمة، ويستولي كل على حصته، وإذا كان الأمر كذلك فإنه إذا
أسلم غير المسلم ورث من تركته قريبه المسلم لأنه قام به سبب الإرث، وزال
المانع الذي كان يمنعه قبل وقت الملكية، وهو الوقت الذي تتم فيه القسمة.

إذا كان الوارث المسلم واحداً:

كان هذا كله إذا تعدد الوارثون من المسلمين، أما إذا كان الوارث المسلم
واحداً، فإنه لا حاجة إلى القسمة فثبتت الملكية من وقت الوفاة، وعلى ذلك
إذا أسلم بعد ذلك غير المسلم فلا عبرة بإسلامه في استحقاق الميراث، ومفهوم
هذا أنه إذا كانت هناك وصية واحتاج فرز الموصى به إلى قسمة وأنه إذا
أسلم قبلها فإنه يثبت له الميراث، ولو كان الوارث واحداً، إذ لا تثبت
ملكية غير المسلم قبلها، فإسلام غير المسلم يكون قبل أن تتحقق الخلافة
المنفردة.

ومن فقهاء الإمامية من قال إنه إذا أسلم غير المسلم، ولو كان الوارث
واحداً استحق بالميراث، إذا كان الوارث الوحيد لم تدخل التركة في حيازته
فإذا دخلت في حيازته فإسلام غير المسلم من بعد لا جدوى فيه بالنسبة

للميراث. وعلى هذا إذا أسلم غير المسلم بعد القسمة أو الحيازة فإنه لا يملك، ولكن إذا كان الوارث هو الإمام فقد قيل إنه يرث.

اختلاف الدار:

هذا هو الحكم في الميراث إذا اختلف الدين، وكان الوارث غير المسلم، أما إذا اختلف بين غير المسلمين كيهودي ومسيحي، أو مجوسي وبوذي، أو هندوسي وبوذي، فإنه يجري التوارث بينهم ولا عبرة عندهم باختلاف الدار، فالحرثي يرث الذمي، والذمي يرث الحرثي^١.

الخوارج والغلاة والناصبية لا يرثون:

والمسلمون يتوارثون عند الشيعة مهما اختلف آراؤهم، فالسني يرث الشيعي، والشيعي يرث السني مهما اختلفت المذاهب حول العقيدة أو في الإمامة، أو في الفروع، فالجميع أهل القبلة، وقد وحدتهم القبلة الواحدة، كما جمعهم التوحيد، غير أنهم استثنوا من أصحاب الآراء طوائف ثلاثاً عاملوها معاملة غير المسلمين، وهذه الطوائف الثلاث هي: الخوارج، والناصبية والغلاة الذين قالوا بحلول الله في الأئمة أو أحدهم.

أما الخوارج؛ فلأنهم هم والناصبية ناصبوا علياً بعد العداوة في حياته وبعد مماته، فأنكروا إمامته وعادوه، والنتي (ص) قال لعلي رضي الله عنه «حرثي

١- عند الجمهور رأيان بالنسبة لأثر اختلاف الدار في الميراث أولهما رأي الشافعية والحنفية إذ يريان أن اختلاف الدار مانع من الميراث بين غير المسلمين، ولا يمنع بين المسلمين. والرأي الثاني رأي المالكية والحنابلة أنه غير مانع من الميراث، لا بين المسلمين ولا غير المسلمين، ويلاحظ أن الحنفية والشافعية قد أجازوا التوارث بين غير المسلمين ولو اختلفت الملة، والحنابلة والمالكية لهم أقوال تمنع التوارث إذا اختلفت الملة فكأن اختلاف الدار عند الذين قرروا ميراث أهل الملل المختلفة قائم مقام اختلاف الدين.

وقانون الميراث المصري رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ اعتبر اختلاف الدين مانعاً بين المسلم وغير المسلم، واعتبر اختلاف الدار مانعاً إذا كان غير المسلم الذي ينتهي لدولة أجنبية يمنع قانونها توريث غير رعاياها.

حربك، وسلمي سلمك» فن حاربوا علياً فقد حاربوا النبي (ص)؛ إذ هو اخوه، وهو منه بمنزلة هرون من موسى؛ وذلك هو المنطق الذي يسيرون عليه في سياستهم وفي فقههم معاً. وأما الغلاة في تقديس علي وبعض الأئمة من بعده فهم كفار في نظرهم، كما هم كفار في نظر جمهور المسلمين؛ ولقد جاء في كتاب مفتاح الكرامة ما نصه: «لا ينبغي عد الغلاة من الكون على ظاهر الإسلام، فإنهم مما يثبتون مع الله إلهاً آخر، وخاصة بقاياهم لا أبق الله لهم باقية، على أنهم لا يثبتون معه سبحانه إلهاً آخر، بل يثبتون الإلهية لبعض الناس، وقالوا في تعريفهم، هم الذين يقولون بإلهية علي، وهم العليانية، والنصيرية يقولون بإلهية علي بن محمد الهادي عليها السلام».

فهؤلاء بلاريب لا يعدون مسلمين عند الإمامية، كما لا يعدون مسلمين عند سائر المسلمين.

والمرتدون لا يرثون:

والمرتد لا يرث من غيره، ولكن متى يورث ماله هو؟ إنهم يقسمون المرتد إلى قسمين: مرتد الفطرة، وهو الذي يولد مسلماً، ثم يرتد عن دينه، وهذا يورث ماله بمجرد رده. والقسم الثاني المرتد عن غير الفطرة، وهو الذي أسلم ثم ارتد وهذا يستتاب، فإن تاب بقي له ماله، وإلا قتل ثم تعدت امرأته عدة الوفاة عند القتل، ويورث ماله عند ذلك، وإليك ما قاله صاحب تبصرة المتعلمين، فقد قال: «المرتد عن فطرة يقتل في الحال، وتعدت امرأته من حين الارتداد عدة الوفاة، ويقسم ميراثه، ولا تسقط هذه الأحكام بالتوبة، و المرتد عن غير فطرة يستتاب، فإن تاب وإلا قتل وتعدت زوجته عدة الطلاق من حين الردة، ولا تقسم أمواله إلا بعد القتل ولو تكرر (أي تكررت منه الردة والتوبة) قتل في الرابعة. والمرتدة إذا ارتدت حبست، وضربت في أوقات الصلاة حتى تتوب، وإن كانت عن فطرة. وميراث المرتد يكون للمسلم، ولو لم يكن إلا كافر انتقل إلى الإمام عليه السلام، والمرتد لا يرث

القتل المانع من الميراث

القتل المانع من الميراث عند الإمامية هو القتل العدوان المقصود، سواء أكان قتلاً عمداً أم كان بالتسبب المقصود، ولو كان بالمشاركة، بل ولو كان شاهد زور أدت شهادته إلى الحكم بالإعدام، وعلى ذلك ليست العبرة عندهم بالمباشرة، بل العبرة عندهم بالعدوان والقصد إليه، وأن يكون قتله مانعاً من الميراث، ولا يمنع الميراث القتل بحق كالقتل قصاصاً، والقتل دفاعاً عن النفس، وقتل البغاة الخارجين على الإمام العادل لا يمنع الميراث. والقتل الخطأ فيه أقوال ثلاثة عندهم: أولها أنه لا يمنع الميراث، وهو أرجح الأقوال وأقواها. والثاني أنه يمنع الميراث. والثالث أنه يرث ولكن لا يرث من الدية لأنه إن ورث من الدية وهو الذي يؤديها لا يكون قد أداها كاملة.

قانون الميراث الإيراني في ذلك:

وقد نص القانون الإيراني على منع القتل من الميراث في المادتين ٨٨٠، ٨٨١ وهذا نصهما:

١- تبصرة المتعلمين ص ٢٠٠ وهذا خلاصة ما قاله الإمامية بالنسبة لميراث المرتد و فحوى عبارتهم أن المرتدة لا تورث، وقد قال أبو حنيفة إن المرتد أو المرتدة لا يورث أحدهما إلا إذا قتل أو مات أو لحق بدار الحرب، و ماله الذي اكتسبه قبل الردة لورثته المسلمين، كذلك ما اكتسب بعدها إذا كان المرتد أنثى، أما إذا كان المرتد ذكراً، فما كسبه بعد الردة يكون فيشاً للمسلمين، والورثة المعتبرون للمرتد الذكر ورثته وقت اللحاق أو القتل أو الموت، و رويت رواية أخرى وهو أن الورثة هم الورثة وقت الردة بشرط أن يستمروا أحياءً وورثة إلى وقت الوفاة، وقال الصحابان من أئمة المذهب الحنفي والأئمة الثلاثة مالك وأحمد والشافعي في أحد قوليه إن ورثة المرتد هم ورثته وقت اللحاق بدار الحرب أو وقت الوفاة ذكرأ كان أو أنثى، و كل ما ترك من مال سواء أكسبه قبل الردة أو كسبه بعدها يكون لورثته.

«المادة ٨٨٠— القتل من موانع الارث، فالذي يقتل عمداً من استحق هو في تركته لا يكون أهلاً لتلقي الإرث عنه سواء أكان هو الفاعل وحده أم كان واحداً من القتلة.

المادة ٨٨١— لا تسري أحكام المادة السابقة إذا وقع القتل خطأ، أو كان تنفيذاً للقانون، أو حصل في حال الدفاع الشرعي عن النفس.»

هذا نص القانون الإيراني فيما يتعلق بالقتل المانع من الميراث، وهو يتفق مع القانون المصري في هذا تمام الاتفاق، وإن كانت صيغة المادة الخامسة من قانون الميراث المصري أوضح في الدلالة على المقصود، وهذا نصها:

«من موانع الإرث قتل المورث عمداً، سواء أكان القاتل فاعلاً أصلياً أم شريكاً، أم كان شاهد زور أدت شهادته إلى الحكم بالإعدام وتنفيذه إذا كان القتل بلا حق ولا عذر، وكان القاتل عاقلاً بالغاً من العمر خمس عشرة سنة، ويعد من الأعذار تجاوز حد الدفاع الشرعي.»

وهذا كله يتفق مع مذهب مالك. وبذلك ننهي إلى أن مذهب مالك في القتل المانع من الميراث، هو كمذهب الإمامية تماماً.

ويلاحظ أن القانون الإيراني لم ينص على اختلاف الدين المانع من الميراث، ولعله ترك ذلك لأقوال الفقهاء.

الرق مانع من الميراث

الرق يمنع من الميراث لأن شروط الميراث أن يكون الوارث أهلاً

١— أقوال الفقهاء الأربعة بالنسبة للقتل المانع من الميراث — أولها — ما يتفق مع مذهب الإمامية وهو مذهب الإمام مالك رضي الله عنه. وثانيها — مذهب الشافعي أن كل قتل مانع من الميراث، ولو خطأ، ولو كان القاتل مجنوناً أو صغيراً غير مميز، ولو كان بشهادة حق أدت إلى الحكم بالإعدام. وثالثها — مذهب الإمام أحمد أن القتل المانع هو القتل الذي يوجب عقوبة ولو مالية فيخرج القتل قصاصاً والقتل بحق. ورابعها — مذهب أبي حنيفة أنه القتل الذي يوجب قصاصاً أو دية وكفارة، ويدخل في ذلك القتل خطأ، ولا يدخل القتل بالتسبب ولا قتل المجنون والصغير.

للامتلاك، و العبد ليس أهلاً للامتلاك عند جمهور الفقهاء^١، فهو وما ملكت يدها لسيده، وإذا قيل إنه يرث فإن المالك هو أن ينتهي ماله إلى سيده، وسيده لا تربطه بالموتى قرابة نسب أو صلة سبب، وهي الزوجية فلم يرقم به أي سبب من أسباب الميراث.

وقد قرروا أن الرق يمنع العبد من أن يرث، وأن يورث عنه. أما امتناع أن يورث عنه فلائنه لا يملك، ولذلك إذا أعتق بعضه، والعق يتجزأ عندهم، أصبح يملك بمقدار الجزء الحر، فلو آل إليه عن غير الميراث مثلاً دينار، وقد أعتق نصفه، فإنه يملك مئة بما يقابل النصف الحر، وسيده يملك المئة الأخرى التي تقابل النصف الذي ما زال على الرق.

وأما أن الرق يمنع العبد من أن يرث، ولو كان معتق البعض؛ لأن المنع سببه الرق وهوباق، ولأن الملكية تؤول إلى المولى، وهو غير وارث.

وقد منعوا بهذا ميراث العبد واعتبروا الرق مانعاً بشرطين:

(أولهما) أن يكون هناك وارث غيره، فلو كان ثمة وارث مهما تكن

درجته، ولو كان بولاء ضمان الجريرة، فإن العبد لا يرث.

والشرط الثاني — ألا يعتق العبد قبل القسمة، فلو أعتق العبد قبل

١— قد خالف في ذلك الظاهرية، فقرروا أن العبد تجوز ملكيته. وهو أهل للامتلاك فهو يصح أن يكون مالكاً، وملكه منفصل عن ملك سيده، وقد قرر ابن حزم الظاهري ذلك كمبدأ عام، خالف به جمهور الفقهاء، أو بالأحرى إجماعهم إذ يقررون أن العبد وما ملكت يده لسيده، فجاء ابن حزم وقال أين الدليل على منع ملكيته من الكتاب أو السنة أو الإجماع المعتمد عليها أو الدليل المستمد من هذه الأصول؟ فما دام لا دليل على ذلك فلا أصل العام الثابت من النصوص التي تقر الملكية العامة لبني آدم مثل قوله تعالى «هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً» يشمل الحر والعبد على السواء، إذ هو من بني آدم الذين وجه إليهم ذلك الخطاب «راجع في هذا المحلى لابن حزم ج ٩ ص ٤٤٥»، وكتاب ابن حزم للمؤلف ص ٤٤٦ — ولقد وجدنا بعض الامامية يفرض للعبد ملكية، ولكنها غير مستقرة بل متوقفة على عتقه، فإن عتق تقرر.

القسمة شارك الحر بنصيبه، فلو كان للمتوفى ولدان أحدهما حر والآخر رقيق وأم، وأعتق العبد قبل القسمة، شارك الحر والأم بحصته، وقالوا إن كان الوارث واحداً ولا يحتاج إلى القسمة في توزيع التركة، وأعتق العبد لا يستحق شيئاً، لأن الملكية تقررت واستقرت، وقد أشرنا إلى علة ذلك عند الكلام في إسلام غير المسلم قبل قسمة التركة.

إذا لم يكن وارث غير الرقيق؟

وإذا لم يكن ثمة وارث مطلقاً غير الإمام، فإن العبد يرث، وطريقة توريثه مع أنه لا يملك أن يجبر مالكة على أخذ قيمته، وتؤخذ قيمته من التركة، فإذا تم ذلك فإن باقي التركة يكون له؛ ولقد جاء في كتاب تبصرة المتعلمين ما نصه: «و لو لم يكن وارث إلا المملوك أجبر مولاه على أخذ القيمة من التركة، وأعتق وأخذ الباقي»^١.

ولكن من الذي يتولى عملية الإجماع والإعتاق؟ لقد قرروا أن الذي يتولى الإجماع هو الإمام أو نائبه، فهو الذي يتولى الإجماع بلا شك؛ لأن الإجماع على أداء الحقوق لا يكون إلا من الإمام أو نائبه. وأما الذي يتولى العتق فهو الوصي المختار من المتوفى، أو الإمام ونائبه إن لم يكن وصي، ولا ينعقد العبد بمجرد الشراء ودفع القيمة، بل لا يتم العتق إلا بالإعتاق.

وإذا لم يكن وصي ولا إمام، بأن كان الإمام مستوراً، كما هو الحال الآن عند «الاثنا عشرية»، فإنه يتولى ذلك المؤمنون على أساس أنه فرض كفاية عليهم، فلوتولاه أحدهم أغنى عن الباقين، ولو لم يفعل أحد أتم الجميع^٢.

وإذا لم يكن في التركة ما يساوي قيمة العبد؛ فعند الإمامية في ذلك رأيان أحدهما: أن التركة تكون للإمام وذلك هو الراجح. والرأي الثاني: أن

١- التبصرة ص ٢٠٢.

٢- راجع في هذا القواعد، ومفتاح الكرامة ج ٨ ص ٦٠

تدفع التركة للمولى، فيعتق ما يقابلها من قيمته أولاً، ثم يسري العتق إلى
كله، ويستسعى في الباقي من قيمته، أي أن عليه أن يسعى حتى يؤديه، و
يكون ديناً متعلقاً برقبته.

سؤال: إذا كان الدين متعلقاً برقبته...

الجواب: إذا كان الدين متعلقاً برقبته، فإنه لا يورثه المولى، بل يورثه
الدين، أي المدين، فإذا مات المدين، فإن الدين يورثه المولى، فيعتق ما
يقابلها من قيمته، ثم يسري العتق إلى الباقي من قيمته، أي أن عليه أن
يسعى حتى يؤديه، ويكون ديناً متعلقاً برقبته.

سؤال: إذا كان الدين متعلقاً برقبته، فإنه لا يورثه المولى، بل يورثه
الدين، أي المدين، فإذا مات المدين، فإن الدين يورثه المولى، فيعتق ما
يقابلها من قيمته، ثم يسري العتق إلى الباقي من قيمته، أي أن عليه أن
يسعى حتى يؤديه، ويكون ديناً متعلقاً برقبته.

سؤال: إذا كان الدين متعلقاً برقبته، فإنه لا يورثه المولى، بل يورثه
الدين، أي المدين، فإذا مات المدين، فإن الدين يورثه المولى، فيعتق ما
يقابلها من قيمته، ثم يسري العتق إلى الباقي من قيمته، أي أن عليه أن
يسعى حتى يؤديه، ويكون ديناً متعلقاً برقبته.

سؤال: إذا كان الدين متعلقاً برقبته، فإنه لا يورثه المولى، بل يورثه
الدين، أي المدين، فإذا مات المدين، فإن الدين يورثه المولى، فيعتق ما
يقابلها من قيمته، ثم يسري العتق إلى الباقي من قيمته، أي أن عليه أن
يسعى حتى يؤديه، ويكون ديناً متعلقاً برقبته.

أنصبة الورثة

بيننا شروط التوريث عند الإمامية، وموانع الميراث، ورتبنا الورثة فيما بينهم، وبيننا مراتب الأصناف المختلفة من الورثة ممن يستحقون بمقتضى الزوجية، ومن يستحقون بمقتضى القرابة، ومن يستحقون بمقتضى الولاء بأنواعه وطبقاته. والآن نبين الورثة بين الأقارب والأزواج، وأنصبة كل فريق، ومراتب القرابة ودرجاتها وأنواعها، وهذا هو لب علم الفرائض، — وهو الذي تبدو فيه الخواص — الذي اختص به الفقه الإمامي في الميراث من غيره.

تقسيم أسباب الميراث:

ولقد قسم جمهور الفقهاء الميراث الى ثلاثة أقسام: الميراث بالفرض، و يتبعه الرد إذا لم تستغرق الفروض التركة، والميراث بالتعصيب بما يبقى من أصحاب الفروض، والميراث بالرحم عند من يقول إن ميراث ذوي الأرحام أمر مقرر بحكم القرآن، وهم الحنفية والحنابلة، وإن اختلفت الطريقة في المذهبين.

هذا هو جوهر التوزيع عند جمهور الفقهاء، وأساس هذا التقسيم أن الذين لهم فرائض مقدرة في القرآن هم أصحاب الفروض، ومن بعد ذلك فالذين يستحقون من غير أن تتوسط بينهم وبين المتوفى أنثى يكونون عصبات ما داموا

ذكوراً. وقد يكونون سبباً في تعصيب غيرهم كالابن مع البنت، فإنه يعصبها، والأخ الشقيق أو لأب مع الأخت الشقيقة أو لأب. وكل من ليس صاحب فرض ولا عصبه بهذا التفسير يكون ذا رحم.

فالتفرقة قائمة بين العصبات وذوي الأرحام من ناحية أن العصبات يدلون بالذكور دائماً، ولا يدلون بالإناث، وأنهم ذكور إلا إذا كان في طبقة الذكر أنثى صاحبة فرض فإنها تكون عصبه به، أما ذوو الأرحام فالإناث الذين ليست لهم فروض ثابتة بالكتاب أو السنة، وكل من يتوسط بينهم وبين الميت أنثى من الأقارب غير أولاد الأم.

فروق جوهرية:

ولما كان أساس هذا التقسيم عند جمهور الفقهاء هو التفرقة بين القرابة من جهة الإناث، والقرابة من جهة الرجال فقد خالفهم الشيعة؛ لأنهم يعتبرون قرابة النساء تثبت الميراث كمثيلتها من قرابة الرجال، وإن كان ثمة تفاوت في المقدار. ولذلك كان التقسيم عندهم على أساس الفرض، والقرابة فقط، ويعتبرون كل القرابة يدخل سواء أكانت القرابة من جهة الأم أم كانت من جهة الأب، وسواء أتوسطت أنثى في القرابة أم لم تتوسط؛ فالأنثى من حيث إثبات القرابة المورثة كالذكر، وإن كان ثمة تفاوت في التوزيع بين الذكر والأنثى في كثير من الأحيان.

أسباب التوريث:

ولذلك كان الورثة ينقسمون إلى ثلاثة أقسام: من لهم فرض فقط، وهم الزوجان والأم، ومن لهم فرض وقد يكونون عصبات، كالبنت والأخوات والشقيقات، ومن لهم تعصيب فقط كالأبناء. وهذا التقسيم هو ما تفيده كتب الفقه عند الإمامية بالتصريح، أو بالتقسيم على أساسه، وإن لم يصرح به بعضها، وهو ما صرح به القانون الإيراني، فقد جاءت بذلك المواد ٨٩٣ إلى المادة ٨٩٨، وهذا نصها جميعاً:

المادة ٨٩٣ — الورثة إما أن يكونوا من ذوي الفروض، وإما أن يكونوا من ذوي

الفروض والعصبة معاً، وإما أن يكونوا عاصبين.

المادة ٨٩٤ — ذوو الفروض هم الورثة المحدود نصيبهم في الميراث، ويسمى هذا النصيب فرضاً.

المادة ٨٩٥ — الفروض هي النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس من التركة.

المادة ٨٩٦ — أصحاب الفروض هم الأم والزوج الباقي على قيد الحياة.

المادة ٨٩٧ — الورثة الذين يكونون من ذوي الفروض ومن العصبة هم الأب، و البنت أو البنات، والأخت أو الأخوات الشقيقات أو لأب، والأخوات والإخوة لأم.

المادة ٨٩٨ — جميع الورثة غير من ذكروا في المادتين السابقتين عاصبون. هذا نص القانون الإيراني في هذا المقام، ويلاحظ أن كلمة «عاصبون» المذكورة في المادة الأخيرة تشمل ما اصطلاح جمهور الفقهاء على تسميته بذوي الأرحام.

وقد اختار القانون التسمية بالتعصيب، وتسمية أكثر الكتب لهذا النوع من التوريث بالقرابة في مقابل التوريث بالفرض^١.

درجات التوريث

هذا التقسيم يتلاقى في ألفاظه مع تقسيم جمهور الفقهاء، وإن كان في معناه ومدلولاته يختلف.

ولهم تقسيم بعد ذلك خاص يختصون به، فيقسمون التوريث من حيث سببه إلى قسمين: أحدهما التوريث بالنسب، والثاني التوريث بالسبب، وهو التوريث بالزوجية. والتوريث بالنسب له درجات ثلاث:

الدرجة الأولى — الأبوان المباشرين، والأولاد وإن نزلوا، ولا فرق بين ذكر وأنثى، ومن يتصل بالميت بالذكور ومن يتصل بالميت بالإناث، على أن تحجب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى في ترتيب ينظر فيه إلى القرب إلى الميت دون سواه، ويعطى ذو الفرض أولاً، فإن لم يكن سواه رد عليه.

١ — القواعد ج ٨ ص ١١.

الدرجة الثانية - طبقة الأجداد والجدات وإن علوا، وفروع الأبوين من إخوة وأخوات وأبنائهم وبناتهم وإن نزلوا، لافرق بين من يدلي إلى الميت بأنثى ومن يدلي بذكر من حيث أصل الاستحقاق، وإن كان ثمة تفاوت في المقادير أحياناً، وعلى أن يقدم الفرض على الميراث بالتعصيب أو كما يسمونه القرابة، وعلى الرد على صاحب الفرض إن لم يكن في طبقته ذو قرابة غيره، وعلى أن يكون الترتيب في الأجداد بقرب الدرجة وفي فروع الأبوين كذلك، وعلى أن يكون لقرابة الأم الثلث، ولقرابة الأب الثلثان.

الدرجة الثالثة - مرتبة الأعمام والأخوال ثم أولادهم، ويلاحظ أيضاً قرب الدرجة، فالخال يقدم على ابن العم، وعند اتحاد الدرجة يكون لقرابة الأم الثلث، ولقرابة الأب الثلثان.

على أنه يلاحظ في كل الصور أن يُبتدأ بذوي الفرض إن كان، كما يلاحظ أن ميراث القرابة يكون بعد الفروض، والزوجان دائماً من أصحاب الفروض، وهما مقدمان بمقتضى فرضيتهم على غيرهم من أصحاب الفروض الذين يصح أن يكونوا عصابات إن كانوا، ولذلك نبتدئ بالكلام في ميراث الزوجين، وإن كانت كتبهم تؤخر الكلام فيه، والقانون الإيراني أيضاً أخر بيان أحكامه عن ميراث القرابة؛ ولقد آثرنا البدء به؛ لأن الكلام فيه محدود، ولأنه فرض دائماً، ولا يتجاوز الفرضية.

١- ميراث الزوجين

قال الله تعالى: «ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد، فإن كان لهنَّ ولد فللكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين، ولن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد، فإن كان لكم ولد، فلهن الثلث مما تركتم من بعد وصية توصون بها أو دين».

وبمقتضى هذا النص يكون للزوج النصف إن لم يكن للمتوفى ولد، وله الربع إن كان للمتوفى ولد وإن نزل، ويكون للزوجة الربع إن لم يكن

للمتوفى ولد، ولها الثمن إن كان للمتوفى ولد وإن نزل.
وهذا قدر يتفق فيه الإمامية مع جمهور الفقهاء، وذلك لأنه نص الآية
الكرمة، ولا مساع لأحد أن يخالف ما يدل عليه النص الكريم، إلا إذا كان
قد خلع الربة، وارتد بعد إسلام.

الفرق بين الإمامية والسنة في معنى الولد:

ولكن موضع الخلاف يبتدئ هنا في تفسير معنى الولد، فالجمهور يرون أن
معنى الولد الذي ينقل نصيب الزوج من النصف إلى الربع، ونصيب الزوجة
من الربع إلى الثمن — أنه كل فرع لا يتوسط بينه وبين المتوفى أنثى، فبنت
الابن وابن الابن وإن نزل يقال عنه ولد للمتوفى، ومن يتوسط بينه وبين
المتوفى أنثى لا يقال عنه إنه فرع للمتوفى، فابن البنت لا يقال عنه إنه ولد
للمتوفى، فالزوج مع ابن البنت يأخذ النصف، والزوجة تأخذ معه الربع.
هذا نظر الجمهور. أما الإمامية فإنهم يعتبرون كل فرع للمتوفى ولداً له، سواء
أكان يتصل به عن طريق الذكورة أم عن طريق الأنوثة، وعلى ذلك لا تأخذ
الزوجة الربع عند وجود ابن بنت، أو بنت بنت، بل تأخذ الثمن، ولا يأخذ
الزوج النصف عند وجود أحدهما، بل يأخذ الربع، ويستندون في تفسير الولد
بهذا المعنى إلى ما روي عن الإمام أبي عبد الله جعفر الصادق، وأبيه الإمام
محمد الباقر، إذ قالوا في حديث طويل «إن لم يكن ولد و كان ولد الولد ذكوراً
و إنثاءً فإنهم بمنزلة الولد، و ولد البنات يرثون ما يرث ولد الصلب و يحجبون
ما يحجب ولد الصلب». ولقد ادعى الإجماع عندهم على ذلك، ولكن
خالف بعضهم في انعقاد إجماعهم.

ولأن الفرع مها تكن درجته، وطريق قرابته، ينقل الزوج من النصف
إلى الربع، والزوجة من الربع إلى الثمن، وعبر بعض الفقهاء في مذهب
الإمامية عن الفرع بالذرية، وهي كلمة تشمل في مدلولها كل الفروع أياً
كان طريق انتمائهم للمتوفى.

هذا هو فرض أحد الزوجين في حال وجود ذرية للمتوفى، و حال عدم وجود ذرية، و إن أحد الزوجين يأخذ فرضه، و الباقي من الورثة يأخذون أنصبتهم على حسب مقادير ما يستحقون، و مراتب استحقاقهم، سواء أكانوا يأخذون بالفرض و الرد، أم بالفرض، و القرابة أو التعصيب، كما يعبر الفقهاء، فإن لم يكن للمتوفى أقارب كان الباقي لمولى النعمة، فإن لم يكن له مولى كان الباقي بعد فرض أحد الزوجين لضمأن الجريرة، فإن لم يكن أحد من هؤلاء فهل يذهب الباقي إلى الإمام؟ في ذلك خلاف على أقوال ثلاثة:

أولها: أنه يرد على أحد الزوجين مطلقاً سواء أكان ذكراً أم كان أنثى، و روي ذلك الرأي عن أئمتهم، أو بعضهم.

الرأي الثاني: أنه لا يرد على أحد منها مطلقاً، سواء أكان الزوج أم كان الزوجة، و روي هذا أيضاً عن بعض أئمتهم.

الرأي الثالث: أنه يرد على الزوج، و لا يرد على الزوجة، و هذا أيضاً على المأثور من بعض أئمتهم، و في حال عدم الرد يكون الباقي بعد نصيب أحد الزوجين للإمام.

وقد اختار القانون الايراني الرأي الذي يميز الرد على الزوج، و لا يميز الرد على الزوجة؛ و لذا جاء في المادة ٩٠٥ ما نصه:

«لكل وارث صاحب فرض أن يأخذ نصيبه من التركة، و ما يبقى يكون من حق العصبية (٥) فإن لم يوجد عصبية من طبقة أصحاب الفروض ليشتركوا معهم في باقي الميراث فهذا الباقي يضاف إلى نصيب أصحاب الفروض بصفة إرث إضافي عدا الزوج (٥٥) الباقي على قيد الحياة، و مع ذلك فالزوج الذي يكون الوارث الوحيد لزوجته يستحق باقي الميراث بصفة إضافية».

(٥) كلمة عصبية معناها قرابة؛ لأنه يدخل فيها الأعمام و العمات و الأخوال و الخالات و بنات الأخ و بنات الأخت الخ.

(٥٥) المراد من الزوج هنا ما يشمل الزوجة؛ بدليل الاستثناء الآتي فإنه لا استثناء إلا إذا فسرت كلمة الزوج بهذا العموم، و إلا كان في القول تناقض لا استثناء، و إن كانت الصيغة على أي حال غير محكمة.

فهذا النص يفيد ان الزوج يرد عليه دون الزوجة، فالإعطاء بصفة إضافية في القانون هو الرد (٥٥٥).
وقانون الميراث المصري اختار الرد على أحد الزوجين مطلقاً، وقد قدمه على الميراث بولاء النعمة.

الزوجية التي تجز التوريث:

ويتوارث الزوجان إذا مات أحدهما و الزوجية قائمة سواء أحصل دخول أم لم يحصل دخول، واستثنى من ذلك إذا تزوج المريض مرض الموت في حال المرض، ومات قبل أن يدخل بها، فإنها لا ترث منه على ما سنين.
وإذا كان طلاق رجعي، ومات وهي في العدة، أو ماتت هي والعدة قائمة فإنه يكون التوارث بينهما؛ لأن الطلاق الرجعي لا ينهي الزوجية إلا بعد انتهاء العدة، فما دامت العدة لم تنته فالزوجية قائمة؛ وبذلك يتوافر سبب الميراث، فيكون التوارث.

أما إذا مات أحدهما بعد انتهاء العدة في الرجعي أو مع بقاء العدة في

(٥) اختلف الصحابة في الرد على أصحاب الفروض على أقوال أربعة: أولها قول عبد الله بن مسعود إنه يرد على كل أصحاب الفروض ما عدا الزوجين، والأخت لأب في حال ميراثها مع الأخت الشقيقة، و بنت الابن في حال ميراثها مع البنت، وذلك لأن ميراث الزوجين ثبت بالقرآن فلايزاد عليه، وميراث الأخت لأب مع الشقيقة و بنت الابن مع البنت ثبت بالسنة المأثورة فلايزاد عليه.

وثانيها قول عثمان بن عفان إنه يرد على أصحاب الفروض جميعاً ومنهم الزوجان؛ لأن الفروض إن زادت عالت فينقص من نصيب الزوجين، فمن العدل إن نقصت أن يزداد على نصيبها.

وثالثها قول زيد بن ثابت لا يرد على أحد، لا أحد الزوجين ولا غيرها.

ورابعها قول علي رضي الله عنه إن أصحاب الفروض يرد عليهم ما عدا الزوجين لنص القرآن فيقتصر بالنسبة لها عليه، أما غيرها فثبت الرد عليه بنص قرآني آخر وهو قوله تعالى «و أولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله». وفي رواية عن عبد الله بن عباس أصحاب الفروض يرد عليهم ما عدا الزوجين والجدة.

البائن أو الفسخ فإنه لا توارث، لان الفسخ يهي الزواج، أو ينقضه، و الطلاق البائن يقطع الزوجية في الحال وينيها، ولو كانت العدة قائمة فلا يتوافر سبب الميراث، وعلى ذلك لا يثبت التوارث إذا كان الطلاق قبل الدخول، وإذا كان الطلاق مكماً للثلاث، وفي الخلع والمبارأة.

المخالعة وبدل الخلع:

ولكن إذا رجعت المخالعة في بدل الخلع ولم تسلمه، أترث إذا مات وهي في العدة أم لا تترث؟ إن المسألة فيها نظر عند الإمامية، والأساس فيه عندهم أن الخلع إذا امتنعت المرأة فيه عن الوفاء ببذله يكون للزوج حق الرجعة لأنه إنما بذل الطلاق على أساس البذل للفداء، فإذا انتفى فإن له الرجعة حتى يكون رضاه بالفراق على أساس صحيح. فهل إعطاء حق الرجعة للزوج يجعل هذا الفراق له كل خواص الطلاق الرجعي ومنها أن يتوارث الزوجان إذا مات أحدهما وهو في العدة؟ الجواب عن ذلك أنه قد قال الأكثرون بالتوارث، وهو أظهر الأقوال؛ وذلك لأن إعطاء حق الرجعة للزوج يجعل للطلاق أخص أوصاف الرجعي، وهو بقاء ملك النكاح بالنسبة للزوج، فتثبتت كل الأحكام التي أوجبها الرجعة، وأوجبها بقاء الملك للزوج وهو التوارث، فإن التوارث ما ثبت إلا نتيجة لبقاء ملك الزوج، فيبقى المناط للحكم، فلامنص من تحققه.

ومع أن هذا هو الظاهر المقتى به عندهم فقد استشكل الحكم من حيث إن جواز الرجعة لم يمنع بقاء أحكام البيونة من عدم وجوب النفقة والسكنى حال قيام العدة، وغير ذلك.

اختلاف الأحكام بالنسبة للزوجة:

و الأحكام الثابتة للزوج في الميراث يثبت مثلها للزوجة، كما تبين؛ إلا في أمرين:

(١) في المريض الذي يتزوج في مرض موته ويموت قبل أن يدخل بها،

فإنها لا ترث؛ لأن الزواج عندهم يبطل إذا حصل في مرض الموت، ولم يكن معه دخول، وإذا بطل الزواج فقد زال السبب الذي كان من أجله الميراث، والأصل في ثبوت بطلان الزواج بموت المريض من غير دخول هو الإجماع عندهم، ولذا لما استشكله الطوسي من فقهاءهم من الناحية القانونية ردوا استشكله بقولهم «معاهد الإجماعات ومناطق الروايات وفتاوى الأصحاب كما في المبسوط وغيره على أن النكاح بدون الدخول باطل^١».

وإذا تزوجت المريضة في مرض الموت، وماتت قبل الدخول فإن الزوج يرث، وذلك لأن موت الزوجة لا يبطل النكاح فيكون سبب الإرث قائماً. (٢) إن الزوج يرث النصف أو الربع من كل مال زوجته بلا فرق بين عقار ومنقول، أما الزوجة فإنها إن كانت ذات ولد من المتوفى فإنها ترث من جميع التركة لافرق بين منقول وعقار، تأخذ نصيبها من عين العقار كما تأخذه من عين المنقول، وهذا هو المشهور. وقيل إنه في ميراث الزوجة لافرق بين ذات الولد ومن لا ولد لها.

منع الزوجة من ميراث العقار:

أما الزوجة غير ذات الولد من المتوفى فقد اتفقت الأقوال في ذلك المذهب على أنها لا تأخذ من بعض الأرض شيئاً، ولكن اختلفت الأقوال بعد ذلك: الرأي الأول: قال بعضهم حرمانها من ذات الأرض الخالية من البناء أو المشغولة من البناء، وكذلك ما عليها من آلات ثابتة أو مخصصة لها أبنية، على أن تأخذ قيمة كل هذا من باقي التركة أو يكون ديناً عليها، وهذا يقتضي أنها لا تفقد شيئاً من نصيبها من حيث المعنى والقيمة، ولكن تؤخذ جبراً عنها القيمة لا الرقبة.

الرأي الثاني: أنها تحرم من الرباع فقط، وهي الدور والمسكن والبساتين وتعطى قيمة الآلات والأبنية، ويؤدي هذا الرأي ألا تحرم من عين

١- مفتاح الكرامة ج ٨ ص ١٨٧.

الأراضي الزراعية والأراضي الخالية من البناء، ولكن تحرم من أرض الربع وقيمتها، ولا تعطى إلا قيمة الأبنية والآلات.

الرأي الثالث: أنها تحرم من الأرض مطلقاً خالية أو عليها بناء أو شجر، بحيث لا تأخذ من عين الأرض ولا من قيمتها، ولكن تأخذ قيمة حصتها في البناء والشجر، وهذا هو القول الراجح، وقد قالوا إنه مروى عن أبي عبد الله الإمام جعفر الصادق، والإمام أبي جعفر محمد الباقر. وما يسند إليهما من قول -صحت نسبته - حجة وأصل قائم بذاته، قد يخصص به عام القرآن الكريم. والتعليل لهذا القول المسند للإمام جعفر؛ أنها ربما تزوجت من كان بينه وبين زوجها عداوة أو منافسة؛ فيشق على أهل الميت أن يروه يدخل داره، ويزرع أرضه، وأن زواج غير ذوات الولد قريب، ومن كانت ذات ولد بعيداً.

وقد اختار القانون الإيراني العمل بالرأي الذي يمنعها من الميراث في أرض المساكن وغيرها عيناً وقيمة، وتأخذ قيمة المباني. وقد جاء في المواد ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨، وهذه نصوصها:

المادة: ٩٤٦ - إن نصيب الزوج الشرعي في ميراثه من زوجته يحتسب من كافة ممتلكاتها، بينما نصيب الزوجة الشرعي في ميراث زوجها لا يحتسب إلا على ممتلكاته الآتية:

١- جميع أمواله المنقولة من أي نوع كانت.

٢- المباني والمفروشات.

المادة: ٩٤٧ - ترث الزوجة في قيمة المباني والمفروشات، ولكنها لا ترث في ربة تلك المباني والمفروشات، وتقدير القيمة يكون باعتبار أن تلك المباني والمفروشات ستبقى على الأرض دون أن يكون ممالك الأرض حق في أي تعويض ٢.

المادة: ٩٤٨ - في الحالة المنصوص عليها في المادة السابقة إذا رفض الورثة أن يدفعوا قيمة المباني والمفروشات فللزوجة الباقية على قيد الحياة أن تطلب أن يعطى لها حقها

١- راجع هذه الأقوال في القواعد، ومفتاح الكرامة ج ٨ ص ١٨٩ وما يليها من صفحات.

٢- أي قيمة تلك المباني باعتبارها مستحقة البقاء.

عيناً.

ونرى ذلك القانون قد عمم بين الزوجات، ولم يفرق بين ذات الولد، و
من ليس لها ولد من المتوفى.

حكم جديد:

وقبل أن نترك القول في هذا المقام نقرر حكماً جديداً في حال غير ما
سبق، وهي إذا مات الرجل وترك زوجين إحداهما ذات الولد، والأخرى
ليس لها ولد من المتوفى، فقد قالوا إن ذات الولد تأخذ الثمن كاملاً في الجزء
الذي منعت الأخرى من أخذ قيمته أو عينه، وهو الأرض على الرأي المختار،
وكأنها تحل محل المحرومة؛ لأن الزوجة الثانية تشارك الأولى بطريق التزام
من غير مرجح في الثمن، فإذا كان ثمن الأرض لامزاحم فيه لذات الولد فإنها
تأخذه كاملاً. أما قيمة المباني وبقية المنقولات، فإنها تزاحمها فيه من ليس لها
ولد، وعلى ذلك لا تأخذ ذات الولد منه إلا نصف الثمن.

وهذا الحكم ليس له موضوع في القانون الإيراني، لأنه لا يفرق بين ذات
الولد وسواها.

الطلاق في مرض الموت:

والطلاق في مرض الموت عند الإمامية فيه قولان: أحدهما: أنه لا يقع، و
قد روي ذلك عن الأمام أبي عبد الله جعفر الصادق، فقد روي أنه سئل عن
المريض، أله أن يطلق امرأته في تلك الحال؟ قال: «لا؛ ولكن له أن يتزوج
إن شاء، فإن دخل بها ورثته، وإن لم يدخل بها فنكاحه باطل» وقد يتضمن
هذا القول جواز النكاح وعدم جواز الطلاق^١.

والقول الثاني أنه يقع، ويكون مكروهاً^٢ وإلى الكراهة يخرج قول الإمام
جعفر الصادق، وإذا كان يقع فإنها ترثه، ولو كان الطلاق بائناً، إذا مات

١- راجع مفتاح الكرامة ج ٨ ص ١٨٧ سطر ٥.

٢- راجع في هذا تبصرة المتعلمين ص ١٧٣.

بطريق الرد».

ونراه لم يبين طريق الرد في حال حجب الأم، يأخذ الأب بمقدار سهمه بالفرض من الرد، فيأخذ الربع في الباقي والبنات ثلاثة الأرباع، أم يأخذ بمقدار نصيبه ونصيب الأم، فيأخذ الخمسين من الباقي وتأخذ البنات ثلاثة الأخماس؟ والمتبادر هو الأول، وإن لم يكن متبادراً فهو الذي يصح أن يكون تفسيراً للقانون؛ لأنه القول الراجح في المذهب الإمامي، إذ لم يخالف فيه إلا الشيخ معين الدين المصري كما ذكر صاحب مفتاح الكرامة.

وبالبدهة إذا كان الأب مع البنات، فإنه يأخذ السدس، والبنات النصف والباقي يقسم بينهما أربعاً؛ وبعبارة عامة شاملة يكون للأب ربع التركة فرضاً ورداً، وللبنات ثلاثة الأرباع فرضاً ورداً أيضاً.

ميراث الأبوين مع البنات:

وإذا كان مع الأبوين بنتان أو أكثر، فإن كل واحد من الأبوين يأخذ السدس، والبنتان فأكثر يأخذن الثلثين؛ وإن كان مع البنتين أم فإن الأم تأخذ السدس، والبنتين الثلثين، والباقي يقسم بينهما أخماساً، وإن كان الأب مع البنتين فأكثر كان الحكم كذلك؛ وإذا كان مع الأبوين زوجة أو زوج وبناتان فإن الأبوين يأخذ كل واحد منها السدس، والبنات يأخذن الباقي، وسيكون أقل من الثلثين، وذلك لأنه من المقررات عند الشيعة أنه لا عول، وأنه ينقص من أصحاب الفروض الذين يتغير نصيبهم إذا كان معهم ذكر فإنه بفرض أن مع البنتين ابناً سيأخذ الجميع الباقي، فتأخذ الاثنتان فأكثر الباقي بالأولى.

وإن ميراث الأبوين مع البنتين فأكثر قد نص عليه القانون الإيراني في المادة ٩٠٩، وهذا نصها:

«إذا ترك أباه وأمه أو أحدهما وعدة بنات فنصيب جميع بناته الشرعي يكون ثلثي التركة ويوزع بينهن بالتساوي ونصيب كل من الأب والأم الباقيين على قيد الحياة

يكون سدس التركة، والباقي إذا وجد يوزع بين جميع الورثة بنسبة نصيبهم الشرعي، و
 مع ذلك إذا كانت الأم محجوبة حجاً جزئياً، فلانصيب لها في التقسيم الإضافي». هذا
 نص المادة، ونحسب أن الجزء الأخير منها ليس له موضوع، فهو في
 حكم اللغو، وذلك لأنه لا يمكن أن يكون نصيب إضافي مع حجب الأم
 حجاً جزئياً؛ لأن حجب الأم حجاً جزئياً يكون إذا كان هناك إخوة
 لأبوين أو لأب ومعهم الأب؛ وفي هذه الحال ستستغرق الفروض التركة،
 فلا يكون زائد يقسم على أصحاب الفروض بعد ذلك، إذ تأخذ الأم السدس،
 والأب السدس، والبنات الثلثين، وبذلك يكمل الواحد الصحيح، فإن
 أصل المسألة يكون 6: السدس = 1، والسدس الثاني = 1، والثلثان = 4؛ فيكون
 المجموع ستة، فلاموضوع حينئذ لنصيب إضافي. وإذا انفردت الأم عن الأب
 بأن كان غير موجود، فإن نصيب الأم يكون السدس، ويكون للبنات الثلثان،
 ويبقى نصيب إضافي، والأم تستحق فيه بالرد، لعدم وجود الحجب، إذ أن
 شرط الحجب بالإخوة هو وجود الأب، والأب ليس بموجود، وإلا استحق
 السدس، فتكون المسألة عادلة.

ميراث الأبوين مع الأبناء:

وإذا كان في أولاد الميت ذكر، فإن الأبوين كليهما أو أحدهما يأخذ
 فرضه، والباقي يكون للأولاد، للذكر مثل حظ الأنثيين، وإذا كانوا جميعاً
 ذكوراً أخذوا الباقي بالتساوي بينهم، وذلك للنص القرآني الكريم: «يوصيكم
 الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين»، وإنه على ذلك لارد، ويأخذ
 الذكر والأنثى ما بقي بعد أصحاب الفروض قلّ أو كثر، فإذا كان للمتوفى
 زوجة وأب وأم وابن وبنات، فإن للزوجة الثمن، وللأم السدس، وللأب
 السدس، وللبن والبنات الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين. ولو كان للمتوفى
 زوج وأب وأم وابن وبنات، فإن للزوج الربع، وللأب السدس، وللأم
 السدس، وللأولاد الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين. ونرى أن الباقي هنا أقل

من النصف، إذ هو يساوي ١٢/٥. وإن الإمامية في هذا الجزء من الميراث يتفقون مع أهل السنة والجماعة؛ لأنه صريح نص القرآن الكريم.

ونرى من هذا أن الأب والأم يرثون مع الأولاد الصليبين، ولا حجب معهم، وإنهم كذلك يرثون مع أولاد الأولاد؛ ولا يحجبون أولاد الأولاد. فإذا كان للمتوفى أم، وأب، وبنت بنت، فإن بنت البنت لا تحجب، لأنها تدخل في عموم الولد الذي يجعل نصيب الأم السدس، وكذلك بنت الابن وابن البنت وهكذا؛ وإن هؤلاء يحلون محل آبائهم في الميراث، فبنت البنت على هذا محل محل البنت، إن لم يكن هناك بنت أو ابن أعلى منها، وبنت الابن محل محل الابن، وتأخذ حصته إن لم يكن هناك بنت أو ابن أعلى منها، وهكذا؛ مما سنفصله في ميراث الأولاد منفردين عن الآباء. وقد بيناه مع الأبوين، ولا يقوم مقام الأبوين أصولهما عند فقدهما، ولكن يقوم مقام الأولاد فروعهم عند عدم وجودهم.

ميراث الأولاد:

إذا لم يكن للمتوفى إلا ولد واحد أخذ التركة كلها، فإن كان ذكراً فبحكم القرابة التي تشبه التعصيب عند أهل السنة، وإن كان أنثى فبحكم الفرض والرد، النصف بحكم الفرض، والنصف الآخر بحكم الرد، وإن كان مع الأولاد زوج أو زوجة أخذ فرضه، وأخذ هو الباقي بحكم القرابة إن كان ذكراً، أو بالفرض أولاً ثم بالرد ثانياً إن كان أنثى، وإن تعدد الأولاد ذكوراً وإناثاً فلهم التركة للذكر مثل حظ الأنثيين إن لم يكن ذو فرض، و الباقي إن كان معهم ذو فرض، وإن كانوا ذكوراً فقط فالباقي بينهم بالسوية بحكم القرابة، وإن كانوا جميعاً إناثاً فإن أحد الزوجين ذا الفرض يأخذ فرضه، وهن يأخذن الباقي فرضاً ورداً، وقد ينقص فرضهن إن كان أخذه يؤدي إلى العول، وقد منعه ولكن لا يتصور ذلك إذا لم يكن أحد الأبوين.

وقد بين ذلك كله القانون الإيراني في المادة ٩٠٧ وهذا نصها:

- إذا لم يترك المورث أباً أو أمّاً و كان له ولد أو عدة أولاد، فإن تركته تقسم كالاتي:
- ١- إذا لم يكن إلا ولد واحد ذكراً كان أم أنثى آلت التركة بأكملها اليه.
 - ٢- وإذا كان له جملة أولاد ذكوراً أو إناثاً تقسم التركة بينهم بالتساوي.
 - ٣- وإذا كان له جملة أولاد ذكوراً وإناثاً فالذكر يختص بضعف الأنثى.

هذا ويجب التنبيه إلى أمر لاحظته فقهاء الشيعة، هو اختصاص الولد الذكر الأكبر بشياب أبيه وخاتمه وسيفه ومصحفه، وذلك إذا كان الولد غير سفيه، وغير فاسد المذهب.

ولعل المراد من فساد المذهب ألا يكون من طائفة أخرى غير المذهب الإمامي، لأن مذهبهم هو الصحيح في نظرهم، ومذهب غيرهم خطأ. وإذا كان الولد الأكبر أنثى لا تختص بهذه الأمور، بل يختص بها أكبر الأبناء الذكور، وإن لم يكن أكبر الأولاد باطلاق.

وإن هذا الاختصاص ليس من قبيل التوارث، بل من قبيل المحاباة اللازمة التي أوجبها الشارع؛ لأنها شيء ليس من فرائض الله التي نص عليها القرآن أو السنة النبوية الشريفة، ولذا يقول صاحب القواعد ما نصه: «يجبى الولد الذكر من تركة أبيه بشياب بدنه وخاتمه وسيفه ومصحفه، وعليه قضاء ما فات الأب من صلاة وصيام، وإنما ذلك إذا لم يكن سفيهاً، و لافساد المذهب». ولقد جاء في مفتاح الكرامة: «أن هذه المحاباة لازمة».

ويستفاد من هذا النص أن هذه المحاباة في نظير واجب يقوم به الابن الأكبر، وذلك أن يقوم عن أبيه بقضاء ما فاته من صلوات وصيام، فهي محاباة واجبة في نظير واجب. وإن هذا ينتهي إلى تقرير حقيقة مقررة ثابتة عند الشيعة، وهي أن العبادات البدنية البحتة يجوز أن يؤديها الأبناء عن آبائهم، وهذا غير ما عليه الجمهور من الفقهاء، فإن العبادات البدنية لا تقضى عن الميت، أما التكاليف المالية فإنها تقضى عن الميت، فالزكاة إذا وجبت صح قضاؤها عن الميت باعتبارها ديون الله، وديون العباد تقضى عن الميت، ودين الله أحق بالقضاء؛ أما العبادة التي تجمع بين البدنية والمالية، وهي

الحج فإنها تجزئ عن الميت إذا أوصى بأدائها، و كان في حال عجز عن الأداء، فإنها في هذه الحال تؤدي باعتباره أوصى، و باعتبار أن من يقوم بها نائباً بمقتضى هذه الوصاية.

ميراث أولاد الأولاد:

من المقرر أنه لا يرث أحد من أولاد الأولاد ما دام هناك ولد صليبي ذكراً كان أو أنثى. فإذا كان للمتوفى بنت فإنه لا يرث ابن الابن شيئاً، وإذا كان هناك بنت، فلا ترث أيضاً معها بنت البنت شيئاً، وذلك لأن القاعدة العامة عندهم في أهل المرتبة الواحدة التي يتحد نوعها لا يرث أحد من أهل طبقة مع وجود أحد من الطبقة التي هي أعلى منها، فلا يرث ابن أخ مع الأخت - ولولأم - شيئاً، وكذلك لا يرث ابن الابن مع بنت البنت شيئاً، و يرث أولاد الأولاد مع الأبوين، لأن أولئك أصول، وهؤلاء فروع، فليسوا نوعاً واحداً، وإن كانوا في مرتبة واحدة. وكذلك يرث أولاد الإخوة مع الأجداد والجندات، وإن لم يكونوا في طبقة الإخوة الذين يشاركون الجدود والجندات.

وعلى ذلك إذا كان للمتوفى بنت وابن ابن فالميراث كله للبنت فرضاً ورداً، وإذا كان للمتوفى بنت بنت، وابن ابن ابن، فالميراث كله لبنت البنت فرضاً ورداً، لأنها تأخذ النصف الذي كانت تأخذه أمها فرضاً، و تأخذ كذلك الباقي رداً، وهكذا.

وقد ذكر ذلك القانون الإيراني في المادة ٩٠١ وهذا نصها: «إذا ترك

١- ولقد روى الإمامية أنه سئل الإمام جعفر عن بنات الابن يرثن مع البنت؟ فقال كقول أهل السنة والجماعة: ترث السدس. ولكنهم يحملون ذلك على أنه قاله تقيّة، وكذلك كل قول يؤثر عن ذلك الإمام بما يخالف المقرر عندهم يحملونه على التقيّة. ولقد قال صاحب مفتاح الكرامة بعد أن حل كثيراً من الروايات على التقيّة: «ومثلها في الحمل على التقيّة رواية السجلي التي تقول إن بنات الابن يرثن مع البنات». ورواية سعيد بن أبي خلف التي تقول إن الجد يرث مع بنات الابن.

المورث ولدأ و لو وحيدأ فالأحفاد لا يرثون شيئأ».

لا يرث الأحفاد إذن شيئأ إلا إذا لم يكن هناك أولاد صلبيون. و خلاصة

القول في ميراثهم عند الإمامية تتبين في ثلاث قواعد عليها تبنى الفروع:

القاعدة الأولى: إن الأقرب جزئية يجب الأبعد جزئية من أي جانب

كان، فابن البنت يجب ابن ابن الابن لأنه أقرب منه درجة، وذلك لأن

الأساس في ميراث الفروع هو القرب و الجزئية، فأهم أقرب جزئية يكون

أولى بالميراث، إذ يكون منه الآخر بمنزلة الولد الصلبي من الأحفاد، وقد تبين

أنه لا أحد يرث من الأحفاد من ولد صلبي ذكراً كان أو أنثى.

القاعدة الثانية: أن نصيب الفرع الذي توفي أصله يكون هو نصيب ذلك

الأصل ذكراً كان أو أنثى، فإذا كان للمتوفى ابن ابن، و بنت بنت، فإنه تفرض

حياة الابن الصلبي، و حياة البنت الصلبية، و ما يستحقه الابن يأخذه ابنه،

و ما تستحقه البنت تأخذه بنتها، و لو كان للمتوفى بنت ابن، و ابن بنت،

فإنه يفرض الابن حياً، و تفرض البنت على قيد الحياة، و يقسم الميراث

بينها، فإستحقه الابن تأخذه ابنته، و ما تأخذه البنت يأخذه ابنها و هكذا.

القاعدة الثالثة: أنه إذا تعدد فرع أحد الأولاد قسم نصيب الولد المتوفى

بين فروعه للذكر مثل حظ الأنثيين، فلو كان للمتوفى بنت بنت، و ابن هذه

البنت، و بنت ابن، و ابن هذا الابن، فإنه تفرض البنت على قيد الحياة، و

يفرض الابن كذلك، و ما تستحقه البنت يقسم على فروعها للذكر مثل حظ

الأنثيين، و ما يستحقه الابن يقسم أيضاً على فروعه للذكر مثل حظ الأنثيين،

و هكذا.

و هذا النصيب الذي يقسم على الفروع، و الذي من أجل تعرفه يفرض

المتوفى حياً، هو نصيب المفروض حياً بالفرض أو بالقرابة، أو بالفرض و الرد.

و قد جاء ذلك في المادتين ٩١١ و ٩١٢ من القانون الإيراني و هذا

نصها:

المادة ٩١١— إذا لم يترك المورث أولاداً فأولاد أولاده يحلون محلهم بحق التمثيل، و

يعتبرون بهذه الصفة كأنهم ورثة من الطبقة الأولى، ويشتركون في الميراث مع من كان حياً من والدي المورث، أما التقسيم بين الأحفاد فيعمل باعتبار الفروع، أي أن ورثة كل فرع يختصون بنصيب الفرع الذي حلوا محله و كان طريق الصلة التي بينهم وبين المورث، فالحصة التي تؤول الى أولاد ابن المورث مثلاً تكون ضعف الحصة التي تؤول الى أولاد بنته.

المادة ٩١٢— فروع الميت وإن سفلوا يرثون طبقاً لأحكام المادة السابقة.

هذا ويلاحظ أن أولاد الأولاد مقامهم بالنسبة لأصحاب الفروض هو مقام أصولهم الذين كانوا طريق اتصالهم بالمتوفى، فأولاد البنت يشاركون في الرد— الأبوين بالطريقة التي كانت تشارك بها البنت، وأولاد الابن يأخذون بالقرابة ما يبقى بعد نصيب الأبوين ونصيب أحد الزوجين، وأحد الزوجين مع الأحفاد كشأنه مع الأولاد لا يأخذ إلا فرضه، ولا يستحق معهم شيئاً بسبب الرد. وهكذا لا يجلب الأبوان فروع الأولاد، ويرثون معهم كما لو كان الأولاد الذين ينتمي اليهم أولئك الفروع على قيد الحياة.

ميراث المرتبة الثانية من الأقارب

٢- ميراث الأجداد وَالجَدَات والأخوة وفروعهم

هذه المرتبة الثانية لا يستحق أحد منها ما دام واحد من أهل المرتبة السابقة على قيد الحياة، فلا ترث الأخت الشقيقة أو لأب شيئاً مع وجود البنت، ولا يرث أولاد الأم شيئاً مع وجود الأم، أو أي فرع ولو كان من أولاد البطون. والإمامية بذلك يخالفون أئمة السنة مخالفة جوهرية، وينكرون الأحاديث الصحيحة^١ التي وردت بتوريث هؤلاء مع الفروع؛ فلا يقرون بصحة حديث عبد الله بن مسعود، وقد سئل عن ميراث بنت، وبنت ابن، و أخت شقيقة فقال: «أقضي بقضاء رسول الله (ص) لابنته النصف، ولابنة الابن السادس، تكلمة للثلاثين، وما بقي فلأخت من الأب والأم».

وإنهم إذ رفضوا الاستدلال بالأحاديث التي استدلت بها فقهاء السنة، فقد اعتمدوا على القرآن وحده مع ما نسبوه لأئمتهم من أقوال اعتقدوا فيها العصمة المطلقة عن الخطأ. وفسر الولد بذلك التفسير الواسع الذي يشمل كل

١- الملاحظ ان مدرسة اهل البيت تناقش في صحة هذه الاحاديث وحجيتها.

من يتصل بالمتوفى عن طريق الولادة من أي طبقة كانوا، فإن كان ولداً في فرع أياً كانت طبقته فلا وراثه للإخوة والأخوات عند وجود أي فرع، وحلوا على ذلك قوله تعالى: «يستفتونك، قل الله يفتيكم في الكلالة إن امرؤ هلك ليس له ولد، وله أخت فلها نصف ما ترك، وهو يرثها إن لم يكن لها ولد، فإن كانتا اثنتين فلها الثلثان مما ترك، وإن كانوا إخوة رجالاً ونساءً فللذكر مثل حظ الأنثيين».

فقرروا بعد أن توسعوا في تفسير معنى الولد، وتركوا الأخذ بالأحاديث المفسرة أنه لاميراث للإخوة وأولادهم مع الفروع أياً كانوا، وبما أن الأبوين قد ذكروا في مرتبة الفروع في الميراث بمقتضى نص قوله تعالى: «يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين»، فإنه يكون لهما ما يكون للفروع من حجب الإخوة والأخوات وأولادهم، ولأن الإخوة والأخوات يتصلون بالميت بواسطة الأبوين أو أحدهما فلا يرثون معها.

سبب اعتبارهم مرتبة واحدة:

واعتبر الإخوة والأخوات وأولادهم في مرتبة الأجداد والجندات، لأنهم تساوا في الإدلاء إلى الميت بأحد الأبوين، فالأجداد والجندات يدلون إلى الميت بالأب أو الأم أياً كانت درجاتهم، والإخوة والأخوات وأولادهم يدلون إلى الميت بالأب أو الأم أو بهما معاً مهما تكن درجاتهم، فلما كان طريق الإدلاء واحداً كانت الدرجة واحدة. وإن جعل الجد أو الجدة في مرتبة الأخ أو الأخت لا يبعد كثيراً عن فقه أئمة السنة في الجملة؛ فإن أكثر أولئك الأئمة الأجلاء قرروا أن الجد الصحيح مهما يعلل لا يحجب الأشقاء أو أولاد الأب بشرط ألا يقل نصيبه معهم عن السدس أو الثلث، بل يكون معهم كأخ إن كانوا عصبية، ويكون هو العصبية مع أصحاب الفروض بشرط ألا يقل نصيبه عن السدس عند علي، وألا يقل نصيبه عن الثلث عند زيد.

ولكن يفترق أئمة السنة عن الإمامية في أمور ثلاثة:

أولها: أن جمهور السنين يعتبرون الجد في مرتبة الإخوة أو الأخوات ولكن يشترطون مع ذلك قدراً معيناً لا يقل عنه، وهو السدس عند بعضهم، و الثلث عند آخرين، ولكن هؤلاء الإمامية لا يجعلون له حداً أدنى.

ثانيها: أن الجد الذي يكون كأخ هو الذي لا يتوسط بينه وبين المتوفى أنثى أما الإمامية فيعتبرون كل جد في منزلة الإخوة وأولادهم. سواء أكان يتوسط بينه وبين المتوفى أنثى أم لا، ويعتبرون كذلك كل جدة، سواء أكانت تدلي بالأب أم بالأم، أم بأبي الأب، أم بأبي الأم، ويعتبرون الجدة كأخت أيضاً كما اعتبروا الجد كأخ.

ثالثها: أن الجد الصحيح، وهو الذي لا يتوسط بينه وبين المتوفى أنثى يحجب أولاد الإخوة والأخوات باتفاق أئمة السنة، أما عند الإمامية فإنه لا يحجبهم، بل يأخذ مع الأجداد والجداات فروع الإخوة والأخوات، سواء أكانوا لأب وأم، أم كانوا لأب فقط؛ أم كانوا لأم فقط.

أحوال المستحقين في هذه المرتبة:

المستحقون في هذه المرتبة لهم ثلاث أحوال.

الحال الأولى: ألا يكون الأجداد والجداات، وينفرد الإخوة والأخوات، أو أولادهم.

والحال الثانية: ألا يكون الإخوة والأخوات أو أولادهم، وينفرد الأجداد والجداات.

والحال الثالثة: أن يوجد مستحقون من الفريقين؛ بأن يكون أجداد أو جداات، وإخوة وأخوات، أو أولاد إخوة وأخوات.

ولنذكر توزيع الميراث في كل حال من هذه الأحوال:

(١) إذا لم يكن للمتوفى إلا إخوة وأخوات، فإن نصيبهم يكون مع نصيب

أحد الزوجين إن وجد؛ بأن يأخذ هو فرضه، وتأخذ الأخت، أو الأخ لأم فرضه أيضاً، ويأخذ الإخوة والاخوات — الأشقاء أو لأب — الباقي بعد فرضه.

ويلاحظ أمران:

أ — أن الإخوة لأم لا يُجَبِّسون بالأشقاء، فهم يرثون معهم، ويستحقون فرضهم مع الأشقاء، وأما الإخوة والاخوات لأب فإنهم لا يرثون مع الأشقاء مطلقاً، سواء أكان الأشقاء يرثون بالقرابة أم كانوا يرثون بالفرض، فالأخت الشقيقة تحجب الإخوة والاخوات لأب ولا يأخذون معها شيئاً، بل يرد عليها دون الإخوة قبل أن يؤول الميراث إليهم، لأن الأمر المجمع عليه أن أولاد الأب يحلون محل الأشقاء، فلا يكون لهم معهم شيء، وإن هذا يختلف فيه نظر الإمامية عن نظر أهل السنة والجماعة، فإن أولاد الأب يرثون مع الشقيقات، إذا كان نصيبهن بالفرض، ولا تحجب الأخت الشقيقة أولاد الأب إلا إذا كانت في منزلة الاخ الشقيق، بأن كانت عصبه مع الفرع الوارث المؤنث، كما هو مقرر في موضعه من فقه السنة.

ب — أن الاخوات لأم حيث اجتمعن مع الإخوة لأم، فإن نصيب الأنثى كنصيب الذكر، وذلك يتفق تمام الاتفاق مع فقه السنة، لانه صريح الآية الكريمة «فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث» والشركة تقتضي المساواة إلا إذا نص على ما يفيد تفاوت الأنصبة. أما الاخوات الشقيقات أو لأب إذا اجتمعت مع الأشقاء أو لأب، فإن الذكر يكون ضعف الأنثى، و هذا أيضاً متفق عليه بين الشيعة وأهل السنة، لأنه صريح الآية الكريمة: «وإن كانوا إخوة رجالاً ونساءً فللذكر مثل حظ الانثيين».

وعلى هذا الاساس يقول الشيعة إذا كان للمتوفى أخت شقيقة وأخ لأب، فإن الأخت الشقيقة تنفرد بالتركة كلها فرضاً ورداً؛ تأخذ النصف فرضاً، و الباقي رداً، إلا إذا كان معها أحد الزوجين، فإنه يأخذ نصيبه فرضاً، وهي تأخذ الباقي فرضاً ورداً، إذا كان قد بقي شيء للرد، فإن لم يكن قد بقي شيء

للرد أخذت الفرض فقط، أو أخذت الباقي، ولو كان أقل من الفرض؛ فلو كان للمتوفاة زوج، وأخ لأم وأخت شقيقة فإن الزوج يأخذ النصف، والأخ لأم السدس، والشقيقة تأخذ الباقي ولو كان أقل من النصف؛ لأنه لا عول عندهم كما بينا، وينقص نصيب من كانت تأخذ الباقي من أصحاب الفروض إذا كان ذكر في طبقها.

وإذا كان للمتوفى أختان شقيقتان، وأخ لأب وأخت لأب، وأخ لأم، وأخت لأم، فإن للشقيقتين الثلثين، ولا رد. لاستحقاق الإخوة لأم للثلث، وإذا كان للمتوفى أخت شقيقة وأخوان لأم، وأخت لأب، فإن الشقيقة لها النصف، ولدا الأم لها الثلث، ثم يرد السدس الباقي على الشقيقة ولا رد على أولاد الأم.

وقد أجمع الشيعة الإمامية على أنه لا رد على أولاد الأم مع وجود الشقيقات؛ لأنه تضافت الرواية عن أمتهن في ذلك.

وإذا كان للمتوفى أشقاء ذكوراً وإناثاً فلهم التركة كلها للذكر مثل حظ الانثيين، إن لم يكن صاحب فرض يأخذ معهم، فإن كان صاحب فرض كزوج وأخوين لأم، فإنهم يأخذون الباقي قل أو كثر.

وإذا لم يكن للمتوفى أشقاء وشقيقات وكان هناك إخوة لأب أو أخوات لأب قام هؤلاء مقام الأشقاء والشقيقات في الميراث؛ فيكون للواحدة النصف، وللثنتين فأكثر الثلثان، وللذكور بالتساوي، وللجميع ذكوراً وإناثاً للذكر مثل حظ الانثيين، ويرث معهم أولاد الأم ما كانوا يرثونه مع الأشقاء، وهو السدس للواحد أو الواحدة، والثلث للأكثر من ذلك.

وفي حالة زيادة السهام إذا كانوا جميعاً أصحاب فروض يكون للاخت أو للأخوات لأب الباقي، فإذا كانوا زوجاً وأخوين لأم، وثلاث أخوات لأب، فإن للزوج النصف وللأخوين لأم الثلث، وللأخوات لأب مجتمعات السدس، لأنه الباقي، ولو كان معهن ذكر ما أخذوا أكثر منه.

نظام الرد على الأخوات والاخوة:

ويفترق أولاد الأب عن أولاد الابوين في الرد مع أولاد الأم، فإنه بإجماع الإمامية لا يرد على أولاد الأم مع أولاد الأبوين كما ذكرنا، لقوة قرابة أولاد الابوين مع اشتراكهما في قرابة الأم. أما أولاد الأب فقد اختلف الإمامية في الرد على أولاد الأم معهم؛ فلو كان للمتوفى أخ لأم، وأخت لأب، فقد قال بعض الإمامية: يرد على الأخت لأب وحدها، لأنها تقوم مقام الأخت الشقيقة، فتستحق ما كانت تستحق، ولها من الحقوق ما كان لها، وهي لو كانت موجودة ما كان ثمة رد على الأخت لأم. وقال بعضهم: إن الرد يكون على أولاد الأم مع أولاد الأب؛ لأن قوة القرابة واحدة، وإن كان ثمة تفاوت فهو في الأنصبة، فلا وجه لترجيح الأخت لأب أو الأخوات لأب على أولاد الأم بقوة القرابة، كما هو الشأن في الأخوات الشقيقات مع أولاد الأم. ويظهر أن القانون الإيراني اختار الرأي الأول، كما سننقل مواده^١.

هذا وإنه إذا لم يكن للمتوفى إلا إخوة أو أخوة لأم، فإنهم يأخذون الميراث كله فرضاً ورداً، فإذا كان للمتوفى أخت لأم فقط فلها الميراث كله فرضاً ورداً، وإذا كان له أخ وأخت فلها الميراث فرضاً ورداً.

ويلاحظ التسوية دائماً في التقسيم بين أولاد الام، فالذكر له مثل الأنثى، كما يلاحظ عدم التسوية بين أولاد الابوين والاب فللذكر مثل حظ الأنثيين.

١- ولقد رجح في المذهب الإمامي هذا الرأي، فقد جاء في مفتاح الكرامة: «والقول الأول أقوى وأولى». وقد نسبوا إلى الإمام محمد الباقر ما يفيد أنه لا يشرك في الرد أولاد الأم مع أولاد الأب. كما نقلوا أيضاً عن الإمام أبي عبد الله جعفر الصادق أيضاً مثل ذلك، إذ قال رضي الله عنه: «أخوك لأبيك أولى من أخيك لأمك».

القانون الإيراني وميراث الاخوة والأخوات:

وقد ذكر القانون الإيراني ميراث الإخوة والأخوات في المواد ٩١٨،

٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٧، وهذا نصها:

المادة ٩١٨- إذا ترك المورث أخوات أو إخوة أشقاء فالأخوات والإخوة لأب لا يرثون شيئاً، وأخوات المورث وإخوته الأشقاء لا يجوبون إخوته وأخواته لأمه من الميراث.

المادة ٩١٩- إذا لم يترك إلا إخوة أشقاء أو إخوة لأب، أو أخوات شقيقات أو أخوات لأب تقسم التركة بينهم بالتساوي.

المادة ٩٢٠- إذا كان الورثة أخوات وإخوة أشقاء، أو أخوات وإخوة لأب فإن الذكر منهم يكون له ضعف نصيب الأنثى.

المادة ٩٢١- إذا كان الورثة إخوة المتوفى لأمه، أو أخواته لأمه، أو إخوته وأخواته لأمه معاً تقسم التركة بينهم بالتساوي.

المادة ٩٢٢- إذا اشترك في الميراث أخوات وإخوة أشقاء مع أخوات وإخوة لأب، فالتقسيم بينهم يكون على الوجه الآتي:

إذا لم يوجد سوى أخ واحد لأب، أو أخت واحدة لأب، آل سدس التركة إليه، و الباقي إلى أخواته وإخوته الأشقاء، وإذا لم يوجد فيؤول لأخواته وإخوته لأبيه، ويقسم بينهم طبقاً للأحكام السابق ذكرها، وإذا تعدد الأخوات والإخوة لأب، آل ثلث التركة إليهم، ويقسم هذا الثلث بينهم بالتساوي، والباقي يؤول لأخوات وإخوة المورث الأشقاء، ويقسم بينهم طبقاً للأحكام السابقة.

المادة ٩٢٧- في كل الحالات المنصوص عليها في هذا القسم يجب أولاً أن يستبعد من التركة النصيب الشرعي للزوج الباقي على قيد الحياة، وهذا النصيب هو نصف التركة للزوج، والرابع للزوجة، وكذلك يستبعد النصيب الشرعي للأقارب الذين من جهة أم المورث، سواء كانوا أصوله أم أخواته وإخوته، وإذا لم تكف التركة لإيفاء الفروض الشرعية لبقاء زوج المورث على قيد الحياة، فإن التخفيض يكون من نصيب الأخوات، والإخوة الأشقاء، أو من نصيب الإخوة والأخوات لأب أو من نصيب أصوله.

وإذا لم يكن للمتوفى إخوة ولا أخوات، فإن الميراث ينتقل إلى أولاد الإخوة إن كانوا، فلا يأخذ أحد من أولاد الإخوة ما بقي أخ واحد، فإذا كان للمتوفى أخ لأم، وابن أخ شقيق، فإن التركة كلها للأخ لأم فرضاً ورداً، ولا يأخذ ابن الأخ الشقيق شيئاً قلّ أو كثُر؛ لأن الأساس في كل التوريث كما ذكرنا من قبل عند الإمامية هو ترتيب الدرجات في النوع الواحد من غير نظر إلى قرابة الأم أو قرابة الأب، أو قوة القرابة؛ لأن قرب الدرجة أسبق اعتباراً من كل هذا، ولو كان للمتوفى أخت لأب، وابن أخ شقيق، فإن ابن الأخ الشقيق لا يستحق شيئاً مع وجود الأخت لأب، وهكذا...

ويلاحظ أيضاً أن الأقرب درجة من أولاد الإخوة والأخوات يحبون الأبعد منهم درجة من غير نظر إلى من يدلي بالأب، ومن يدلي بالأم، ومن يدلي بهما. فإذا كان للمتوفى ابن أخت لأم، وابن ابن أخ شقيق فإن ابن الأخت لأم يأخذ التركة كلها؛ لأنه أقرب درجة، ونوع القرابة واحد، وقد قرروا إنه لا ينظر إلى قوة السبب إلا عند التساوي في الدرجة. وقد أشرنا مراراً إلى أن هذا هو المبدأ العام المقرر عندهم.

أساس توريث الفروع:

وتوريث فروع الإخوة والأخوات أساسه أن يوزع الميراث على أصولهم كما لو كان أولئك الأصول أحياء؛ فإذا كان للمتوفى ابن أخ لأم وابن أخت شقيقة وابن أخ لأب، فإن الميراث يكون لابن الأخ لأم، وابن الأخت الشقيقة، يكون للأول السدس، وللثاني النصف فرضاً ورداً؛ لأن ذلك ميراث الأخ لأم والأخت الشقيقة إذا كان الميراث بينهما، ولا يستحق الأخ لأب شيئاً؛ لأنه من المقرر أن أولاد الأب لا يستحقون شيئاً مع وجود أحد

١- جاء في القواعد ما نصه: «قال ابن شاذان: إن للاح لأم مع ابن الأخ للابوين السدس والباقي لابن الأخ للابوين، وليس بجيد؛ لأن كثرة السبب تراعى مع تساوي الدرجة».

من الأشقاء والشقيقات.

وإذا كان للمتوفى ابن أخت لأم، وابن أخت لأب، فإن للأول السدس وللثاني الباقي فرضاً ورداً؛ وإذا كان للمتوفى ابن أخ شقيق؛ وابن أخت لأب، فإن المال كله لابن الأخ الشقيق؛ وإذا كان للمتوفى ابن أخت شقيقة وابن أخت لأب، فإن الميراث كله لابن الأخت الشقيقة فرضاً ورداً.

وإذا كان أولاد كل أخ أو أخت قد استحقوا ميراث الأخ الذي يدلون به، فإنه يقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين إذا كانوا أولاد الأشقاء أو لأب، أما إن كانوا أولاد الإخوة لأم، فإن الذكر يكون مثل الأنثى، وذلك لأنهم يستمدون حق الميراث ممن يدلون به إلى الميت من الإخوة والأخوات، فيسري عليهم منطبق التقسيم الذي يسري على من يدلون به؛ فإن وجد أن الذين يدلون بهم يكون التقسيم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين فيه، فإنهم كذلك يكون التقسيم بينهم؛ وإن كان الذين يدلون بهم الذكر يكون مثل الأنثى في التقسيم فإن التقسيم بينهم يكون على هذا الأساس، والإخوة لأم الذكر كالأنثى، فيكون الميراث بين أولادهم الذكر كالأنثى.

ولنضرب لذلك بعض الأمثلة:

(أ) إذا كان للمتوفى ابن أخت شقيقة، وبنت هذه الأخت، وابن أخ لأم، وبنت هذا الاخ، فإن الميراث لأولاد الأخ لأم بمقدار سدس التركة، ولأولاد الأخت الشقيقة بمقدار الباقي فرضاً ورداً، وما يخص أولاد الشقيقة يكون لولديها للذكر مثل حظ الانثيين، فإذا كانت التركة ١٨٠ ف (فدائناً) فإن أولاد الاخ لأم يخصهم ٣٠ ف تقسم بينهم بالتساوي، وأولاد الأخت الشقيقة يخصهم ١٥٠ ف يكون للذكر مئة، وللأنثى خمسون.

(ب) وإذا كان للمتوفى ابن أخت لأب، وبنت هذه الأخت، وابن أخ لأب وبنت هذا الأخ، وابن أخت لأم، وبنت هذه الأخت، فإنه يقسم الميراث على الأصول، فيكون للأخت لأم السدس، والباقي للأخ لأب و

الأخت لأب للذكر مثل حظ الأنثيين، وما يخص الأخت لأب يكون لولديها للذكر مثل حظ الأنثيين، وما يخص الأخ لأب يكون لولديه كذلك، وما يخص الأخت لأم يكون لولديها بالتساوي، فإذا كانت التركة ١٠٨ ف، فإن السدس يكون ١٨ ف يكون بين ولدي الأخت لأم بالتساوي، و الباقي تسعون فداناً يكون للأخ لأب و الأخت لأب، فيكون للأخ لأب ستون فداناً تقسم بين ولديه للذكر ٤٠ فداناً، وللأنثى عشرون، ويكون للأخت لأب ثلاثون فداناً، للذكر عشرون وللأنثى عشرة.

(ج) وإذا كان للمتوفى ابن أخ لأم وابن أخت لأم، و بنت أخ شقيق و ابن أخت شقيقة، فإن الميراث يوزع على الإخوة و الأخوات، و ما يخص كل واحد يذهب الى فرعه، فيخصص الأخ لأم و الأخت لأم الثلث يكون بينهما بالتساوي، و ما يخص كل واحد يذهب الى فرعه، فإذا كانت التركة تسعين فداناً، فإن ما يخص أولاد الأم هو ثلاثون فداناً يكون لأولادهم بالتساوي، و الباقي يكون للأخ الشقيق و الأخت الشقيقة للذكر مثل حظ الأنثيين فيكون للأخ أربعون تأخذها بنت الأخ، و يكون للأخت عشرون يأخذها ابن الأخت الشقيقة.

القانون الإيراني:

هذا و إن ميراث فروع الإخوة و الأخوات قد بينته المادة ٩٢٥، و هذا

نصها:

«في كل الحالات المنصوص عليها في المواد السابقة، إذا لم يترك المورث إخوة ولا أخوات، فأولاد الإخوة و الأخوات يحملون محلهم في الميراث بحق التمثيل، و يشتركون مع أصول المورث الباقين على قيد الحياة، و في هذه الحال يكون توزيع التركة باعتبار الفروع، أي أن ورثة كل فرع يحتصون بنصيب الفرع الذي حلوا محله، و كان واسطة الصلة بينهم و بين المورث و يأخذون النصيب الذي كان يؤول إليه لو كان حياً، و على هذا فإن أولاد الأخت أو الأخ الشقيقين أو أولاد الأخت أو الأخ لأب يحتصون بحق أصلهم المتوفى، فأولاد الأخت الشقيقة أو الأخ الشقيق يأخذون نصيب الأخت الشقيقة

أو الأخ الشقيق، وأولاد الأخت لأب أو الأخ لأب يأخذون نصيب الأخت أو الأخ لأب، وكذلك أولاد الأخت لأم، أو الأخ لأم، فانهم يأخذون الحصة التي كانت تؤول إلى أصلهم. ويراعى في القسمة بين أفراد الفرع الواحد العمل بقاعدة حظ الذكر كحظ الانثيين متى كان الورثة من أولاد الأخوات والإخوة الأشقاء، أو أولاد الأخوات والإخوة لأب، أما إذا كانوا كلهم أبناء أخوات وإخوة لأم فالتقسيم يعمل بينهم بالتساوي».

(٢) انفرد الاجداد والجدات:

قلنا إن الاجداد والجدات في مرتبة الإخوة والأخوات وأولادهم، فهم مها علوا في مرتبة فروع الابوين مها نزلوا، وذلك لأن طريق الاتصال بالميت واحد، وهو أحد الابوين. فالجد أو الجدة اتصلا بالميت عن طريق الاب أو الام مها علوا، والاخ أو الأخت وفروعها قد اتصلا بالميت بطريق الاب أو الام أيضاً، وإذا كان طريق الاتصال واحداً، فالمرتبة في التوريث واحدة كما ذكرنا، ولذا كانت لها معاً المرتبة الثانية، والاجداد والجدات الذين يرثون في هذه المرتبة هم أصول المتوفى سواء أكانوا يتصلون به من طريق الإناث أم كانوا يتصلون به من طريق الذكور، فقد بينا أنه لافرق بين الاتصال عن طريق الانثى، والاتصال عن طريق الذكر في أصل الاستحقاق بالميراث، وإن كان ثمة اختلاف في مقدار الميراث.

ويلاحظ أن المنفرد من الاجداد والجدات يستحق الميراث كله بعد فرض نصيب أحد الزوجين، فإذا كان للمتوفى جد واحد استحق الميراث كله، وإن كان له جدة واحدة استحق أيضاً الميراث كله.

وإن كان له أجداد وجدات متفرقون في الدرجات؛ فإذا انفرد أحدهم بالدرجة القربى استحق الميراث كله ذكراً كان أو أنثى، فإذا كان للمتوفى أبو أم، وأبوي أب، فإن الميراث كله لأبي الأم، لانه أقرب درجة وقد انفرد في طبقته فلا يشاركه أحد فيها، وإذا كان للمتوفى أم أم، وأبوي أب، فإن الميراث كله لأم الأم، ولا يستحق أبوي الاب شيئاً؛ لأن أم الأم انفردت

في طبقتها، وهي أقرب من أبي أبي الاب فتستحق التركة كلها.

وإذا تعددوا في طبقة واحدة فلذلك ثلاث أحوال:

١- أن يكونوا جميعاً من جهة الاب، كأبي أب، وأم أب، وفي هذه الحال يكون الميراث لهما: للجد الثلثان وللجدة الثلث. وذلك لأن قرابة الاب يلاحظ فيها أن يكون للذكر مثل حظ الانثيين، كما هو الشأن في الإخوة الاشقاء أو الإخوة لأب.

٢- أن يكونوا جميعاً من جهة الأم مع اتحاد الطبقة كأن يكون للمتوفى أبو أم، وأم أم، فإنه يكون لهما الميراث كله، لأبي الأم النصف ولأم الأم النصف الآخر، وذلك لأن التوزيع بين القرابة التي تكون الأم سببها يكون بالتساوي بين الذكر والأنثى، كما هو الشأن في الإخوة والأخوات لأم.

٣- أن يكون للمتوفى أجداد وجدات من الجهتين جهة الأب وجهة الأم، كأن يكون له أبو أب، وأم أب، وأبو أم، وأم أم، فإن قرابة الام يكون لها الثلث، والباقي لقرابة الأب، والثلث الذي خص قرابة الأم يكون بين أبي الأم وأم الأم بالتساوي، وما خص جهة الأب يكون للجد الثلثان من هذا الباقي، وللجدة الثلث، أي للذكر مثل حظ الانثيين.

هذا وإذا كان مع الأجداد أو الجدات أحد الزوجين، فإن الزوج يأخذ فرضه، والباقي للجد أو الجدة المنفرد في طبقته من أي جهة كان من جهة الأب أو من جهة الأم؛ وإذا تعددوا كان الباقي بينهم إن كانوا من جهة واحدة، مع ملاحظة أنهم إن كانوا من جهة الام كان الباقي بينهم بالتساوي، وإن كانوا من جهة الاب كان للجد ضعف الجدة.

وإذا كان أحد الزوجين مع أجداد من جهة الاب، وآخرين من جهة الأم، فإن جهة الأم تأخذ الثلث ويوزع بينهم بالتساوي، وأحد الزوجين له فرضه، والباقي قل أو كثر لجهة الاب، ويكون بينهم للجد ضعف الجدة، وذلك لأن قرابة الاب تعامل كأب مع الأم، ولو كان أحد الزوجين مع

الأب والأم فإن الأم تأخذ ثلث الكل وأحد الزوجين يأخذ فرضه، والاب يأخذ الباقي؛ فكذاك قرابة الاب تأخذ الباقي قل أو كثر، وقرابة الام تأخذ ما كانت تأخذه الأم لو كانت على قيد الحياة، وهو الثلث.

القانون الإيراني في ميراث الجدات والأجداد:

هذه أحكام ميراث الاجداد والجدات إذا انفردوا، وقد بينت ذلك

المادة ٩٢٣ من القانون الإيراني، وهذا نصها:

«إذا كان الورثة أجداداً و جدات للمورث فقط تقسم التركة بالطريق الآتي:

إذا كان الجد سواء أكان لأبي المورث أم كان لأمه بمفرده فالتركة بأكملها تؤول إليه.

وإذا تعدد الجدود فالتقسيم بينهم يعمل باعتبار أن حظ الذكر هو ضعف حظ

الأنثى، إذا كان الجدود من جهة الاب، وبالتساوي بينهم إذا كانوا من جهة الأم.

وإذا اشتركت الجدة أو الجد لأب مع الجدة أو الجد لأم آل ثلث التركة لأصول

الأم، ويوزع بينهم بالتساوي، وثلثا التركة الباقيان يؤولان إلى أصول الأب، ويوزعان

فيما بينهم باعتبار حظ الذكر ضعف حظ الأنثى.»

ملاحظاتنا على القانون:

يلاحظ هنا قصور في التعبير، أو نقص في ذكر الأحكام في موضعين:

أولهما - أنه لم يذكر الحكم في حال ما إذا كان هناك زوجان، وحكم

الاجداد والجدات من قبل الأب والأم، أيكون كحكم الأب والأم وأحد

الزوجين يأخذ أصل الأم الثلث، وأحد الزوجين فرضه، والباقي سواء كان

الثلثين أم أقل، وأنه سيكون حتماً أقل عندما يكون أحد الزوجين، ثم لم يبين

القانون الحكم عند اختلاف الدرجة.

ثانيهما - أن العبارة توهم أن نصيب أصول الأب الثلثان، ونصيب

أصول الام الثلث، وأن هذه النسبة تلاحظ دائماً، وذلك غير المنصوص

المعروف في فقه الشيعة، فإن جهة الأم تأخذ ثلث التركة كلها دائماً سواء أخذ

أصول الاب الثلثين أم أخذوا أقل، فإن لهم ما للأب قل أو جل.

(٣) اجتماع الأجداد والجدات مع الإخوة:

إن الاجداد والجدات لا يحبون الإخوة والأخوات، بل لا يحبون فروع الإخوة والأخوات، كما ذكرنا، وقد أشرنا إلى علة ذلك، وإذا كانوا لا يحبونهم فإنهم يرثون معهم، ويرث فروعهم أيضاً معهم، وطريقة التوريث تكون باعتبار الجد أحقاً يشارك الإخوة والأخوات نصيبهم، والجدة أختاً تشارك الإخوة والأخوات نصيبهم أيضاً.

وهنا لابد من ملاحظتين:

الأولى — أن الجدة والجدات من جهة الأم يشاركن أولاد الأم وفروعهم إن لم يكن إخوة أو أخوات لأم، ويكون ميراثهم معهم في الثلث، الذكر والأنثى سواء، فلو كان للمتوفى أم أم، وأبو أم، وأخوان لأم كان الثلث بينهم، الذكر والأنثى فيه سواء، ولا يزيدون على الثلث إلا إذا لم يكن هناك أحد من جهة الأب، لا من الأجداد والجدات، ولا من الأخوات والإخوة الأشقاء أو لأب فإنهم يأخذون الكل فرضاً وهدياً والذكر والأنثى سواء. وإذا وجدت الجدة والجدات من جهة الأب يأخذون من نصيب الأشقاء أو لأب على أن يكون للذكر مثل حظ الأنثيين».

الملاحظة الثانية — أن الذي يشارك الإخوة والأخوات من الأجداد أقرهم درجة، أما الآخرون فقد حجبتهم هذا الأقر، فلو كان المتوفى له أم أم، وأم أبي أب، فإن التي تشارك الإخوة والأخوات أم الأم، ولا تأخذ أم أبي الأب، وكذلك الذي يشارك الجدات من الأخوات والإخوة وأولادهم أقرهم درجة. فلو كان للمتوفى أم أم، وأخ لأم، وابن أخ شقيق، فإن الذي يشارك الجدات والأجداد الأخ لأم دون سواه، وكذلك لا يشارك المحبوب من الإخوة والأخوات، إذا كان هناك أشقاء، إنما يشارك الشقيقات والأشقاء.

هذه خلاصة القواعد عند اجتماع الإخوة والأخوات مع الأجداد و
الجدات.

ولنضرب الأمثلة الموضحة لهذه القواعد:

(أ) إذا كان للمتوفى أم أب، وأخ لأم، وأخت لأم، وأخ شقيق، و
أخت شقيقة، وأخ لأب، وأخت لأب، فإن الثلث للأخ والأخت لأم بينها
على السوية، وأولاد الأب محجوبون بالشقيقة والشقيق، والباقي لأم الأب
والشقيقة والشقيق، على أن تكون الجدة كأخت شقيقة، وللذكر مثل حظ
الأنثيين.

(ب) وإذا كان للمتوفى أبوأم وأب، وأبوأم وأم أم، وأخ لأم، و
أخ لأب وأخت لأب، فإن الثلث يكون بالسوية بين الأخ لأم، وأبي الأم،
وأم الأم، والباقي يكون بين الأخ لأب والأخت لأب، وأبي الأب، وأم
الأب؛ للذكر مثل حظ الأنثيين.

(ج) وإذا كان للمتوفى أم أم، وأم أب، وأخ لأم، فإن للأخ لأم مع أم
الأم الثلث، والباقي لأم الأب فرضاً ورداً، لأنها كالأخت الشقيقة ولو
كانت الأخت في محلها لأخذت الباقي فرضاً ورداً.

(د) ولو كان للمتوفى أم أم، وأبوأم، وأخت شقيقة، فإن للجد والجدة
الثلث، وإذا هما قد قاما مقام الإخوة لأم، فيكون لهما ما لهؤلاء الإخوة، و
الباقي للأخت الشقيقة فرضاً ورداً. ومثل ذلك الحكم لو كان للمتوفى أخت
لأب بدل الأخت الشقيقة، على خلاف في ذلك من حيث انفراد الأخت
لأب بالرد، وعدم مشاركة أولاد الأم ومن يقوم مقامهم في هذا الرد.

(هـ) وإذا كان للمتوفى أبوأم، وابن أخ شقيق، وبنت أخت شقيقة و
ابن أخ لأم وبنت أخت لأم فإن فروع الأم يأخذون الثلث، يقسم بين الأخ و
الأخت لأم بالسوية، وما يخص كلاً يكون لفروعه، وللجد مع الأخت
الشقيقة والأخ الشقيق الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين، وما يخص الأخت

الشقيقة تأخذه ابنتها، وما يخص الأخ الشقيق يكون لابنه، وهكذا...
وقد بينت المادة ٩٢٤، من القانون الإيراني أحكام ميراث الأصول مع
الإخوة والأخوات وهذا نصها:

«إذا اشترك في الميراث أصول المورث مع إخوته وأخوته لأمه آل ثلثا التركة إلى
أقاربه لأبيه، ويوزعان بينهم، باعتبار حظ الذكر كحظي الانثى، و الثلث الباقي إلى
أقاربه لأمه، ويوزع بينهم بالتساوي، مع هذا إذا لم يكن للمورث من أمه سوى أخ أو
أخت فالنصيب الذي يؤول في هذه الحال إلى أحدهما لا يزيد على السدس».

ويجب التنبيه هنا إلى ملاحظة ذكرها الإمامية، ذلك أنه لا يرث أحد من
الجدود أو الجدات مع الأب أو الأم؛ ففي هذه الحال قالوا إنه يستحب للأب
إذا كان نصيبه أكثر من السدس أن يعطي الجد من قبله ما زاد على هذا
السدس، إلى أن تصل الزيادة إلى السدس، ويستحب للأم إذا كان نصيبها
أكثر من السدس أن تعطي الجد أو الجدة من قبلها بما زاد على السدس، إلى
أن تصل الزيادة إلى السدس، فيقتصر في الإعطاء تبرعاً على السدس لا يزيد
عليه. وعلى ذلك قالوا: إذا ترك الميت أبوين، وزوجاً و جداً و جدة من قبل
الأب، و جداً و جدة من قبل الأم، فإن الميراث يكون هكذا: للزوج
النصف، وللأم ثلث الكل، وللأب الباقي وهو السدس. وعلى ذلك
لا يطلب ذلك العطاء الاستجابي من الأب؛ لأن نصيبه لا يزيد على السدس،
والأم تعطي الجد و الجدة من قبلها السدس بينها بالسوية؛ لأن نصيبها يزيد
على السدس.

وإذا ترك المتوفى أبوين وإخوة أشقاء أو لأب، فإن نصيب الأم يكون
السدس، والأب خمسة أسداس، فلا يطلب ذلك العطاء من الأم، ويكون
على الأب عطاء من هذه الزيادة على السدس لأبيه وأمه بمقدار السدس
بينهما. وإذا ترك المتوفى أبوين فقط، وكان هناك أبوأب، وأم أب، وأبو
أم، وأم أم، فإن الميراث يكون بين الأب والأم؛ الأم لها الثلث، والأب له
الباقي، ويكون على الأب عطاء لأبويه بالسدس، وعلى الأم عطاء لأبويها

بالسدس. وهذا العطاء الاستجابي يسمى طعمة، وهي مستحبة في الحال التي ذكرنا بالقيود التي أشرنا إليها، وقد قالوا إن هذه الطعمة تكون للأجداد في الدرجة الأولى، ولا تكون للذين علوا؛ ولذا قال في القواعد: «ولا طعمة للأجداد إذا علوا، كما أنه لا يطعم أحد الأبوين الأجداد من جانب الآخر؛ لأن هذه الطعمة من نوع بر الشخص بأبويه باعتبار أنه كان وجوده سبباً في حرمانها من الميراث، فيكون عليه أن يجعل وجوده برأ بها ورحمة».

الغبار فتمسكه به و لم يطفئ بهما بالحق كما فعلوا الله و برحمتك
و انما لا يكون تمسكنا به كما لو اننا و ربنا انما انما انما انما انما
تمسكنا به انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما

ميراث المرتبة الثالثة من الأقارب

٣- ميراث فروع الأجداد والجَدَات

سبب تأخيرهم في المرتبة:

المرتبة الثالثة هم فروع الأجداد والجَدَات والأعمام والعمات وأولادهم، والأخوال والخالات وفروعهم، وكان هؤلاء متأخرين عن الأجداد والجَدَات والإخوة والأخوات؛ لأن هؤلاء جميعاً يدلون إلى الميت عن طريق الأب أو الأم، وأولئك يدلون إلى الميت عن طريق الجد والجدة، و طبقتهما في القرابة أبعد بالبداهة من جهة الأب.

تقديم أولاد الجد الأول:

و بمقتضى هذا السبب يكون أولاد الجد الأول أولى بالميراث من أولاد الجد الثاني، وكذلك أولاد الجدة الأولى أولى من أولاد الجدة الثانية والجد الثاني، فابن العم أخي الأب أولى من العم أخي الجد، وابن الخال أخي الأم أولى، ويعد في مرتبة أقرب من العم أخي الجد، وكذلك ابن الخالة و ابن العممة يقدمان إذا كانا من فروع الجدة الأولى أو الجد الأول على فروع الجد الثاني، ولو كان انفصال الأولين بطبقات، وانفصال الآخرين بطبقة واحدة. وهذا هو المقرر عند الإمامية، وهو أول قاعدة من قواعدهم في هذا

وهذه المرتبة من مراتب التوريث خاضعة للقواعد العامة التي بينها في قواعد الميراث يفرقون فيها عن فقهاء السنة والجماعة، وعلى ذلك نشير إلى تطبيق هذه القواعد في هذه المرتبة:

(١) فإذا انفرد أحد هؤلاء استحق الميراث كله، فإذا لم يكن للمتوفى إلا خالاً أو خالة أو عمٌ أو عمّة استحق التركة كلها بمقتضى هذه القرابة، وإذا كان مع هذا المنفرد أحد الزوجين أخذ الزوج فرضه الشرعي النصف، أو الربع إن كان زوجة، وأخذ الخال أو الخالة الباقي كله.

(٢) وإذا تفاوتت درجات القرابة كان الميراث للأقرب من أي جهة كانت، فإذا كان للمتوفى خالة و ابن خال فالميراث كله للخالة، وإذا كان للمتوفى ابن عم لأب، وخالة؛ فالميراث كله للخالة، وإذا كان للمتوفى ابن خال و ابن عم لأب، فالميراث كله لابن الخال لأنه أقرب درجة.

وهكذا تسير هذه القاعدة باضطراد إلا في صورة واحدة، قد أجمع فقهاء الإمامية على استثنائها، وهي إذا كان هناك ابن عم شقيق وعم هو أخو الأب لأبيه، فإنهم قد أجمعوا على أن ابن العم أخي الأب الشقيق يقدم على أخي الأب لأبيه.

سبب تقديم الدرجة في النوع الواحد:

وسبب هذا الاستثناء ما روي عن علي بن أبي طالب — كرم الله وجهه — أنه قال: أعيان بني الأم أقرب من بني العلات، ثم استوى جالساً فقال: جئت بها من عين صافية إن عبد الله أبا رسول الله (ص) أخو أبي طالب لأبيه وأمه، وما روي من أن الصادق الأمين الإمام أبا عبد الله قدم ابن العم الشقيق على العم لأب^١.

١- ولعل هذا من النزعة الشيعية التي تقدم علي بن أبي طالب في الإمامة بعهد من النبي صلى الله عليه وسلم في اعتقادهم على العباس؛ لأن أبا طالب شقيق لعبد الله، والعباس —

ولكن هذا الاستثناء معلل فيطرد في مثل موضوع الاستثناء، أم أنه استثناء غير معلل فيقتصر على موضوعه، ولا يتجاوزه؟ قال فقهاء الإمامية: إنه استثناء غير معلل، فيقتصر على موضعه لا يتجاوزه أي يقتصر على هذه الصورة لا يتجاوزها، أي يكون ابن العم مقدماً إذا كان العم شقيقاً على العم لأب، فلو كان محله عمّاً لأم لا يقدم، ولو كان محله خالاً لا يقدم، ولو كان بدل ابن العم بنت عم لا تقدم، وهذا نظر الأكثرين، وهو المعتمد؛ ولقد قالوا إنه لو كان مع ابن العم الشقيق عم لأب، وخال، فالأجود أن ابن العم يحجب، طرداً لقاعدة تقديم الأقرب على الأبعد^١.

وقيل في هذه المسألة يحجب ابن العم والعم، وتكون التركة كلها للمخال لأن العم لأب حجب بابن العم الشقيق، وابن العم الشقيق حجب بالمخال. لأنه أقرب منه درجة.

وإذا كان مع ابن العم الشقيق والعم لأب أحد الزوجين، فقد قيل: يحجب ابن العم، لتغير الصورة، فيعود الأمر إلى الأصل، وقيل: يحجب العم، لأن موضع الاستثناء لم يتغير، وهو أوضح. وإذا تعدد أبناء العم الشقيق وكانوا كلهم ذكورا، فإن هذا يكون موضع إشكال أيضاً لتغير ذلك عن الصورة موضع الاستثناء، ولكن الأوضح أيضاً أن يكون ذلك داخلاً في عموم الاستثناء، لأن الصورة لم تتغير، وإن كان المستحقون قد تعددوا.

أحوال الأعمام والعمات:

عند اتحاد الدرجة في القرابة فإنه يلاحظ أمران: أحدهما: أن يجعل لمن يتصلون بطريق الأم الثلث للأكثر من واحد، و السدس للواحد كالشأن في ميراث الإخوة لأم، فإذا كان للمتوفى عم شقيق، وعمة شقيقة، وعم لأم، وعمة لأم، يكون الثلث للعممة لأم وأخيها، و

رضي الله عنه — ليس شقيقاً لعبد الله.

١— راجع القواعد ومفتاح الكرامة ج ٨ ص ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥.

الباقى للشقيق وأخته، وما يخص أولاد الأم يكون بينها بالسوية الذكر والأنثى على سواء، وما يخص الأشقاء يكون بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين. وإذا كان للمتوفى خال شقيق، وخالة شقيقة، وخال لأم، وخالة لأم، فإنه يكون لأولاد الأم الثلث، والباقي للأشقاء. وإذا كان للمتوفى خالة لأم، وخالة شقيقة، فإن للخالة لأم السدس، والباقي يكون للخالة الشقيقة؛ وهكذا؛ والقسمة في ميراث الأخوال والخالات بالسوية، الذكر والأنثى سواء.

وإذا كان للمتوفى أخوال وخالات، وأعمام وعمات، فإن الأخوال والخالات يكون لهم ثلث التركة والأعمام والعمات لهم الباقي، ويوزع بين كل فريق ما يخصه بالنظام السابق، فما يخص فريق الأب يوزع بينهم كأن لم يكن سواهم لأولاد الأم السدس منه أو الثلث منه، والباقي لأولاد الأبوين.

أحوال الأخوال والخالات:

ويلاحظ أن الخال أو الخالة—ولو انفرد أحدهما—يأخذ ثلث المال، والباقي للأعمام والعمات ولو تعدوا، كما يلاحظ أيضاً أن هذا التقسيم يسري بعد نصيب أحد الزوجين؛ إن كان ثمة أحد الزوجين، فإذا كان للمتوفى زوجة، وعمة وعم شقيقان، وعمة لأم، وخالة وخال شقيقان، وخالة لأم، فإن للزوجة الربع، وللأخوال ثلث التركة، للخالة لأم سدس هذا الثلث، وللخالة والخال الشقيقين باقى هذا الثلث بالتساوي، والباقي يوزع بين الأعمام فللعمة لأم سدس هذا الباقي، وللعمة والعم الشقيقين، ما يبقى؛ للذكر مثل حظ الأنثيين.

وترى من هذا أن الأخوال والخالات لهم ثلث التركة كلها، ولو انفرد أحدهم مع أحد الزوجين، والباقي للأعمام والعمات، ولو كان الباقي ضيلاً، وهو السدس، فلو كان ثمة زوج، وعم وعم شقيقان، وعم لأم، وخالة، فإن الزوج له النصف، والخالة لها الثلث، وللأعمام والعمات الباقي وهو

السدس، يكون للعممة لأم سدسه، والباقي للشقيقين للذكر مثل حظ الأنثيين.

والأساس في ذلك أنهم فرضوا أن التقسيم بين الأب والأم وأحد الزوجين وفي هذه الحال يكون للزوج فرضه، وللأم الثلث، والباقي للأب، وما يخص الأم يذهب لقرباتها، وهم الأخوال والخالات، وما يخص الأب يذهب لقربته، وهم الأعمام والعمات من أي جهة كانوا.

هذا هو الأمر الأول الذي يجب ملاحظته، ونرى فيه تصويراً لميراث هذه المرتبة والتوزيع فيها.

أما الأمر الثاني: فهو أن القرابة لأبوين تحجب دائماً القرابة للأب، ولا تحجب القرابة للأُم؛ فإذا كان للمتوفى عممة لأم، وعم شقيق، وعم لأب، فإن العممة لأم تأخذ السدس، والباقي للعم الشقيق، والعم لأب لا يأخذ شيئاً. وإذا كان خال شقيق، وخالة شقيقة، وخالة لأم، وخال لأب، فإن الخالة لأم تأخذ السدس، والباقي للخال الشقيق والخالة الشقيقة بالتساوي، ولا شيء للخال لأب.

وقد بين القانون الإيراني في المواد ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥ أحكام ميراث الأعمام والعمات من هذا القسم من الورثة وهذا نصها:

المادة ٩٢٨— إذا لم يكن للمورث ورثة من الطبقة الثانية فإن التركة تؤول الى ورثته من الطبقة الثالثة.

المادة ٩٢٩— تؤول التركة بأكملها للوارث من الطبقة الثالثة، إذا كان فريداً في طبقته، وإذا تعددوا فيراعى عند القسمة الأحكام الآتية:

المادة ٩٣٠— إذا ترك المورث عمات وأعماماً أشقاء أو لأبيه، أو خالات وأخوالاً أشقاء أو لأبيه، فإن العمات والأعمام أو الخالات والأخوال الذين هم إخوة وأخوات أبي المورث لا يرثون فيه شيئاً، أما إذا لم يوجد الأولون فالآخرون يحملون محلهم، و يأخذون النصيب الذي كان يجب أن يؤول إلى الأولين.

المادة ٩٣١— إذا لم يترك المورث سوى عمات أو أعمام فالتقسيم بينهم يكون

بالتساوي إذا كانوا أشقاء لأبي المورث أو إخوة لأمه، وإذا اشترك في الميراث عمات و أعمام المورث فالتقسيم بينهم يكون بالتساوي إن كانوا إخوة لأم، أما إذا كانوا إخوة أشقاء أو إخوة لأبي المورث فالتقسيم بينهم يراعى فيه أن للذكر مثل حظ الأنثيين.

المادة ٩٣٢- إذا ترك المورث عمات وأعماماً هم إخوة أبيه لأمه، وترك أيضاً عمات وأعماماً هم إخوة أبيه الأشقاء أو إخوة أبيه لأب، فالعمة التي هي أخت أبيه لأمه أو العم الذي هو أخو أبيه لأمه يأخذ سدس التركة إن كان وحيداً، أما إذا تعددوا فإنهم يأخذون ثلث التركة، وفي هذه الحال يوزع هذا الثلث فيما بينهم بالتساوي. أما باقي التركة فيؤول للعمات والأعمام الذين هم إخوة أشقاء لأبي المورث، أو إخوة أبيه لأبيه، ويقسم بينهم باعتبار أن للذكر مثل حظ الأنثيين.

المادة ٩٣٣- إذا ترك المورث أخوالاً فقط أو خالات فقط أو أخوالاً وخالات فالتقسيم بينهم يكون بالتساوي، سواء أكانوا أشقاء لأمه أم كانوا إخوتها لأبيها، أم كانوا أخواتها لأمها.

المادة ٩٣٤- إذا ترك المورث أخوالاً وخالات أشقاء لأمه أو أخواتها لأبيها مع أخوال أو خال هم إخوتها لأمها فإن سدس التركة يؤول للخالة أو الخال اللذين هما إخوة والدته لأمها إن كان واحداً منفرداً، وإن تعددوا يأخذوا الثلث، وفي الحال يقسم هذا الثلث بينهم بالتساوي. أما باقي التركة فإنه يؤول إلى الأخوال والخالات اللذين هم إخوة أشقاء لوالدة المورث أو إخوتها لأبيها، والتقسيم يكون بينهم بالتساوي.

المادة ٩٣٥- إذا ترك المورث واحداً أو أكثر من الأعمام والعمات مع واحد أو أكثر من الأخوال والخالات فإن ثلث التركة يؤول إلى الأخوال والخالات والثلثين يؤولان إلى الأعمام والعمات.

والتقسيم بين الأخوال والخالات يكون بالتساوي، ومع ذلك إذا وجد بينهم أخ أو أخت لأم المورث، فإنه يأخذ سدس النصيب الذي يؤول إلى الأخوال والخالات.

وإن تعدد الأخوال والخالات اللذين هم إخوة أم المورث يأخذون ثلث هذا النصيب، ويقسم بينهم بالتساوي، أما تقسيم الثلثين اللذين يؤولان إلى الأعمام والعمات فإنه يكون بمراعاة أن حظ الذكر مثل حظ الأنثيين، ومع ذلك إذا وجد بين أعمام أو عمات المورث من كان أختاً أو أختاً لأم الوالدة فنصيبه يكون سدس نصيب الأعمام والعمات؛ أما إذا تعددوا فإنهم يأخذون ثلث هذا النصيب، ويقسمونه

بالتساوي.

أما خمسة الأسداس أو الثلثان الباقيان لسائر الأعمام والعمات فتقسم على حسب الأحوال إما بين الأعمام والعمات الأشقاء، وإما بين الأعمام والعمات الذين هم إخوة لأبي المورث مع مراعاة القاعدة التي تقتضي بأن للذكر مثل حظ الأنثيين.

أولاد الأعمام والأخوال:

هذا ولا يرث أحد من أولاد الأعمام أو العمات أو أولاد الأخوال و الخالات ما دام واحد من الأعمام أو الأخوال أو الخالات أو العمات موجوداً سواء أكان من جهة هؤلاء الأولاد أم كان من جهة أخرى ما دامت درجة الأجداد واحدة، كما أشرنا من قبل، فالعم مثلاً. ولو كان عمًا لأم يجب أولاد العم الأشقاء أولأب، وأولاد الأخوال وأولاد الخالات. وكذلك الخالة تحجب أولاد الأعمام وأولاد العمات، وهكذا. وذلك كله على مقتضى القاعدة التي تقرر أنه في المرتبة الواحدة يقدم الأقرب درجة، فإن هذه قاعدة مطردة وإن كان لها استثناء، وقد بيّنا استثناءها في الكلام عند ميراث الأجداد مهما قربوا مع أولاد الإخوة والأخوات، وميراث الأجداد مهما علوا مع الإخوة والأخوات، وميراث الفروع مهما نزلوا مع الأبوين، فإنه وإن اتحدت المرتبة قد اختلف نوع التوريث، فأما إذا اتحد نوع التوريث و اتحدت الرتبة فإن قاعدة تقديم الأقرب مطردة لاستثناء فيها.

وإذا لم يكن إلا أولاد الأعمام والعمات والأخوال والخالات، فإن الأقرب درجة يحجب أيضاً الأبعد درجة، فإذا كان هناك ابن عمه وابن ابن عم فإن ابن العمه يحجب ابن ابن العم، وإذا كان هناك ابن خالة وابن ابن عمه فإن ابن الخالة يحجب ابن ابن العم أو العمه؛ والميراث كله لابن الخالة إن لم يكن ثمة وارث سواه.

وإن اتحدت الدرجة فإن التركة لا تقسم على أبدانهم إنما تقسم على أصولهم، فإذا كان المتوفى قد ترك ابن عم وابن عمه وكلاهما شقيقان فإنه

تقسم التركة على العم والعمة وما آل إلى العمة يأخذه ابها، وهولث التركة، وما آل إلى العم وهولثا التركة يأخذه ابنه. وإن كان المتوفى قد ترك ابنة عم شقيق، وابن عمة شقيقة، وابن عم لأم، و بنت عمة لأم، فإن الثلث يكون للعم وللعمة لأم يقسم بينها بالسوية ويكون نصيب العمة لابنتها ونصيب العم لإبنه، و الثلثان يكونان بين العم الشقيق والعمة الشقيقة للذكر مثل حظ الأنثيين، ونصيب العم لابنته، ونصيب العمة لابنها، وكذلك الأمر في أولاد الخال أو الخالة، فإن نصيب الأخوال و الخالات، وهولث التركة يكون بينها بالسوية، وما يخص الخالة يكون لولدها، وما يخص الخال يكون لولده وهكذا، وكذلك الأحكام تسير لو كان في المسألة أحد الزوجين.

وقد بينت أحكام أولاد الأعمام والعمات وأولاد الأخوال والخالات المواد ٩٣٦، وما يليها من القانون الايراني وهذا نصها :

المادة ٩٣٦- الأعمام والعمات، والأخوال والخالات يجوبون أولاد العم والعمة وأولاد الخال والخالة إلا أنه إذا ترك المورث ابن عم، وكان هذا العم شقيقاً لأبي المورث، وعماً كان أخاً لأبيه لأب، فإن ابن العم الشقيق يجوب العم الآخر.

المادة ٩٣٧- إذا ترك المورث مع ابن العم الشقيق خالاً أو خالة أو جملة أعمام و عمات فإن ابن العم الشقيق لا يرث، ولو كان العمات والأعمام إخوة لأبي أبيه فقط.

المادة ٩٣٨- في الحالات المنصوص عليها في هذا القسم يجب أن يستبعد أولاً من التركة نصيب من كان حياً من الأزواج وهذا النصيب هو نصف التركة للزوج و الربع للزوجة، ويستبعد كذلك نصيب الأقارب الذين من جهة أم المورث وما يبقى يقسم بين أقاربه لأبيه.

خاتمة

هذا نظام التوريث عند الإمامية، كتبناه كتابة موضوعية، كنا فيه حريصين على بيانه كما هو، و كما فهمه أهله من غير أن نفرض تفكيرنا على تفكيرهم، ولما ذهباً من المذاهب الأربعة أو غيرها من المذاهب الاسلامية عليهم. ونحن وإن كنا لانوافق عليه جملة، فإن في تفصيله ما نجد له دليلاً قوياً، كرايهم في نبي العول، فإننا نرى رأي ابن شهاب الزهري في أنه رأي جدير بالاتباع، فقد قرر أنه لولا سبق عمر بالعول ما اختلف الناس عن ذلك الرأي المنسوب لابن عباس رضي الله عنهما. والله سبحانه وتعالى هو الموفق والهادي إلى الصواب، ونضرع إليه سبحانه أن يجمع شمل المسلمين فقد طال عهد الفرقة، إنه سميع مجيب الدعاء.

The first part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions. It emphasizes that every entry should be supported by a valid receipt or invoice. The second part outlines the procedures for handling discrepancies and errors, including the steps to be taken when a mistake is identified. The final section provides a summary of the key points and offers advice on how to prevent future errors.

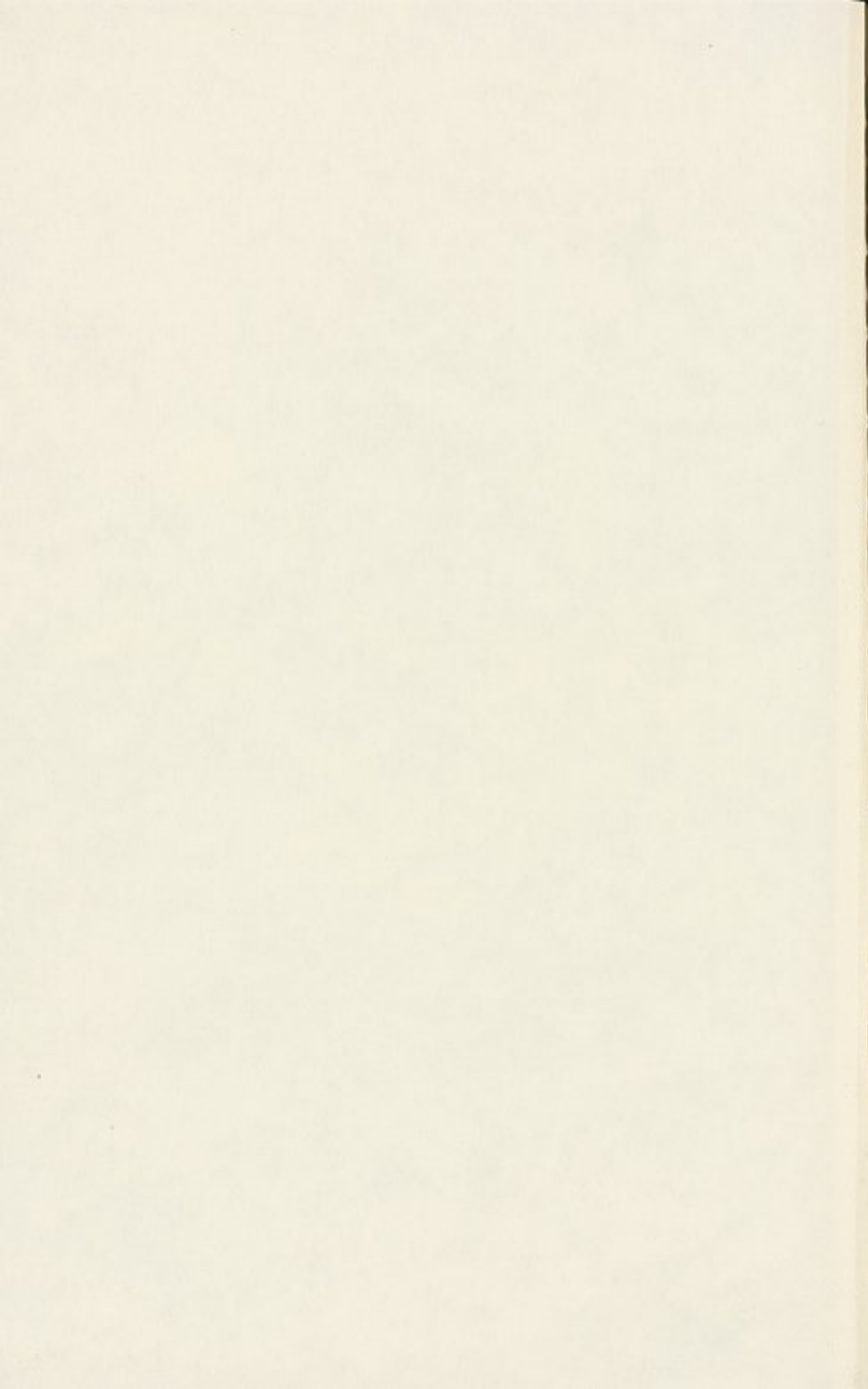


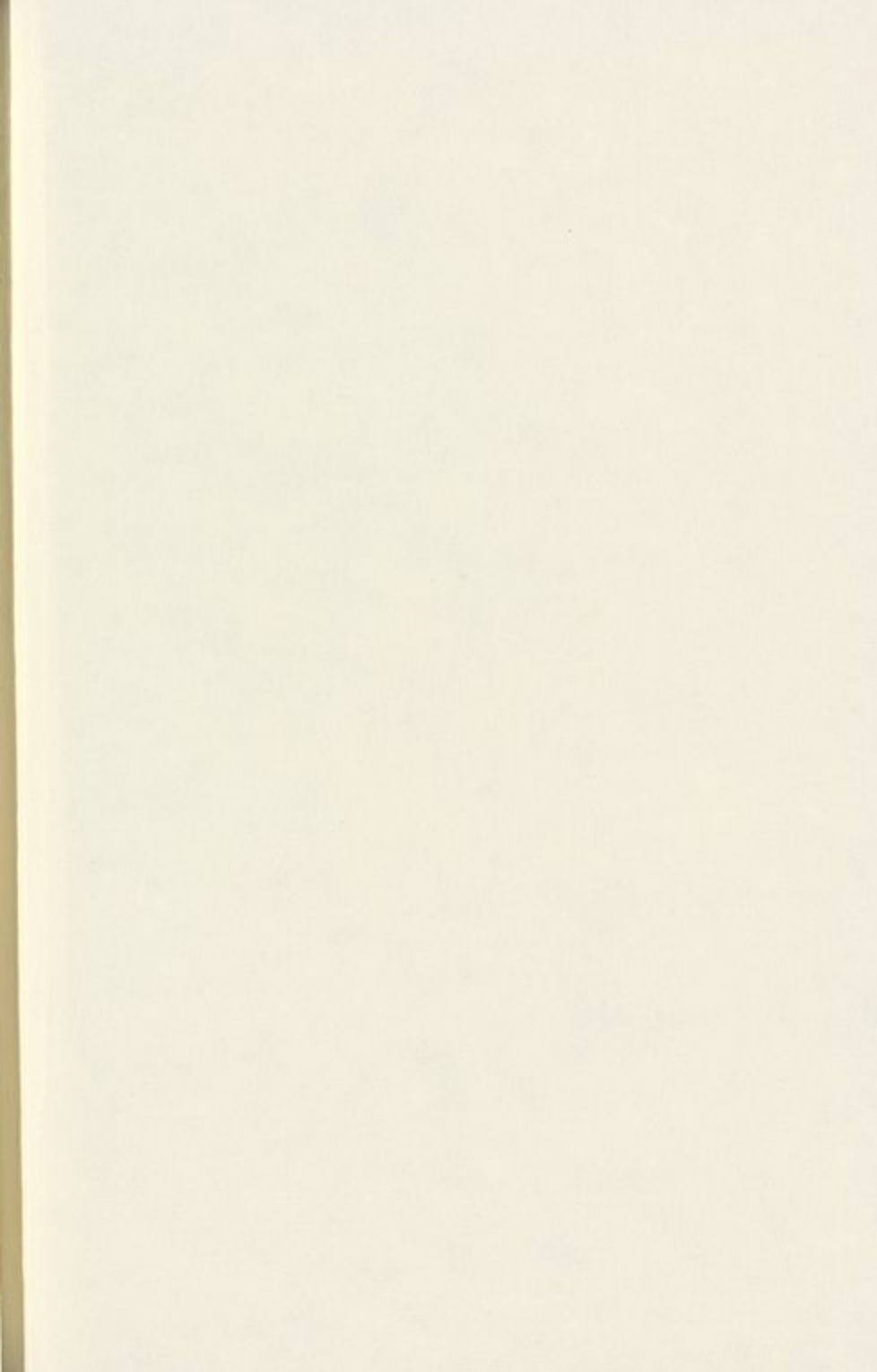
منظمة الاعلام الاسلامي

قسم العلاقات الدولية

طهران - ص.ب. ٢٧٨٢

الجمهورية الاسلامية الايرانية







Princeton University Library



32101 060846191